الفكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين

(دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية)



تأليف

الدكتور طارق محمد ذنون الطائي

مدرس الاستراتيجية والعلاقات الدولية المساعد

جامعة الموصل - قسم العلاقات الدولية

الفكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين
(دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية)

الطبعة الأولى

1436هـ - 2016م

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جـوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2015/7/3160)

رقم التصنيف:320.947

المؤلف ومن في حكمه:

طارق محمد الطائي

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

الفكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين

(دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية)

الواصفات:

/روسيا//الأحوال السياسية//العصر الحديث/

الفكر الإستراتيجي الروسي
في القرن الواحد والعشرين

(دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية)

تأليف

الدكتور طـارق محمـد ذنـون الطائـي

مدرس الاستراتيجية والعلاقات الدولية المساعد

جامعة الموصل - قسم العلاقات الدولية

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

الباب الأول

الفكر الإستراتيجي الروسي

في القرن الواحد والعشرين

لقد شكل انبلاج فجر القـرن الواحـد والعشريـن بدايـة حقيقيـة لثـورة جديـدة في المفاهيم والمسلمات ودلالاتها العامـة لاسـيما عـلى صـعيد التفكـير الاسـتراتيجي في العـالم وتحديداً القوى الدولية الفاعلة التي لها القدرة عـلى اسـتعادة مكانتهـا في النظـام الـدولي بعد أن تتعرض لمجموعة من التحديات المتعاظمة وتجعلها تنكفئ على ذاتها لمدة طويلـة مـن الـزمن وتعيـد بهـا حسـابات الـربح والخسـارة للعمليـات الإسـتراتيجية الداخليـة والخارجية.

يعد تفكك الاتحاد السوفيتي من ابرز التحولات التي شـهدتها البيئـة الإسـتراتيجية الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين لقد كان لضخامة الحدث وما ترتب عليها مـن تغيير جوهري في شكل ومضمون البيئة الإستراتيجية الدولية والنظام الدولي واليات عملـة ومعاملات توزيع القـوة والقـدرة في إطـاره، لـيس هـذا فحسـب، بـل في شـكل العلاقـات الدولية القائمة ومضمونها وإدارة تفاعلاتها سلماً وحرباً في آن واحـد الأثـر الواضـح في ردة الفعل العالمية الرامية إلى أعادة النظر في الكثير من المسـلمات والثوابـت ضـمن الأدبيـات السياسية والدولية[1].

أي بمعنى أن مستوى الإيغال في الشؤون الدولية يرتبط ارتباطـاً مبـاشراً بالبنيـة الفكريـة لهذه الدولة أو تلك، علاوة على قوتها وانعكاس ذلك على أدائهـا الاسـتراتيجي. ذلـك (أن صـعود وهبوط الدول العظمى سنة من سنن الكون، وتفكيـك الإمبراطوريـات وإعـادة تشـكلها علامـة من علامات العمليات التاريخية، وعليه فان الدولـة عـلى نحـو مـا ذهـب إليـه العلامـة العـربي ابن خلدون كالإنسان يبدأ طفلاً صغيراً ثـم في مرحلـة الشـباب والشـيخوخة والمـوت ومـن ثـم

(1) سوسن العساف، إسـتراتيجية الـردع: العقيـدة العسـكرية الأمريكيـة الجديـدة والاسـتقرار الـدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص15.

البدء من جديد)[1]، وهو الأمر الذي ينطبق على الدولة الروسية لاسيما وأنها تسير بشكل واثق نحو إعادة مكانتها.

المحور الأول: ملامح التحول في الفكر الاستراتيجي الروسي

لقد ارتكز الفكر الاستراتيجي السوفيتي على محاولة تثبيت النفوذ السوفيتي في دول منطقة شرق أوروبا من خلال عقد سلسلة من مواثيق الدفاع المشترك، أو الأمن المتبادل بين الاتحاد السوفيتي وبين كل من هذه الدول، وقد أكدت هذه المواثيق على حق الوجود السوفيتي، بل الإشراف العسكري المباشر على هذه الدول، يضاف إلى حرص الاتحاد السوفيتي على أيجاد أنظمة شيوعية فيها، تحمل الولاء المطلق له ويدل على ذلك سلسلة من الإجراءات البارزة التي نفذها ضد بعض التيارات الحاكمة في شرقي أوروبا، لكي يضمن ولائها وتكون بعيدة عن تحزبات المصالح الوطنية أو الولاءات القومية في محور يواجه به النظام الرأسمالي العالمي بمركز ثقله المتمثلة في قوة أمريكا وقد تراجع الاتحاد السوفيتي عن أسلوب التحالفات الثانوية فيما بعد مستبدلاً إياها بحلف جماعي كبير هو حلف وارسو الذي أصبح أداة المواجهة السوفيتية الرئيسة ضد حلف شمال الأطلسي[2].

لقد ورثت روسيا مكانة الاتحاد السوفيتي قانونياً وسياسياً من غير أن تملك أسباب القوة السوفيتية كاملة رغم أنها حصلت على بعض مرتكزات

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص117.

(2) ينظر: ليساين بارير، صوت الإستراتيجية، عبر شبكة المعلومات الدولية:
www.uo.academy.org/../entvance-to-the-stratiyic.think-by.

هذه القوة على الصعيد الاستراتيجي العسكري ، لكنها لم تتنازل عن النهج الاستراتيجي والمتمثل في الدور المهم في السياسة الدولية أياً كان الحاكم أو المسؤول الأول، لإدراكها أن أي تنازل أو انكفاء معناه تهديد لكيان الدولة الروسية وتعريضها لمشاكل لا حصر لها، وعلى الرغم من أن الدور الروسي كان مرتبكاً وضبابياً بفعل إعادة بناء روسيا الاتحادية، ومواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفيتي، إلا أن تسلم فلاديمير بوتين للحكم كان إيذاناً بإعادة بناء الفاعلية الروسية على المستويين الداخلي والدولي[1].

يكتنف الإدراك الاستراتيجي الروسي مجموعة من المرتكزات المهمة التي ينطلق منها الأداء الاستراتيجي الروسي وتتمثل في الآتي:

أولاً: تعميق التوجه الأوراسي لروسيا الاتحادية.

ثانياً: التركيز على برامج الإصلاح الداخلي، وأن لا يكون ذلك على حساب السياسة الخارجية.

ثالثاً: العمل على استعادة دور روسيا الاتحادية في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي.

رابعاً: التركيز على تطوير دور روسيا الاتحادية في عالم متعدد الأقطاب ورفض القبول بعالم تحكمه قوة واحدة مهيمنة.

خامساً: عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في عالم القرن الواحد والعشرين[2].

---

(1) حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد ، 2009، ص1.

(2) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، 2012، ص188.

يكمن جوهر الإدراك الروسي في تغيير الآليات الدولية التي تحكم حركة التفاعلات الدولية وإعادة تشكيلها بالشكل الذي يحظى بالقبول والتأييد ويرتكز على المشاركة والتحالف والفهم والثقة المتبادلة، وهذا لن يتم من دون إنهاء التفرد الأمريكي على حركة التفاعلات الدولية بجوانبها كافة، ويتم ذلك حسب وجهة النظر الروسية من خلال إعادة تقييم الترابطات الروسية مع دول الجوار القريب لروسيا الاتحادية والتحالفات الإستراتيجية مع القوى الآسيوية الكبرى لعل من أهمها الصين والهند، وعليه تعمل روسيا الاتحادية استناداً إلى المنطق الحديث للفكر الاستراتيجي الروسي إلى تكوين المثلث الاستراتيجي الذي يضم كل من الصين والهند نتيجة لتقارب المصالح الإستراتيجية[1].

خلاصة لما تقدم، فان روسيا الاتحادية شهدت تحولاً كبيراً في التفكير الاستراتيجي نتيجة التغير في البيئة الإستراتيجية الداخلية وتغيير طبيعة المدركات التي تحكم روسيا الأحادية بفعل فقدان الكثير من مقومات القوة، وهو الأمر الذي دفع القيادات الروسية إلى إيجاد البديل الناجح والقادر على مواكبة التغيير في المفاهيم والمسلمات في الإستراتيجية الدولية، وهو الأمر الذي انعكس على السمات العامة للفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين.

المحور الثاني: سمات الفكر الإستراتيجي الروسي

في الوقت الذي أسقطت الإستراتيجية الروسية العديد من العوامل التي تحكمت في بناء الفكر الاستراتيجي السوفيتي الذي كان يعد إمبراطورية مترامية

---

(1) سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية الجورجية على صعيد العلاقات الأمريكية الروسية، مجلة دراسات دولية، العدد42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص102.

الأطراف، ومن ثم ورثت روسيا الاتحادية بعض مرتكـزات هـذه الإمبراطوريـة[*]، وعملـت من ناحية أخرى على صياغة وتطوير مكونات جديدة اعتبرت ضروريـة لمقتضيات فعلهـا الاستراتيجي. وهنا يمكن تعيين أهم المصادر التي أصابها التغيير وشكلت سمات عامة لهذا الفكر وانعكست على منهج التفكير الاستراتيجي الروسي[1]:

أولاً: التخلي عن الإيديولوجية الماركسية اللينينية: أدت النظرية الماركسـية دوراً كبيراً في صياغة بنية الفكر الاستراتيجي للاتحاد السـوفيتي عـلى مـدى زمنـي تجاوز السبعين عامـاً مـن القـرن العشريـن، لـيس مـع دول المعسـكر الرأسـمالي فحسب وإنما مع بقية دول العالم. لقد صورت الإيديولوجية السـوفيتية صراعهـا مع المعسكر الرأسمالي عـلى انـه صراع مـع قـوى الشر، وان المجتمـع مـا هـو إلا مجتمع طبقي تحكمه أقلية من الدول الغنية وأكثرية من الدول الفقـيرة، وعـلى هذا الأساس، تعد المناطق التي تتواجد فيها القـوى مـن الفئـة الأولى، أي الـدول

(*) كان الاتحاد السوفيتي يشغل النصف الشرقي من أوروبا والثلث الشمالي مـن آسـيا، وبـذلك كـان يمتد من بحر البلطيق في الغرب إلى المحيط الهادي في الشرق, وكانـت مسـاحته تزيـد عـن مسـاحة أي دولة أخرى في العالم. وهكذا فان روسيا تعد جسراً بين قارتي أوروبا واسيا, حيث تتميـز روسـيا تاريخيـاً وجغرافياً بالمزج بين أوروبا واسيا "اوراسيا", إذ أن 75% من أراضيها يقع في آسيا و25% في أوروبا, ومن هنا يتبين الموقـع الاسـتراتيجي لروسـيا. ينظـر: محمـد عبـد الالـه, مسـتقبل الدولـة السـوفيتية, مجلـة السياسة الدولية، العدد106, مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القـاهرة, 1991، ص241. وكذلك ينظر: رياض محمد, الأصـول العامـة في الجغرافيـا السياسـية والجيوبوليتكيـا, ط4, دار النهضـة العربية، بيروت، 1997, ص105.

(1) عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار وائل للنشر والتوزيـع، الأردن، 2004، ص 310-314.

الاستعمارية والامبريالية هي مناطق صراع، وان حتمية الصراع ستقود إلى انتصار القوى الاشتراكية الشيوعية. لذلك فان تعظيم دور الإيديولوجية أسهم في تبني استراتيجيات واستراتيجيات مضادة، ورغم مظاهر التكيف التي طرأت على مبدأ حتمية الصراع والانتقال إلى إمكانية التعايش السلمي ثم الانفراج وبعده الوفاق، فان الطبيعة الإيديولوجية بقيت هي الحاكمة للإستراتيجية السوفيتية، ولكن تفكك الاتحاد السوفيتي أدى إلى التخلي عن تضمين التصورات الإستراتيجية بمفاهيم الإيديولوجية الماركسية اللينينية واستبدالها بمفاهيم اقرب إلى الواقعية(*) كالمشاركة والتعاون وإرجاع جوهر الصراعات إلى أسباب ذات طبيعة سياسية واقتصادية واثنية وأصبحت اهتماماتها ذات طبيعة إقليمية بالدرجة الأساس.

(*) لقد أجرت روسيا تعديلات واسعة على الفكر السوقي الروسي اثر تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار حلف وارشو, ثم نزوع روسيا إلى انتهاج الواقعية في علاقاتها مع الغرب, والانخراط في مؤسساته السياسية والاقتصادية والأمنية, فكانت أهم تلك التعديلات هي استبعاد الجانب الإيديولوجي من الفكر السوقي العسكري, ليصبح أكثر واقعية, بدلاً من تبني مفهوم عالمي للأمن, وهذا معناه إسقاط فكرة الحرب العالمية مع الغرب, وعليه تمت مراجعة وضعية القوات العسكرية الروسية من حيث النوعية والحجم والوظيفة. فمن حيث النوعية جرى الاهتمام منذ عام 1992 بالتقنية العسكرية للأسلحة التقليدية, لاسيما سلاح الجو وأنظمة الدعم والإسناد الميدانية. أما من حيث الحجم فقد أصبح حجم القوة العسكرية الروسية اصغر بحكم اعتماد القوات الروسية على النوع. بينما من حيث الوظيفة تم التحول من مبدأ الهجوم في استخدام القوات إلى مبدأ الدفاع، إلا انه مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين طرأ تغيير تدريجي في اتجاه الأعداد والاستعداد لحرب إقليمية محدودة وتكون فاعلة ومؤثرة. ينظر: نزار إسماعيل الحيالي, الإستراتيجية العسكرية الروسية وإشكالية التحول من الهجوم إلى الدفاع, أوراق إستراتيجية، العدد57, مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد, 2000, ص2.

ثانياً: تبني مفهوم التوازن التنافسي أكثر من مفهوم التوازن التصارعي: أن هذا يعني أن الإستراتيجية الروسية تحولت في مكوناتها البنائية والوظيفية عما كانت عليه في زمن الدولة السوفيتية، فالتوازن التنافسي يقتضي من حيث مكونه البنائي وجود حلفاء إقليميين يدعمون إستراتيجية التنافس التي يتم تصميمها ويبنى عليها مواقف روسيا الاتحادية، وبهذا لم تجد قوة أفضل من الصين تسهم في بناء أرضية هذا التنافس لموازنة النفوذ الأمريكي سواء كان ذلك في منطقة آسيا أم على الصعيد العالمي.

ثالثاً: تنامي الإدراك العقلاني للخطورة الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية: فعلى الرغم من امتلاك روسيا الاتحادية أسلحة وقدرات نووية ووسائل إطلاق صاروخية ذات كفاءة عالية إلا أن بواعث استخدامها أو التهديد باستخدامها ستكون محكومة بجدول الأولويات.

وهذا الأمر يؤشر لنا جملة من الموضوعات لعل من أهمها أن الردع النووي لن يكون ردعاً شاملاً ليحتوي كل التحركات والأعمال غير المرغوب بها والتي يكون مصدرها الولايات المتحدة، إنما سيكون ردعاً محدوداً ومقتصراً على تلك الأعمال التي تعرض امن وسلامة الدولة الروسية إلى أخطار مؤكدة، كما أن الخيار النووي لن يأتي في مقدمة الخيارات الإستراتيجية في حرب تكون فيها روسيا الاتحادية طرفاً فيها. بمعنى أن هذا الخيار سوف يكون محكوماً بمبدأين:

أولهما: إذا ما تعرضت الأهداف الحيوية وعناصر القوة الروسية على اختلاف مكوناتها لهجوم نووي مضاد، عندها سيكون الرد الروسي نووياً انتقامياً وواسع النطاق.

ثانيهما: هو التصعيد المتدرج بدءاً من الحرب التقليدية وصولاً إلى مستوى الحرب النووية، وإذا ما وقعت الحرب التقليدية فإنها تنطوي على استخدام أسلحة تقليدية ذات تكنولوجيا منظورة ومتقدمة وذات كفاءة عالية.

رابعاً: البراغماتية في الممارسة السياسية: لقد أصبحت روسيا الاتحادية أكثر برجماتية حيث تتجاذبها المصالح الوطنية سواء كانت اقتصادية أم أمنية، وفي إطار رؤية تنطلق من التنافس والصراع وليس التعاون والمواجهة مع الولايات المتحدة كما كان الحال في ظل الاتحاد السوفيتي ولا التبعية كما كان الحال في مدة حكم الرئيس يلتسين، ولأن روسيا الاتحادية دولة أوروبية ذات عمق آسيوي، فهي تنتمي لكلا المجالين ليس جغرافياً فحسب ولكن سياسياً واقتصادياً وربما اجتماعياً وثقافياً، كما ترى القيادة الروسية أنها في أوروبا بينما أمريكا خارجها وان التقارب بين روسيا وأوروبا أمر لابد منه لأن الروابط التاريخية والديمقراطية والمصلحية كبيرة، ولذلك يتعين أن تكون العلاقة مع أوروبا واسعة وعميقة[1]. وكل هذا يحتم عليها أن تتبنى نهجاً براغماتياً في التعامل مع الشؤون الدولية.

بمعنى انه حدث تغيراً كبيراً كماً ونوعاً في الدلالات العامة لسمات الفكر الاستراتيجي الروسي أهما التخلي عن الأدلة الفكرية للسلوكيات الروسية وتبني المنهج البراغماتي في التعامل مع البيئة الإستراتيجية الروسية.

(1) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007 ، ص48.

المحور الثالث: الأهداف الإستراتيجية الروسية

إن الغاية النهائية من أي إستراتيجية هي مدى تحقيق الأهداف التـي تـم وضـعها، لـذلك فـان الإسـتراتيجية الروسـية الشـاملة التـي يمكـن تلمسـها في الوثـائق الإسـتراتيجية الروسية سواء تعلق الأمر بوثيقة "إستراتيجية الأمن القومي لروسـيا الاتحاديـة حتـى عـام 2020"، أم في وثيقة " العقيدة العسكرية لروسـيا الاتحاديـة"، وأخـيراً ولـيس آخـراً وثيقـة "مفهـوم السياسـية الخارجيـة الروسـية" تحتـوي عـلى مجموعـة مـن الأهـداف القصـيرة والمتوسطة والطويلة الأمد التـي تشـكل بمجموعهـا المنطلقـات الأساسـية لأهـداف روسـيا الاتحادية المستقبلية.

وعلى هذا الأساس، فان روسيا الاتحادية وانطلاقاً من رؤيتها المستقبلية لمكانتها وما ينبغي أن تكون عليه في المستقبل تحاول تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية يمكن تركيزها في ما يأتي[1]:

أولاً: تقوية القدرات الروسية: تتمثـل في إدامـة هـامش مـن الـردع يضـمن سـلامة روسيا الاتحادية(امتلاك عامل الردع)، إذ أن حجـم التهديـد المبـاشر وغـير المبـاشر الموجـه إليها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي قد بلغ حداً لا يمكـن التغـاضي عنـه، وكـذلك انكشـاف أطراف الدولة الوارثة أمام التحديات الداخلية(العرقيـة والأثنيـة والانفصـالية) والخارجيـة الصادرة عن الخصوم السـابقين الـذين يرومـون أثـارة موضـوعات وقضـايا سـابقة تتعلـق بنزاعات الحدود وملكية الأرض والمطالب المتبادلة لكل منها في الإقليم الروسي.

(1) لمى مظر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 218-236.

ثانياً: الحفاظ على الأمن القومي الروسي(*) ووحدة الأراضي الروسية، ويتمثل في كبح جماح النزاعات الانفصالية لاسيما أزمة الشيشان وما قد يفضي إلى انجرار جمهوريتي انغوشيا وداغستان الاتحاديتين إلى الاتجاه الانفصالي نفسه، فضلاً عن الخطورة الناجمة عن تزايد نسبة الأعراق الأجنبية الطارئة من وراء الحدود لاسيما في سيبيريا الجنوبية وينطبق هذا بتزايد عدد الأصول الأثنية الصينية والكورية الأمر الذي قد يتفاقم بشكل يهدد وحدة الأراضي الروسية.

ثالثاً: تأمين الظروف المناسبة للتطور الاقتصادي للبلد، إذ يمثل التحدي الأول الذي تعانيه روسيا والكابح الأساسي لتطلعاتها الإستراتيجية، وعليه فان تحقيق النمو الاقتصادي في مقدمة الأهداف التي سعى الرئيس الروسي فلادمير بوتين إلى تحقيقها، إذ مثلت انجازاته ركيزة مهمة في وضع أولي خطواته باتجاه تحقيق الموارد لأغراض التنمية والتنمية المستدامة، وتعد الصناعة العسكرية في مقدمة الصناعات التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة لتحقيق هدفي رفد القوات المسلحة الروسية باحتياجاتها والتصدير كمورد مهم من موارد العملة الأجنبية

(*) إن مفهوم الأمن القومي يمكن أنّ يفهم بأكثر من معنى واحد، ويستخدم في ثلاثة تطبيقات هي: **أولا:** مفهوم مجرد عندما يعني مجموعة معينة من المبادئ المرتبطة بحماية الكيان الذاتي، والتي تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود القومي في النطاق الدولي. **ثانيا:** قد ينسحب المدلول على الهيئة التي يجتمع فيها ممثلون عن السلطة، والخبرة التكنولوجية كقوة استشارية للرئيس أو القائد السياسي كالحالة مع مجلس الأمن القومي. **ثالثا:** عندما يرتبط مفهوم الأمن القومي بفكرة الحصول المسبق على المعلومات المتعلقة بالعدو أو الصديق، وتحليل تلك المعلومات بحيث تكون الحركة لا تعتمد على توقعات مفترضة، وإنّما أساسها العلم الحقيقي والتام بأبعاد وخصائص الطرف الآخر في البلدان العربية يُعرف بمفهوم الاستخبارات. ينظر: هربرت شنيدر، تاريخ الفلسفة الأمريكية، ترجمة: الدكتور محمد فتحي الشنطي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964، ص435.

الضرورية لأغراض الاستثمار، إذ تسعى روسيا عبر مبيعات الأسلحة إلى الخارج بصورة رسمية وبيع مفاعلات الطاقة إلى دول كإيران(*) الحصول على العملة الصعبة ومن ثم تأكيد نفوذها وهيبتها.

(*) أن روسيا الاتحادية تحاول توظيف الملف النووي الإيراني استراتيجيا لاسيما في العلاقات الأمريكية الروسية من خلال مجموعة من المرتكزات أهمها: **اولاً**: محاولة روسيا الاتحادية الضغط على الولايات المتحدة وإجبارها على العدول عن فكرة نشر شبكة الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية حول العالم، وهو المشروع الذي تعارضه روسيا الاتحادية، كما انه لا يلقى قبولاً وتأييداً كافياً من الحلفاء الأوربيين، ولما كانت روسيا الاتحادية ترى في هذا المشروع تهديداً لأمنها القومي بعد توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً بانضمام دول أوربا الشرقية فقد تبنت دبلوماسية نشطة، بهدف تعبئة القوى الدولية لمحاصرة المشروع، كما هددت بالانسحاب من المعاهدات الخاصة بالحد من الأسلحة الإستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة، وحذرت من تجدد سباق التسلح مرة أخرى، لذلك جاءت المبادرة الروسية تجاه إيران بمثابة رسالة إلى الإدارة الأمريكية الجديدة، التي سبق وان أعلنت عزمها المضي قدماً في تنفيذ المشروع، تحمل في طياتها تحذيراً روسياً من عواقب هذه الخطوة الأمريكية التي لن تقبل إلا بتحالف استراتيجي يضم كلاً من روسيا الاتحادية والصين والهند وإيران، وهو ما لم يعد مستبعداً بعد المساعي الروسية للتقارب مع تلك الدول والتقريب فيما بينها تأهباً للدخول في مرحلة مهمة وعلاقات أهم. **ثانيا**: إن روسيا الاتحادية تستشعر تلك الدرجة الحساسة، والتحركات الهادئة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للتقارب، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، وربما العسكرية مع إيران ، حيث ترى إدارة الرئيس فلادمير بوتين أن خطوات أوربا والولايات المتحدة نحو إيران، وان كانت بطيئة وغير معلنة حالياً ، فأنها سوف تتطور وتصبح أكثر قوة وتعقيداً في المستقبل القريب، لذلك حرصت على أن يكون لها السبق في تأسيس علاقات إستراتيجية مع تلك الدول الخليجية المهمة – التي تتمتع إلى جانب موقعها الاستراتيجي وثقلها الإقليمي بقدرة هائلة على إتاحة الفرصة لروسيا حتى تنفذ إلى أسواق دول الخليج، والمياه الدافئة في الخليج العربي. **ثالثاً**: إن تعامل الولايات المتحدة مع التقارب الروسي الإيراني ، يعكس قدراً كبيراً من غياب الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة فيما يتصل بالمستجدات السياسية والجيوستراتيجية التي ألمت بهذه البؤرة الحساسة من العالم، فالإدارة الأمريكية تريد أن تفرض حصاراً على إيران إلى أجل غير مسمى، في الوقت نفسه الذي تسعى إلى عزل روسيا وتهميش دورها ليس فقط على الساحة الدولية، ولكن أيضاً في محيطها الإقليمي.**ينظر**: بشير عبد الفتاح، أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران، مختارات إيرانية، العدد9، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عبر شبكة المعلومات الدولية: http : // www.albainah. net / index. aspx ? function .

رابعاً: تجنب النزاعات العسكرية والعمل على حسمها بفاعلية عند الضرورة، إذ يعد هذا الهدف من الأهداف التي يعد تحقيقها ضرورياً من اجل إفساح المجال لتوطيد أمن وسلام روسيا الاتحادية وجوارها الإقليمي سعياً إلى تحقيق هدف ابعد وأهم هو تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، إذ أنها تدرك بان انعدام فرص السلام يثير الحروب ويؤدي إلى انتشار النزاعات العسكرية وهو ما يقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقود إلى إيجاد فرص العمالة وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

خامساً: استعادة المكانة والهيبة الدولية، وفي هذا السياق كتب المفكر الروسي ايفان ايلين يقول "عندما نفكر في روسيا المستقبل ونتصورها في خيالنا علينا أن ننطلق من أصولها ومصالحها التاريخية والقومية والدينية والثقافية ولا يجوز لنا أن نتاجر بهذه القيم، ولا أن نبدد ثرواتنا القومية الروسية العامة. كما لا يجوز لنا أن نعد أحداً أياً كان بأي شيء باسم روسيا الاتحادية، وعلينا أن نتذكرها فقط، وعلينا أن نكون أوفياء لها بالذات، إن الأجيال الروسية التي ستتصرف على نحو مخالف سيذكره تاريخ روسيا الاتحادية كجيل متخاذل وخائن، وأنا على يقين من أن الأكثرية المطلقة من مواطني بلادنا المحترمين لا يريدون أن يكونوا جيلاً متخاذلاً ".

سادساً: إقامة نظام متعدد الأقطاب، يمثل الرفض الحازم لعالم يحكمه قطب واحد والتطلع الشديد إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب من الأهداف الإستراتيجية الروسية للحد من الهيمنة الأمريكية على التفاعلات الدولية. وفي هذا السياق يقول الرئيس الروسي فلادمير بوتين " إن تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية الروسية قد بدأت تظهر على الصعيد العالمي، فهناك سعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية القطبية تسيطر بموجبها الولايات

المتحدة عسكرياً واقتصادياً على العالم من خلال استخدام القوة، لذلك ستسعى روسيا الاتحادية إلى تحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب ويعكس التنوع الموجود في العالم الحديث بمصالحه المتنوعة، كما أن بقاء نظام أحادي القطب سيساعد على سباق التسلح وله نتائج خطيرة على المجتمع الدولي".

سابعاً: تطوير الترابط مع الدول المشاركة في كومنولث الدول المستقلة(*)، إذ أن انشغال روسيا الاتحادية بمشكلاتها الداخلية خلال مدة التسعينيات وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجمهوريات السوفيتية السابقة دفع الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة إلى توثيق ارتباطاتها بها، لذلك سعت روسيا الاتحادية استناداً إلى المنطلقات الفكرية الجديدة إلى التكيف مع الواقع الجيوسياسي الجديد بهدف احتواء الحضور الإقليمي والدولي الجديد

(*) تضم هذه المنظمة في عضويتها الدول الآتية(روسيا، بيلاروسيا، اوكرانيا، جورجيا، أرمينيا، مولدافيا، كازاخستان، قيرغيزيا، تركمانستان، طاجكستان، اذربيجان واوزباكستان)، كما أن الغرض من وراء إنشاء منظومة الكومنولث تحقيق عدة أهداف والمتمثلة بالآتي: **أولا** تنسيق السياسات الخارجية. **ثانياً**: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدول الأعضاء كافة ضمن منطقة اقتصادية مشتركة. **ثالثاً**: التعاون من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، **رابعاً**: تخفيض الإنفاق العسكري والتسلح وتحقيق نزع السلاح الشامل. **خامساً**: التعاون في مجال المساعدة القضائية وغيرها من مجالات التعاون القانوني. **سادساً**: ضمان الحقوق والحريات الأساسية للإنسان بما ينسجم وأحكام القانون الدولي العام المعترف بها على نطاق عالمي واسع، وبما يتفق وأحكام الوثائق المنشئة لمنظومة الكومنولث. **سابعاً**: التعاون في مجال مكافحة الجريمة وفي مجال الدفاع وحماية الحدود الدولية لأعضاء الكومنولث. **ثامناً**: التعاون في مجال الصحة الدوائية وحماية شؤون الهجرة. ينظر: أحمد السيد النجار، مصاعب الانتقال ودوافع التكتل في الجمهوريات السوفيتية (سابقاً)، مجلة السياسة الدولية، العدد116، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ،1994، ص149.

للحيلولـة دون محاصرتهـا مـن قبـل منافسـيها الرئيسـيين عـن طريـق اسـتقطاب الـدول الجديدة ومن خلال تشييد شبكة جديـدة مـن العلاقـات تفيـد الـدول الجديـدة وتحفـظ لروسيا موقعاً متحكماً على الصعيدين الجيوبوليتيكي والاقتصادي.

المحور الرابع: الأداء الاستراتيجي الوظيفي الروسي

الفكر هو الموجه والمحرك لكل السلوكيات والمواقف في البيئة الدولية، فلكـل قـرار سياسي بنية فكرية أسهمت في بلورته وإخراجه إلى حيز الوجود. وعلى هذا الأساس، تعمل الدولة على وضع رؤيتها في شكل وثائق رسمية تصدر مـن المؤسسـات الرسـمية التـي لهـا سلطة التشريع في الدول ووفق النظام السياسي في هذه الدولة أو تلـك موضـوع الدراسـة، وتعبر هذه الوثائق الإستراتيجية عن منهج الدولة الذي تحاول أن تسير عليـه في السـنوات القادمة بهدف تحقيق أهدافها الإستراتيجية العليا سواء في البيئة الإستراتيجية الداخليـة أم الإقليمية أم الدولية.

وبما أن الإستراتيجية لا تحـتكم إلى قـانون ثابـت، وان قانونهـا الثابـت أنهـا تتبـدل بتبدل المعطيات التي تحاول معالجتها، فان روسيا الاتحادية عملـت عـلى اصـدرا العديـد من الوثائق الإسـتراتيجية التـي تحـاول تحديـد عمليـات الاشـتغال الاسـتراتيجي في البيئـة الإستراتيجية بهدف تطويعها لصالحها. ومع انبلاج فجر القـرن الواحـد والعشريـن شرعـت روسيا الاتحادية في تفعيل أدائها الاستراتيجي بالشكل الذي يضـمن أعـادة تفعيـل دورهـا على المستوى الدولي. وعليه فان الأداء الاستراتيجي الوظيفي الروسي يمارس فعلـه في إطـار الدوائر الثلاثة المترابطة الآتية:

أولاً: البيئة الإستراتيجية الداخلية لروسيا الاتحادية

إن الأزمة التي تركت آثارها الإستراتيجية على روسيا الاتحادية لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتعاظم حالة عدم الاستقرار السياسي والأزمة المالية خلال مدة التسعينيات من القرن الماضي جعلت روسيا الاتحادية تنكفئ على ذاتها وتحاول إعادة تشكيل قوتها الذاتية وفق عملية محسوبة قائمة على أساس التدرج في الأولويات الإستراتيجية.

لقد شهدت روسيا الاتحادية لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين العديد من الأزمات التي استطاعت وبفعل توافر مجموعة من المحفزات المتمثلة في تقوية النظام السياسي الروسي ووضع دستور جديد وتبني التعددية الحزبية والعمل على إعادة تأهيل المؤسسة العسكرية بالشكل الذي يلائم القرن الحالي ومن ثم يعيد لها مكانتها في الداخل الروسي وتوفير قدرة فاعلة على الردع الخارجي واستنبات القناعة لدى الخصوم بأنهم إذا ما أقدموا على عمل غير مرغوب به يهدده السلامة الإقليمية والاستقرار السياسي لروسيا الاتحادية فان الرد سيكون حازماً وخلال مدة زمنية محددة.

وعلى رغم من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها روسيا الاتحادية لاسيما في أواخر تسعينيات القرن الماضي وتحديداً في عام 1998، إلا أن التجربة التاريخية أثبتت أن نوعية القيادة السياسية لها الأثر الفاعل في إعادة هيبة البلدان سواء كنا نتفق مع توجهاتها أم لا، فقد استطاع الرئيس فلادمير بوتين نتيجة الموهبة والكاريزما التي يتمتع بها إلى إعادة تشييد البيئة الإستراتيجية الداخلية الروسية لاسيما من خلال تبني أنموذج ومنهج واضح يقوم على ركيزة أساسية وهي ضرورة إعادة مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي الذي هو قيد التشكل مع انبلاج القرن الحالي، وطالما انه يدرك أن ليس بمكان تحقيق ذلك من دون إعادة

بناء عناصر القوة الداخلية الإستراتيجية الداخلية وإعادة الهيبة للدولة الروسية وترصين الجبهة الداخلية بالشكل الذي يهدف إلى إرساء أسس الدولة التي تلائم معايير القرن.

إن روسيا الاتحادية توافرت لها مجموعة كبيرة من الفرص، بعض منها ساهمت هي بصنعها وبعضها الآخر جاء نتيجة تفاعلات البيئة الإستراتيجية الدولية. لقد تمت صناعة وتشييد البيئة الإستراتيجية الداخلية الروسية من خلال الدلالات الآتية: تقويض عمل المافيات بمختلف المجالات وإصلاح البنية التحتية الصناعية الروسية وتطوير قطاع الطاقة بوصفه من القطاعات الحيوية التي يرتكز جزء كبير من الدخل القومي الروسي عليها وإنعاش تجارة السلاح الروسية إلى مختلف دول العالم(*) وإصدار العديد من التشريعات التي تتناسب ولغة العصر لاسيما إيلاء التكنولوجيا والعلم والمعرفة دوراً مهما بوصفها احد مرتكزات التحكم بالمستقبل، إذا استقر في منطق تفكيرها الاستراتيجي أن الدولة التي تملك التقدم العلمي والتكنولوجي ولها القدرة على الابتكار لاسيما

(*) لقد شهدت المبادئ الحاكمة لمبيعات الأسلحة الروسية اختلافات جوهرية عن تلك التي كان معمولاً بها في العهد السوفيتي لاسيما من حيث الإطار السياسي الاستراتيجي الذي كان يحكم تلك المبيعات، حيث لم تعد صادرات السلاح جزءاً من صراع استراتيجي كوني، إذ أصبحت محكومة باعتبارات اقتصادية وتجارية محضة إلى حد كبير، بل أصبحت الصناعة العسكرية الروسية معتمدة بشكل شبه كامل على المبيعات الخارجية وطلبات التصدير، وهو ما أنعكس في تخلي روسيا عن الشروط الميسرة التي كانت تمنح للمشترين، وأصبحت روسيا تطالب الدول المتلقية للسلاح بسداد قيمة مشترياتها العسكرية، وان كانت أسعار تلك المشتريات أقل كثيراً من الأسعار العالمية المماثلة. ينظر: أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 62.

في مجال التكنولوجيا العسكرية والأقمار الصناعية(*) وتوليد مقتربات تكنولوجيا جديدة وأجيالها المتنوعة والمتعددة تستطيع أن تسهم في بلورة وتشكيل وتحقيق أهدافها الإستراتيجية في البيئة الإستراتيجية الشاملة.

ثانياً: البيئة الإستراتيجية الإقليمية لروسيا الاتحادية

يؤكد منطق التفكير الاستراتيجي السليم والفاعل على أن الدولة التي تحاول تشييد مكانة مهمة لها في النظام الإقليمي أو الدولي غالباً ما تحاول الخروج في أدائها الاستراتيجي عن نطاق البيئة الإستراتيجية الداخلية، وتحاول

(*) لا يتم تخصيص الأقمار الصناعية للاستخدامات المدنية إلا عندما تكتفي أو تنتفي حاجة الدول المتقدمة إلى الجانب المخابراتي والعسكري، بعدها تتحول الأقمار للإستخدامات المدنية. والحقيقة فإن الإستخدامات العسكرية هي التي تقف وراء تطور ونمو وتقنية ودقة وسعة مثل هذه الخدمة، ومن ثم ستظل الاستخدامات العسكرية هي الأكبر في هذا المجال:

أولاً: القمر الصناعي التجسسي (ك ه-11) التابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية مثلاً، يستطيع تصوير أشياء لا تتجاوز أقطارها بضعة سنتيمترات. وهناك أقمار ومركبات و محطات فضائية تجسسيه مزودة بمختلف الأجهزة و الأشعة و بكاميرات دقيقة جداً تصل قدرة تمييزها أحياناً إلى عدد من المليمترات، أي تستطيع قراءة ما نكتب.

ثانياً: أصبحت الأقمار الصناعية العسكرية مثل الأذن والعين الساهرة التي لا تنام وبمثابة الجهاز العصبي المركزي عند الاستراتيجيين العسكريين. إن مسألة الحصول على المعلومات، توازي في أهميتها أثناء الحروب والتوترات دور السلاح إن لم يكن أكثر، لذلك فهي تعد بمثابة حلقة أساسية في سلسلة النظام العسكري التقني الحديث وأدت إلى تغير ملموس في طبيعة الإستراتيجية العسكرية. لذلك كان الاهتمام الكبير بتطوير أسلحة لتدمير الأقمار الصناعية العسكرية مثل الليزر وشحنات متفجرة وأقمار صناعية قاتلة ومركبة صغيرة للاصطدام بها وضرب مراكز الاتصال على الأرض. ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية:

http//: www.jas.org.jo/arabic/spacewar_khalil.htm

أن توظف البيئة الإستراتيجية الإقليمية بالشكل الذي يدعم سلوكياتها على المستوى الدولي، فالدولة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون لها دور على المستوى الدولي مالم يمر هذا الدور من خلال المقبولية الإقليمية سواء كان ذلك عن طريق الترهيب أو الترغيب ياي إما عن طريق الفرض أو الإقناع، إذ لا يمكن أن تعمل على تحقيق طموحها في تشييد البيئة الإستراتيجية الدولية إذا لم يكن لها دور فاعل في تشييد البيئة الإستراتيجية الإقليمية بوصفها الحلقة الثانية للفعل الاستراتيجي والموصل إلى الحلقة الأكبر وهي البيئة الإستراتيجية الدولية.

لذلك فان البيئة الإستراتيجية الإقليمية لروسيا الاتحادية تشتمل على مجموعة من الدول التي ترتبط معها بمجموعة من الترابطات الوثيقة، إذ أن هذه الدول تدرك أهميتها ضمناً بالنسبة لروسيا الاتحادية، لا بل أن توثيق ترابطها مع الدول الأخرى وبالشكل الذي يشكل تحدياً حقيقياً لروسيا الاتحادية يمكن أن يترتب عليه عواقب وخيمة تؤدي في نهاية المطاف إلى خسارة كبيرة لها انطلاقاً من قاعدة حسابات الربح والخسارة.

تتمثل البيئة الإستراتيجية الإقليمية لروسيا الاتحادية في مجموعة من الدول التي انفصلت عن الكيان السوفيتي وتعدها روسيا الاتحادية احد مكونات منطق تفكيرها الاستراتيجي، لذلك فان الأداء الاستراتيجي الوظيفي الروسي في البيئة الإستراتيجية الإقليمية يحاول ضبط حركة تفاعلاتها بالشكل الذي لا يخرج عن دائرة نفوذها وفعلها الاستراتيجي لاسيما وان استقلال هذه الدول أدى إلى حدوث مجموعة من المتغيرات التي أثرت في علاقاتها مع روسيا الاتحادية والولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس، فان هذه الدول والتي يطلق

عليها في الأدبيـات الإسـتراتيجية الدوليـة بـدول الخـارج لقريـب(NearAbroad)(*) سـواء تعلق الأمر بالجمهوريات السلافية(اوكرانيا، بلاروسيا) علاوة على روسيا الاتحادية أم دول البلطيق(استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، مولدوفا)، أم دول القوقـاز(جورجيـا، ارمينيـا، اذربيجـان) وأخيراً وليس آخراً دول آسيا الوسطى(اوزبكستان، طاجكسـتان، كازاخسـتان، قرغيزسـتان، تركمانستان)، أم الدول المطلة على بحر قزوين لاسيما منظمـة التعـاون الاقتصـادي للبحـر الأسود في منطقة البحـر الأسـود وبحـر قـزوين(*)، تشـكل بمجموعهـا البيئـة الإسـتراتيجية

(*) لقد شكلت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز على مر التأريخ مجالاً حيوياً جيوستراتيجياً مهماً لروسيا نفسها, فقـد ظلـت تلـك المنطقـة تحمـل في طياتهـا معـاني الضرورات الإسـتراتيجية لروسـيا بأبعادهـا الجيوبولتيكية والاقتصادية, وأصبحت تلك المنطقة تحمل على وفق المنظور الاستراتيجي الروسي مفهوم الجوار القريب، وبالرغم من إعلان استقلال جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز إلا أن موقعها في أطـار الإستراتيجية الروسية لم يتغير كثيراً, وظلت تلك الجمهوريات مثار اهتمام روسي متزايـد خاصـة في ظـل الدرجة العالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين روسيا وتلك الجمهوريات, وقد شكلت قضايا قطـاع الطاقة محوراً رئيساً في علاقات روسيا بتلك الجمهوريات, لاسيما في ذلك الجزء المتعلق بنقل نفط وغاز بحر قزوين والذي أصبح يعرف بـ (سياسة أو حروب الأنابيب). لمزيد من التفاصيل حول هذه المسـالة ينظر: محمد دياب, اللعبة الكبرى في حوض قزوين حرب الأنابيب وعـودة الاسـتقطاب, مجلـة شـؤون الأوسط , العدد78، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث وتوثيق، بيروت, 1999, ص 13.

(*) يعـد بحـر قـزوين أكـبر بحـيرة في العـالم، تحـده خمـس دول هـي (روسـيا الاتحاديـة، أذربيجـان، كازاخستان، تركمانستان، وإيران) يبلغ طول هذا البحر حـوالي (10224) كـم^2 بمسـاحة كليـة تصـل إلى نحـو (436) كـم^2، أي بقـدر مسـاحة اليابـان. ولـذلك عملـت روسـيا الاتحاديـة عـلى تفعيـل نشـاطها وتواجدها العسكري في منطقة بحر قزوين بوصفها وسيلة ضغط لحماية مصالحها الاقتصادية في هـذه المنطقة. ينظر: نبيل جعفر عبد الرضا وعلي نعيم الخـويطر، الأهميـة الاقتصـادية الدوليـة لـنفط بحـر قزوين ، مجلة دراسـات دوليـة، العـدد 17، مركـز الدراسـات الدوليـة، جامعـة بغـداد، 2002، ص 90. وكذلك ينظر: عادل محمود مظهور، منطقة بحر قزوين: الثروة والصراع، مجلة دراسـات دوليـة، العـدد 23، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص 79 – 80.

الإقليمية الروسية ونطاق أدائها الاستراتيجي، ومنها يكتسب الدور الروسي أهميته ويتجلى استعادة روسيا لمكانتها القائمة على التدرج في الأولويات.

إذاً وفق منطق الفكر الاستراتيجي الروسي، يجب أن يكون مجال النفوذ السوفيتي السابق تحت مجال التأثير والنفوذ الروسي، وتحت إطار حماية (باقي) دول الاتحاد السوفيتي السابق، فروسيا تنظر لمنطقة قلب اوراسيا على أنها ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة وجسر إستراتيجي بينها وبين (الشرق الأوسط) وهي سعت للاحتفاظ بتأثيرها الطويل الممتد عبر القرون السابقة في المنطقة وبالضد من طرفي الصراع التاريخي تركيا وإيران، وترى روسيا أنه من الأهمية أن تفرض هيمنتها على منطقة قلب اوراسيا بشكل عام، ومنطقة بحر قزوين بشكل خاص، فهي من جهة تجد أن النزاعات الانفصالية إذا استمرت عند بعض السكان المسلمين الروس قد يتسبب ذلك في اهتزاز السيطرة الروسية التامة على المنطقة، وان ذلك سوف يضعف إلى درجة كبيرة من موقفها حول عدم التدخل الإقليمي. ومن ناحية أخرى فأن روسيا تربط موقفها بوصفها قوة كبرى مؤثرة في اوراسيا بتأثيرها المستمر في قلب اوراسيا، ولذلك كان لزاماً عليها أن تتجه نحو هذه المنطقة المهمة، يحركها في ذلك دوافع عديدة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو تاريخي ومنها ما هو أمني[1].

وعليه تعد البيئة الإستراتيجية الإقليمية نطاق الأداء الاستراتيجي الروسي الأهم بالنسبة لروسيا الاتحادية، فهي تسعى إلى ترسيخ دورها الإقليمي ليكون المدخل لممارسة دور فاعل على المستوى الدولي، إذ لا يمكن أن تمارس دوراً على المستوى الدولي ما لم يكن لها حضور فاعل على المستوى الإقليمي.

---

(1) عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد26، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2010.، ص 81 .

ثالثاً: البيئة الإستراتيجية الدولية لروسيا الاتحادية

يمكن الإشارة إلى أن الدول ذات المكانة التاريخية في النظام الدولي ولها خبرة طويلة وكبيرة في ممارسة التوازن الاستراتيجي العالمي تعد تقييم وتشخيص البيئة الإستراتيجية الدولية وتحديد مكامن الفرص والكوابح فيها من ابرز المهام التي يجب القيام بها بهدف إعادة تشييد أو تقويض معوقات تشييد البيئة الإستراتيجية الدولية وبالشكل الذي يضمن لها ممارسة وتفعيل الأداء الاستراتيجي الوظيفي.

يوضح تقييم البيئة الإستراتيجية الدولية من قبل لروسيا الاتحادية أن هنالك مجموعة من التحديات التي تمثل عائقاً أمام إعادة تفعيل دورها الاستراتيجي وتطبيق منطلقات فكرها ورؤيتها الإستراتيجية لما ينبغي أن يكون علية عالم القرن الواحد والعشرين، لعل من أهم هذه التحيات هو الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي ومحاولتها تعبئة جميع مواردها في البيئة الإستراتيجية الداخلية والإقليمية والدولية لكبح جماح أي قوة تحاول أن تحل محلها في زعامة النظام الدولي، لا بل العمل على إبقاء المسافة الدولية بينها وبين القوى الدولية الصاعدة كبيرة جداً.

فعلى سبيل المثال يشكل مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي(*) احد ابرز التحديات المستقبلية لروسيا الاتحادية كونه يشكل تهديداً للأمن القومي الروسي.

(*) تمثل مدركات إستراتيجية مختلفة تقوم على إيلاء عناية اكبر للتهديدات الناتجة عن انتشار الصواريخ الباليستية وامتلاكها ممن تسميهم الولايات المتحدة بـ(الدول المارقة), مثل كوريا الشمالية، وإيران, والعراق قبل الاحتلال الأمريكي إلا أنها توقفت تحت تأثير الخلافات الحزبية داخل أميركا, وحينما وصلت إدارة الرئيس (جورج بوش) إلى السلطة, تبنت أفكار طموحة بشان تسريع جهود البحث والتطوير والإنتاج لهذا النظام, مبررة هذا التوجه بالحاجة إلى مواجهة التهديدات الصاروخية, القادمة من (الدول المارقة), ثم أضافت إليها بعد 11ايلول 2001 مخاوف حدوث هجمات صاروخية أو من جانب "الجماعات الإرهابية" حسب وجهة النظر الأمريكية. ينظر: عادل محمود مظهور, النظام الدفاعي الصاروخي الأمريكي الأبعاد وآثارها على الأمن القومي العربي, مجلة دراسات سياسية، العدد16, مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002, ص150-156.

وفي هذا السياق يذكر الدكتور عبد القادر محمد فهمي في كتابه(المدخل إلى دراسة الإستراتيجية) بخصوص نشر مشروع الـدرع الصـاروخي الأمـريكي وانعكاسـه عـلى العلاقـة الإستراتيجية بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية ما يأتي:" أن القيادة الروسية، وفي إطار رؤيتها الاستراتيجي، لا تزال تشكك بطبيعة ومضمون الإستراتيجية الأمريكية التي ترى فيها إستراتيجية لا تزال محكومة بطـابع هجـومي، وأنهـا ترمـي إلى هيمنـة الولايـات المتحدة على الصعيد العالمي، أن القيادة الروسـية لـديها قناعـات قويـة عـلى أن الولايـات المتحدة مصممة على أنشاء ونشر منظومة الدفاع ضد الصواريخ، الأمر الذي سيترتب عليه نتائج لا تغفل القيادة الروسية طبيعة مخاطرها الإستراتيجية" إذ أنهـا سـتؤدي إلى النتـائج الآتية[1]:

أولاً: زيادة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، والى اعتماد سياسة القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أغراض أو أهداف سياسـية، لـيس تجـاه روسـيا الاتحاديـة فحسب، وإنما تجاه تلك الدول التي لا تملك المقدرة الدفاعية التـي تسـمح لهـا بـالرد، أو إيجاد نوع من الرد المتوازن. كما انه سوف يؤدي إلى(تعطيل قدرة روسـيا الاتحاديـة عـلى الردع، أي بعد الضربة الأولى التي تتعرض لها من الخصم).

ثانيـاً: أن تبنـي الولايـات المتحـدة لهـذه المنظومـة (منظومـة الـدفاع بالصواريخ) يعني أن روسيا الاتحادية، وربما الصـين أيضـاً، والـدول الأخـرى التـي تملك الصواريخ الإستراتيجية، سوف تتخذ الإجراءات الضرورية لتجـاوز المنظومـة الأمريكية، أو على الأقل تحييد فاعليتها، مما يعنـي الـدفع باتجـاه عمليـة سـباق

(1) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 318-319.

تسلح للمنظومات الدفاعية والهجومية، وهذا سيطال بدوره الأسـلحة التقليديـة والقـوات العسكرية التقليدية.

ثالثاً: أن الأمريكيين يسعون إلى جذب حلفائهم إلى منظومتهم الدفاعية، ومثل هذا الأمر يعني في حقيقته أن هناك محاولات لنشر منظومة الدفاع نحو الشرق بالتحالف مـع اليابان، ومثل هذا التطور يكون بمثابـة النسـق الأول بهـدف اعـتراض الصـواريخ الروسـية والصينية عند انطلاقها، كذلك فان المغزى الأمريكي، أغراء الأوروبيين وإقناعهم بأن المسعى الأمريكي في هذا الاتجاه من شأنه أن يوفر لهم حماية دفاعية ضد أخطار صاروخية يكـون مصدرها روسيا الاتحادية وهذا سيكون نسقاً أخر موجهاً ضد الصواريخ الروسية أيضاً.

رابعاً: يخطط الأمريكيون على وفـق الرؤيـة الروسـية للخـروج إلى الفضـاء وجعلـه فضاءاً مسلحاً، كما يخططون لنشر منظومة الدفاع الصاروخية فوق سفنهم، وبهذا ستكون هناك منظومة صاروخية، دفاعية وهجوميـة واسـعة النطـاق ومتعـددة الأنسـاق غرضـها تطويق روسيا الاتحادية والصين، وكذلك توفير الرقابة على كل دولـة وعـلى كـل مجموعـة صواريخ، ومن الطبيعي إلا تبقى هذه العمليـة خـارج دائـرة اهـتمام روسـيا وغيرهـا مـن الدول الأخرى، الأمر الذي سيفتح المجال أمام سباق التسلح من جديد، كـما سـيقود ذلـك إلى انتقال عملية سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي والمحيطـات، ومثـل هـذه السياسـات ستقود إلى خلق مشكلة عالمية تؤدي إلى تقويض الاستقرار والأمـن الـدولي، بـل إلى الصراع في العلاقات الأمريكية الروسية.

لقد أسهم انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين ونتيجة مجموعة من المتغيرات المترابطة مع بعضها في تفعيـل الأداء الاسـتراتيجي الـوظيفي، إن هـذه المتغـيرات الناجمـة عـن تفاعـل البيئة الإستراتيجية الداخلية والإقليمية والدوليـة أسـهمت في إظهـار مكانـة روسـيا الاتحاديـة. فالفرص التي توافرت لها داخلياً سواء تلك التـي صـنعتها بـذاتها أم تلـك التـي جـاءت نتيجـة التفاعلات الدولية الكبيرة أم تلك الناجمة عن الكوابح التي اعترضت الفعل الاستراتيجي للدول

الأخرى وشكلت تحدياً كبيراً لها مما أدى إلى تقليص الفجوة بينها وبين القوى الدولية الصاعدة، لا بل تقليل المسافة الدولية لصالح روسيا الاتحادية.

إن النتائج المتناغمة داخلياً وإقليمياً ودولياً أسهمت في تفعيل الأداء الاستراتيجي الوظيفي لروسيا الاتحادية، فالحرب التي قادتها الولايات المتحدة لاحتلال العراق وأفغانستان أسهمت ونتيجة الخسائر التي تكبدتها وعدم مصداقية الذرائع التي ساقتها لاحتلال العراق بدعوى امتلاكه أسلحة الدمار الشامل إلى تراجع صورة الولايات المتحدة في العالم، لا بل بدأت تدريجياً تتنازل عن مفهوم السيطرة على العالم إلى مفهوم القيادة العالمية، لا بل المشاركة في القيادة وهو ما يعني ضمناً تراجع مكانة الولايات المتحدة عما كان عليه الحال في العقد الخير من القرن العشرين. لقد ترافق مع احتلال العراق بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب إلى ارتفاع استعار الطاقة بشكل كبير ووصل إلى سبعة أضعاف ما كان عليه قبل احتلال العراق، وهو ما أدى إلى تركم الثروة لدى لروسيا الاتحادية واسهم في إخراجها من أزمتها المالية بفعل امتلاكها قدرة تصديرية نفطية هائلة(*) لتكون إحدى الدول ذات الاحتياطيات النقدية الكبيرة

(*) إن الولايات المتحدة ترى أن أوربا هي مجال حيوي لها، وبالمقابل تتبع روسيا إستراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها في سوق النفط الأوربية الأمريكية وأحكام قبضتها على شبكات نقل الطاقة وتوزيعها وهي كما يأتي: **أولاً**: المشروعات الروسية المشتركة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة في مجال النفط والغاز الطبيعي وأبرزها: مشروع أنبوب النفط بروجاس الكسندر بوليس وتكون حصة روسيا فيه 51 % بينما تكون حصة كل من اليونان وبلغاريا 24.5% **ثانياً**: التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوربية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال عدة صفقات من أهمها الخطوات السريعة التي استخدمتها شركة غاز بروم في صفقة شراء شركة سنتريكا البريطانية التي توفر الغاز لأكثر من 12 مليون مستهلك ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا، **ثالثا**: السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة في آسيا الوسطى التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوروبا، فقد تم عقد عدة اتفاقيات مع دول آسيا الوسطى، شملت كل من كازاخستان وتركمانستان من أجل التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز. ينظر: نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأوروواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 70، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 52.

توظفها لخدمة أهدافها الإستراتيجية وتدعيم خطط الإصلاح الشامل التي تنفذها.

بمعنى أن إعادة هيكلة الدولة الروسية بوصفها قوة كبرى وفق مقاييس القوة وتنفيذ الإصلاحات الداخلية والقضاء على مافيات الفساد وزيادة نفقات الدولة بفعل الوفرة النقدية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة(*) والقيام بعملية تحديث القوات المسلحة من خلال رفع الأنفاق العسكري وبوتيرة متصاعدة ليصل إلى ما يقارب 78 مليار دولار، كل هذه المتغيرات، بالإضافة نوعية القيادة السياسية في روسيا الاتحادية القادرة على توظيف متغيرات البيئة الداخلية وربطها بمتغيرات البيئة الإقليمية لاسيما الحرب الجورجية واتخاذ القرار المناسب والحاسم من رفض انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي أسهمت في صيرورة الفعل الاستراتيجي الفاعل في البيئة الدولية وتراجع الدور الغربي لاسيما في دول الجوار الغريب.

وبما أن عملية استكشاف دلالات الفكر وخروجه إلى حيز الوجود واستنباته في مدركات الغير يحتاج إلى فعل تتوافر فيه دلالات التحول، غالباً ما يكون ذلك من خلال التطبيق الفعلي للفكر الاستراتيجي للدولة، لا بل يتضح

(*) تعد روسيا الاتحادية عملاقاً في مجال الطاقة، فهي تملك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا ، حيث قدر احتياطيها من النفط الخام بنحو 60 مليار برميل (4.6%) من الاحتياطي العالمي، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، إذ قدر احتياطها من الغاز الطبيعي بنحو1,7 قدم مكعب (27.5% من الاحتياطي العالمي) وبناء على ذلك، فقد تقدمت لتصبح أكبر منتج للنفط عام 2006، والدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز، والثانية في تصدير النفط ومشتقاته ويسهم النفط بحوالي 13 %، والغاز الطبيعي والمعادن نحو 80 % من أجمالي الصادرات الروسية. ينظر: نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص52.

ذلك من خلال الأداء الاستراتيجي الوظيفي فقد مثلت الحرب الروسية الجورجية في عام 2008 دلالات التغيير والتحول في الفكر الاستراتيجي الروسي وما تلاها من إيقاف إمدادات الغاز الروسي إلى أوكرانيا وأوروبا في عام 2009.

إن من ابرز نتائج هذا التحول هو اتضاح محدودية الدعم الغربي لاسيما الولايات المتحدة لدول الخارج القريب بالنسبة لروسيا الاتحادية، فعلى رغم من تعاظم الترابط بين جورجيا والدول الغربية إلا أنها لم تستطع كبح ردة الفعل الروسية تجاه جورجيا وهو ما أدى إلى استنبات فرضيات الفكر الاستراتيجي الروسي في مدركات الدول الأخرى لعل من أهمها أن أي سلوك يصدر من هذه الدول يستهدف تغيير واقع توجهات دول الجوار القريب بالاتجاه الذي يجعلها تكون اقرب إلى دائرة نفوذ الدول الغربية ستكون عواقبه وخيمة بفعل امتلاك روسيا الاتحادية أدوات الفعل والتدمير الاستراتيجي القادرة على جعل تقاربها ذو نتائج عكسية.

لم تكن جورجيا الدولة الوحيدة التي اتضح فيها التطبيق الفعلي للتوجهات الجديدة للفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، بل إن أوكرانيا مثلت المديات الأوسع لحدود تطبيق هذا الفكر، وعلية فان عدم الاستقرار السياسي الناتج تضارب الإرادات الداخلية والإقليمية والدولية في أوكرانيا وما تلاها من إجراءات روسية حازمة لاسيما فيما يتعلق بضم جزيرة القرم إلى الإقليم الروسي، كل هذه التداعيات المتفاعلة والمترابطة أسهمت في توضيح المنطلقات النظرية للفكر الاستراتيجي الروسي وتطابق الجانب النظري مع الجانب العملي.

المحور الخامس: روسيا الاتحادية وعالم القرن الواحد والعشرين

تعد المرونة الإستراتيجية احد مرتكزات التفكير الاستراتيجي للدول لاسيما تلك الدولة التي تحاول أن تمارس أو تتطلع لممارسة دوراً عالميا يتناسب تناسباً طردياً مع قدراتها وإمكانياتها المادية والمعنوية المتاحة، لا بل أن هذه القدرات لا يمكن لها أن تفعل فعلها وتترك أثرها الايجابي على الأداء الاستراتيجي الوظيفي مالم يترافق ذلك مع فكر خلاق متجدد قادر على توفير الخيارات المتعددة للقائد الاستراتيجي والتكيف وصياغة افتراضاته في ضوء معطيات البيئة الإستراتيجية سواء الداخلية أم الإقليمية أم الدولية.

وكل ما تقدم يؤكد على حقيقة مفادها أهمية الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة الحفاظ على الثوابت الوطنية التي يعدها الشعب مصلحة وطنية عليا لا يمكن المساومة عليها، فضلا عن توافر الإرادة السياسية الواعية والمدركة لطبيعة التحديات التي تواجهها الدولة وقدرتها على تقويضها وصناعة الفرص وتحويلها إلى خطط عمل واقعية بالشكل الذي يعمل على استعادة مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي وتدعيم هذه المكانة والاحتفاظ بها لأطول مدة ممكنة من خلال تعزيز الجبهة الداخلية وتقويض مهددات البيئة الإستراتيجية الدولية.

لقد ترافق مع التغييرات الكبيرة التي شهدها ويشهدها القرن الواحد والعشرين وما ترتب على ذلك من تحولات في البيئة الإستراتيجية الدولية وبالاتجاه الذي يعطي فرصة للقوى الدولية الصاعدة ممارسة دوراً اكبر، وهو الأمر الذي ينطبق على روسيا الاتحادية التي هي موضوع الدراسة من بين دول أخرى مثل الصين والهند والبرازيل وغيرها.

لقد حاولت روسيا الاتحادية العمل على إعادة هيبتها ومكانتها في النظام الدولي وبالشكل الذي يضمن لها احترام الدول الأخرى والاعتراف لها بهذا الدور لاسيما من خلال تبني مجموعة من الوثائق الإستراتيجية الرسمية التي صدرت على شكل مراسيم جمهورية صدرت بقرار رئاسي وتم تبنيها من قبل الكرميلن، وتعكس هذه الوثائق التي أصدرتها روسيا الاتحادية على التعاقب الرؤية الإستراتيجية الروسية لعالم القرن الواحد والعشرين.

إن القراءة الدقيقة للوثائق الرسمية الإستراتيجية الروسية تؤكد على الإدراك الروسي الضمني للتحديات الأمنية العالمية غير التقليدية، وقد استقر في منطق تفكيرها أن عالم القرن الواحد والعشرين هو غير عالم القرن الواحد والعشرين، إذ يشهد تحولاً كبيراً في المفاهيم والمسلمات والمدركات للشعوب والأمم نتيجة تعاظم التحديات الأمنية بمستوياتها المختلفة.

بمعنى أنها تدرك أن الأمن لم يعد يتحقق بجانبه العسكري، بل من خلال أبعاد أخرى لم تكن مدركة من قبل صناع القرار سابقاً والمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية ومراكز التفكير العالمي.

فقد ارتبط مفهوم الأمن قبل انتهاء الحرب الباردة بالبعد الوظيفي الاستراتيجي الذي يمكن أن تضطلع به القوة العسكرية للدولة ، أي أن الأمن يعني حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة العسكرية بوصفها وسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وضمان تحقيق تلك المصالح. بالمقابل وسعت نهاية الحرب الباردة مجال مفهوم الأمن (المفهوم الحديث للأمن)، وظهر ما يسمى مفهوم الأمن الصلب (hard security) والأمن الناعم (Soft security)، فالأمن الصلب هو الذي يتميز بالطابع العسكري أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات

التي تواجه الدولة. كل هذا أدى إلى ظهور مفاهيم أخرى للأمن إلى جانب مفهوم الأمن العسكري بمعناه التقليدي أهمها أمن الطاقة والأمن التكنولوجي والأمن البيئي والأمن الاقتصادي بتجلياته الحديثة والتنمية والحكم الرشيد والأمن الصحي وغيرها[1].

في ضوء ما تقدم، إن الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين يستهدف تفعيل معالجة مجموعة من القضايا التي تعد وتمثل دلالات مستقبلية للأداء الاستراتيجي الوظيفي لروسيا الاتحادية، ويمكن تقسيم دلالات المعالجة الأكاديمية إلى ثلاث مستويات وهي كما يأتي:

أولاً: المستوى المحلي

إن القراءة الدقيقة للدلالات المحلية للوثائق الإستراتيجية الرسمية توضح بشكل جلي أن مرتكزات الفعل الاستراتيجي الروسية في المستقبل هي الآتي:

1- **العمل الجاد على تحقيق التنمية الشاملة:** استقر في منطق تفكير الدولة الروسية مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين ضرورة تحقيق التنمية الشاملة في جميع القطاعات وجعلها تتناسب مع معايير القرن الحالي، ويشتمل ذلك على تحسين حياة المواطنين الروس وبالشكل الذي يضمن لهم الحياة الكريمة وتحسين أداء مؤسسات الدولة كافة وتقديم الخدمات بالشكل الأمثل.

2- الأمن البيئي يعد احد مرتكزات الفكر الاستراتيجي الروسي، وهذا يمثل إدراك روسي لتحديات الأمن غير التقليدي، إذ تنص وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية على ما يأتي" تعمل روسيا الاتحادية على توسيع نطاق

---

(1) ينظر: نقلا عن: طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2012.

التعاون الدولي مـن اجـل ضـمان الأمـن البيئـي ومواجهـة التغـيرات المناخيـة عـلى الأرض وبضمنها استخدام التكنولوجيا الجديدة الموفرة للموارد والطاقة لتخـدم المجتمـع الـدولي. ومن أولويات هذا المجال التطوير الإضافي للمناهج التي تستند إلى العلم من اجل الحفاظ على البيئة الطبيعية والصحية وزيادة التفاعل مع جميع دول العالم في مجال حماية البيئة وذلك بهدف ضمان التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة".

3- **الأمـن الثقـافي**: تؤكـد روسـيا الاتحاديـة عـلى ضرورة حمايـة الإرث الثقـافي لروسـيا الاتحادية والحد مـن تـأثير الثقافـات الأخـرى ذات الأدوات التكنولوجيـا عليهـا، وفي هـذا السياق تشير إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية حتـى عـام 2020 عـلى مـا يـأتي:" سوف يتم تعزيز وحفظ الأمن القومي في المجال الثقافي مـن خـلال الحفـاظ عـلى تطـوير الثقافات المجتمعية بين الروس المتعددي الجنسيات والمواطنين والقيم الروحية للمواطنـة من خلال تحسين الأساس المادي والتقني للمؤسسات الثقافية والترفيهية فضلاً عن تحسين نظام تدريب الكوادر وتوفير الرعايـة الاجتماعيـة المقدمـة لهـم، عـلاوة عـلى دعـم أنتـاج وتوزيع الأفلام السينمائية المحلية وتطوير السياحة الثقافية وإيجـاد عقـود حكوميـة مـن اجل أنتاج الأعمال السينمائية والأعمال المطبوعة والتلفزيـون والـبرامج الإذاعيـة ومصـادر الانترنت فضلاً عن استخدام الإمكانات الثقافية الروسية في خدمة التعاون الـدولي المتعـدد الأطراف".

4- **الأمن الصحي**: تؤكد روسيا الاتحادية عـلى ضرورة تـوفير الرعايـة الصـحية الكاملة للمواطنين الروس، وفي هـذا السـياق تشـير إسـتراتيجية الأمـن القـومي لروسيا الاتحادية حتى عام 2020 عـلى مـا يـأتي:" وسـيتم دعـم وتعزيـز الأمـن القومي في مجال العناية الصحية والصـحة الوطنيـة عـن طريـق تعزيـز جـودة

وسهولة الحصول على الخدمات الطبية وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية الواعدة من خلال دعم الدولة للبحوث الدوائية والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعدات المتناهية الصغر الواعدة ، فضلاً عن تحديث الآليات الاقتصادية التي لها علاقة بالعناية الصحية وتطوير القاعدة المادية والفنية لنظم الرعاية الصحية الحكومية والبلدية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية".

5- **الأمن التكنولوجي**: يتمثل الإدراك الروسي للأمن التكنولوجي من خلال سبر أغوار دوره المتزايد في اختراق الأمن القومي للدول، إذ تشير إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية حتى عام 2020 على ما يأتي:" أن التأثير السلبي على الأمن القومي من خلال العلم والتكنولوجية والتعليم يتمثل في فشل البلد في التحول نحو النظام التكنولوجي المستقبلي والاعتماد على الشحنات المستوردة للمعدات العلمية والأدوات والأجزاء الالكترونية والمواد الإستراتيجية, وكذلك من خلال تصدير التكنولوجية المحلية غير القادرة على المنافسة، أو من خلال فرض العقوبات من جانب واحد ضد المؤسسات الروسية العلمية والتعليمية، والتطوير غير الكاف للقواعد القانونية المعيارية وضعف الدافع نحو صياغة سياسات تتعلق بالصناعة والهندسة التقنية والطرق المتعلقة بالتعليم وتدني نوعية التعليم الثانوي العام وكذلك تدني التعليم الأساسي المهني والثانوي والعالي".

وهذا بدوره يؤدي إلى تهديد الأمن القومي الروسي لاسيما من قبل الولايات المتحدة الدول الأكثر تطوراً في المجال التكنولوجي. إذ تخشى روسيا الاتحادية في هذا المجال من التقدم التكنولوجي الذي حققته الولايات المتحدة في

هذا المجال، ويعطي نعوم تشومسكي تلخيصاً للتصور الأمريكي حول عسكرة الفضاء يمكن تركيزه بما يأتي[1]:

أولاً: الضربات الإستباقية هي الأداة الرئيسة الولايات المتحدة حتى ضد الدول غير النووية، وهذا يتطلب أقماراً صناعية لتنسيق و مراقبة الأعمال العسكرية.

ثانياً: هناك من يقول بأن عسكرة الفضاء تشبه كثيراً ما حصل مع تطوير الأساطيل البحرية. فالأسطول البريطاني سيطر في القرن التاسع عشر على كل البحار من أجل حماية المصالح والاستثمارات التجارية.

ثالثاً:إذن يجب السيطرة الكاملة والمطلقة على الفضاء وعدم السماح للخصم من الاقتراب. إن أمريكا هي المتقدمة في تكنولوجيا الفضاء، بحيث أن لا خصم يجرؤ على الاقتراب.

رابعاً: مبدأ الولايات المتحدة يرتكز على انه يجب الدفاع عن مصالحنا واستثماراتنا التجارية، والفضاء هو ميدان الصراع القادم.

خامساً: المهم أمريكياً هو الضربة الإستباقية وبثقة أكيدة بأن لا تكون هناك ردة فعل و ضربة انتقامية من العدو.

سادساً: لا توجد لديهم مشكلة، حتى لو تدمر العالم كله، فهذه مشكلة بسيطة. ما يثير قلقهم واهتمامهم شيء مختلف تماماً هو الحصول على إمكانية الضربات الإستباقية عند الحاجة. ولكن الأكثر أهمية هو حماية الاستثمارات و المصالح التجارية.

---

(1) ينظر: خليل قنصل، عسكرة الفضاء: إستراتيجية التوتر الدائم و الرؤية الأمريكية لصياغة العالم: عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.jas.org.jo/arabic/spacewar_khalil.htm

سابعاً: إن الابتكار وعملية تطوير الأنظمة العسكرية هي بالضرورة غير مكلفة للقائمين عليها، لأنه ليس مطلوباً منهم عمل أرباح مالية، فالذي يدفع هو دافع الضرائب، أي المواطن العادي، و كل هذا يسير تحت شعار كبير هو "الدفاع عن الوطن".

ثامناً: تطور الولايات المتحدة قوة عسكرية و تسليحاً عالياً لا مثيل له في التاريخ، فهي تسيطر سيطرة كاملة وتراقب كل الجو الأرضي والمحيط الأطلسي و المحيط الهادي و كلا الشاطئين . لا أحد استطاع عمل ذلك من قبل.

تاسعاً: عدم السماح للصين و اليابان و روسيا و أوروبا بتطوير الأسلحة أكثر مما لديهم الآن.

عاشراً: وهناك اقتراح في مجلس الشيوخ، أيده الحزبان، أوصى حديثاً بصرف المليارات من الدولارات لمساعدة الروس للتخلص من أنظمة أسلحتهم النووية وأيضاً لمساعدة تحويل العلماء الروس في المجالات النووية إلى مجالات عمل أخرى.

احد عشر: إن هدف التواجد العسكري في الخليج ، إضافة إلى تدمير العراق، هو وضع اليد على نفط الخليج العربي، انطلاقاً من أن من يسيطر على هذه المنطقة لا لكسب المال فقط، بل أيضاً للهيمنة على الشؤون الدولية.

ثانياً: المستوى الإقليمي

تولي روسيا الاتحادية مكانة مهمة في فكرها الاستراتيجي في القرن الواحد والعشرين لمتغيرات البيئة الإستراتيجية الإقليمية، ويمكن تلمس ذلك بشكل جلي في الوثائق الإستراتيجية الروسية الرسمية، لا بل أن الأداء

الاستراتيجي الوظيفي الروسي لا يمكن أن يعود بالنفع على روسيا الاتحادية من دون ضبط حركة التفاعلات الإستراتيجية الإقليمية وبالشكل الذي يضمن قيادتها الفاعلة لهـذه البيئـة المعقـدة مـن خـلال ممارسـة أسـاليب الترغيـب للـدول التـي تـدرك وتـدعم التوجهـات الإستراتيجية العامة والترهيب للدول التي تقف بوجـه هـذه التوجهـات وتحـاول تقـويض الإرادة الروسية لاسيما من خلال تبني التوجهات الإستراتيجية الغربيـة وتحديـداً الولايـات المتحدة.

من خلال ما تقـدم، إن الدلالـة الإقليميـة لمضـامين الفكـر الاسـتراتيجي الـروسي في القرن الواحد والعشرين يمكن تلمسها من خلال التعاطي الروسي مع المرتكزات الآتية:

أولاً: إعادة توطيد العلاقات السياسية مع دول الخارج القريب ودول الآسيان(*). وهـو مـا تم توضيحه في المحور الرابع.

(*) أن الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية الداخلية والخارجية التي مرت بهـا منطقـة جنـوب شرق أسيا، قد بلورت فكرة التعـاون الاسـياني والبحـث عـن مجـالات تقـارب جديـدة لتحقيـق السـلام والاستقرار، فتأسسـت منظومـة أمـم وجنـوب شرق أسـيا (الآسـيان) في 8/ آب /1967 بمدينـة بـانكوك عاصمة تايلاند، تضم في عضويتها كلاً مـن: تايلانـد ، سـنغافورة، ماليزيـا ، اندونيسـيا ، وانضـمت إليهـا سلطنة بروناي في 7/كانون الثاني/1984، ثم تبعتهـا في الانضـمام فيتنـام في آب/1995، وتلتهـا كـل مـن ماينمار ولاوس عام 1997، وبهذا فقد احتفلت منظومة الآسيان بمرور ثلاثون عاماً عـلى إنشـائها وهـي تضم تسع دول إضافة إلى اليابان والصين وكوريا الجنوبية التي تحضر اجتماعاتها، ولكن في قمة فيتنـام لعام 1999 انضمت كمبوديا إلى الآسـيان، فأصـبحت تضـم عشر أعضـاء رئيسـيين وآخـرين مـن خـارج المنظومة بصفة شركاء حوار ومراقبين.

ينظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، مسـتقبل التعـاون بـين النظـام الإقليمـي العـربي والنظـام الإقليمـي الأسيوي (دراسة في محددات العلاقة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الآسيان)، مجلة بيت الحكمـة، بغداد، العدد 2 ،2001، ص39.

ثانياً: العمل على مأسسة العلاقات العسكرية الإقليمية: وإذا كانت الولايات المتحدة قد أتبعت إستراتيجية تطويق القوى المناهضة لمشروعها في الهيمنة العالمية مثل روسيا الاتحادية، فأن الأخيرة اتبعت إستراتيجية مضادة لإستراتيجية التطويق غرضها تحقيق نوع من التوازن في القوى، منطلقة من محاولة تطبيق سياسة الهيمنة على جيرانها الأقرب أي دول منطقة قلب ارواسيا، من أجل تحقيق الأهداف والمصالح الروسية فيها ، وكذلك تقويض محاولات الولايات المتحدة الهيمنة في هذه المنطقة المتنافس عليها دولياً وإقليمياً ، ولذلك فقد اتجهت الإستراتيجية الروسية إلى مقاومة إستراتيجية التطويق الأمريكية منذ عام 1991[1]. وفيما يأتي أهم التحالفات التي حاولت روسيا الاتحادية من خلالها إعادة التأثير على دول الخارج القريب[2]:

1- **كومنولث الدول المستقلة:** اشتركت دول آسيا الوسطى منذ البداية في كومنولث الدول المستقلة وهو ما جعلها تبدو متحالفة مع روسيا الاتحادية وان تفاوت ذلك التحالف بين الثبات والتردد، وكانت غاية روسيا الاتحادية من هذا التحالف هو الإشراف على آسيا الوسطى .

2- **اتفاقية الأمن الجماعي:** عقدت اتفاقية الأمن الجماعي في أيار 1992، وتشمل دول آسيا الوسطى كافة، إضافة إلى روسيا وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا، ومولدوفيا، وكانت تعرف في البداية باسم اتفاقية طشقند، وهدفت إلى إقرار مبدأ الحماية المشتركة والرد الجماعي على أي عدوان تتعرض له

(1) ينظر عامر هاشم الزوبعي، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد،2000، ص 116.
(2) عاطف عبد الحميد ، مصدر سبق ذكره ، ص 83 .

أحدى الدول الأعضاء، وقد تم تحويل هذه الاتفاقية إلى بناء دولي متعدد الوظائف له الحق في إنشاء قوة ردع سريعة، متبعة منهج حلف الناتو في هذا الشأن، وكانت هذه المنظمة قد اقترحت منذ عام 2004 الاتصال بالناتو لترتيب الأمن بعد أن استبعد دورها في غزو أفغانستان.

3- **منظمة تعاون أسيا الوسطى:** لقد رسمت صورة هذا التحالف في عام 1994 بعضوية روسيا ودول أسيا الوسطى كافة عدا تركمانستان لكن مع عدم فاعليتها أدمجت مع منظمة أخرى هي منظمة "يوراسيك" للتعاون الاقتصادي التي تشمل روسيا وكازاخستان وقرغيرستان، وطاجيكستان وبيلاروسيا.

4- **منظمة شنغهاي**: أن أحدث أشكال التعاون الإقليمي، يتمثل في منظمة شنغهاي، التي تشكلت في حزيران 2001 لتطوير مجموعة عمل عرفت باسم مجموعة شنغهاي، وتضمنت روسيا والصين ودول آسيا الوسطى وهدف الاتحاد إلى مواجهة ما سمته دول المجموعة بـ "الشياطين الثلاثة" (الحركات الانفصالية والتطرف الديني والإرهاب) وأعدت في سبيل ذلك تدريبات عسكرية مشتركة.

ثالثاً: ربط التفاعلات الاقتصادية لهذه الدول بالاقتصاد الروسي.

رابعاً: تقديم الدعم التفضيلي للدول التي توثق علاقاتها مع روسيا الاتحادية.

خامساً: العمل على تقويض الأفعال المضادة للتوجهات الإستراتيجية الروسية.

ثالثاً: المستوى الدولي

تحمل الذاكرة التاريخية للشعب الروسي مجموعة من الأفكار التي صاغت الشخصية الروسية ونمتها على أساس الهيبة والفخر بالمواطنة الروسية والقدرة على القيادة وتقويض الأزمات، وهو الذي عبر عن دلالة مهمة تتمثل في

مبتغاها النهائي من أن للروس دوراً عالمياً يحتم عليهم ممارسته وتأديته علـى مـر الأزمـان، وعليه فان الانكفاء على الذات وعدم الانغماس في الشؤون الدولية لمدة من الزمن نتيجـة تعرضها للازمات الكبيرة لا يعني أنها تخلت عن دورها ومكانتها الدولية، بل من اجل بناء ذاتها وتشخيص التحديات التي كانـت سـبباً في تراجعهـا والعمـل الفاعـل عـلى مواجهتهـا وإيجاد الفرص الكفيلة بعودتها إلى البيئة الدولية لممارسة دورها.

وعلى هذا الأساس، فان التطبيق العملي لمقتربات الفكر الاسـتراتيجي الـروسي عـلى المستوى الدولي يتمثل في دلالة معالجة التحديات الدولية الآتية:

1- **الحد من توسيع حلف شمال الأطلسي**: تسعى الولايات المتحـدة مـن خـلال توسـيع الناتو، إلى ضمان أبعاد أخرى لا تقـل أهميـة عـن الأمـن الأوروبي، ذلـك إن امتـداد الـدور القيادي للولايات المتحدة إلى الحدود الروسية من خلال حلف متسع يعنـي محـاصرة أي دور عالمي أو حتى إقليمي مهم لروسيا بعد أن تتعافى من عللها السياسـية والاقتصـادية ، وذلك من خلال ضم بلدان وسط وشرق أوروبـا وفي مرحلـة لاحقـة جمهوريـات سـوفيتية سابقة[1].

2- السـعي لتشـكيل نظـام دولي متعـددة الأقطـاب وإنهـاء التفـرد الأمـريكي، إذا يتضـمن المنظور الجيوستراتيجي الأمريكي حيالها الرغبة في عدم عودة روسيا كدولة مـؤثرة في مـوازين القوى في منطقة اوراسيا, مـع العمـل المسـتمر عـلى تفكيـك مـا تبقـى مـن رقعتهـا المتراميـة الأطراف وذلك عـن طريـق تحـريض النزاعـات الاسـتقلالية في القوقـاز, والحضـور العسـكري الأمريكي في أسيا الوسطى, كما وتسعى الولايـات المتحـدة إلى الاحتفـاظ بقـدر مـن التـوتر في

(1) ينظر: خافير سولانا، حلف الناتو في القرن الحـادي والعشريـن، مجلـة الثقافـة الدوليـة، العـدد99، المجلس الوطني للثقافة والأدب، الكويت، 2000، ص72.

علاقتها مع روسيا من اجل منع التقارب بين أوربا وروسيا, وكذلك توحيد الجزء الغربي من أوربا عن طريق الاحتفاظ بالتناقض الموروث عن الحرب الباردة[1].

3- إصلاح الأمم المتحدة والالتزام بقواعد القانون الدولي، إذ تنص وثيقة مفهوم السياسة الخارجية على ما يأتي: " إن روسيا الاتحادية تتطلع إلى نشوء نظام مستقر للعلاقات الدولية قائم على أساس مبادئ المساواة والاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة والتعاون فضلا عن معايير القانون الدولي. وان مثل هذا النظام يهدف إلى ضمان امن يمكن الوثوق به، وعلى قدم المساواة لكل فاعل من فواعل المجتمع الدولي في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعلوماتية والإنسانية وغيرها، وتوظيف الدبلوماسية المتعددة الأطراف بوصفها أداة رئيسية. وينبغي أن تستمر الأمم المتحدة وهي المنظمة التي لا يوجد بديل حقيقي لها كما أن لها شرعية فريدة من نوعها لكي تكون بمثابة مركز لتبادل المعلومات وتنسيق العلاقات الدولية والسياسات العالمية في القرن الواحد والعشرين. وتدعم روسيا الاتحادية الجهود الرامية إلى تعزيز مركزها ودورها التنسيقي". إن ما تقدم يعني:

أولاً: الالتزام الصارم بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً: الإصلاح العقلاني للأمم المتحدة حتى تتمكن تدريجيا من التكيف مع نفسها وبالتالي تغيير واقع العالم السياسي والاقتصادي. ثالثاً: تحسين فاعلية عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي يتحمل المسؤولية الرئيسة عن

(1) ينظر: فريد يريك معتوق، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني، العدد48، بيروت ، 2004، ص105-106.

صون الأمن والسلم الدوليين، وجعل هذه الهيئة أكثر تمثيلاً في عملية الإصلاح مع الحفاظ على عملها السريع قدر الإمكان. ويجب أن يكون أي قرار بشان توسيع مجلس الأمن يتمتع بأوسع قبول للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب أن يحتفظ الأعضاء الدائمين بوضعهم.

4- السعي لتشكيل توافق اقتصادي عالمي للدول الأكثر نمواً في العالم، إذ تنص وثيقة مفهوم السياسية الخارجية على "أن روسيا الاتحادية مرتبطة بشكل كبير مع بعض المؤسسات مثل مجموعة الثماني والشركاء التقليديين والترويكا الثلاثية (روسيا والصين والهند)، ومجموعة بريكBRIC(البرازيل وروسيا والهند والصين)، فضلا عن الاستخدام الفعال للهياكل غير الرسمية الأخرى والملتقيات الحوارية".

5- تعزيز الترابط الروسي مع الدول المنسجمة معها في الرؤى والمعارضة للسياسة الأمريكية، وفي هذا السياق تنص وثيقة " إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية على ما يأتي: " تعمل روسيا الاتحادية على مساعدة الدول الأخرى ليس فقط الدول التي تمتلك الأسلحة النووية ولكن مع أولئك الذين يرغبون في العمل المشترك من اجل ضمان الأمن المتبادل في عملية الاستقرار الاستراتيجي، وتعتقد روسيا الاتحادية بان صيانة الاستقرار الاستراتيجي والشراكة الإستراتيجية المتساوية يمكن دعمها من خلال وجود الفرق العسكرية للقوات المسلحة الروسية في مناطق الصراع وعلى أساس معايير القانون الدولي وذلك بهدف حل التحديات السياسية والاقتصادية وغيرها عبر الوسائل غير العسكرية".

6- الدعوة إلى حل القضايا الدولية بالطرق السلمية، إذ تنص وثيقة مفهوم السياسية الخارجية على ما يأتي: "سوف تسعى للبحث عن تسوية سياسية و دبلوماسية للصراعات الإقليمية على أساس العمل الجماعي الدولي واستناداً

إلى أن الصراعات الحديثة لا يمكن حلها باستخدام القوة، وان تسويتها يجب أن تتم من خلال الحوار والمفاوضات بين جميع الأطراف وليس من خلال عزل احد الأطراف، وتسهل روسيا الاتحادية بوصفها دولة متعددة الطوائف والأعراق الحوار والشراكة بين الثقافات والأديان والحضارة ، وتقوم باستمرار بهذه السياسة في أطار الأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة الأمن والتعاون والمجلس الأوربي، فضلاً عن غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، علاوة على التعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، كما تدعم المبادرات ذات الصلة بالمجتمع المدني "

خلاصة لما تقدم، يعد الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين احد نتاجات الذاكرة التاريخية والخبرة الطويلة لروسيا الاتحادية نتيجة الإيغال البعيد في التعامل مع المتغيرات الكبرى في البيئة الإستراتيجية الدولية الماضية والحالية. وتمثل وثائق التفكير الاستراتيجي الروسي تعبيراً عن طموح وأهداف ومصالح الدولة الروسية في هذا القرن ورؤيتها لما ينبغي أن عليه العالم، وهذا يدل على المرونة والديناميكية والقدرة على توليد الأفكار الحيوية لمواجهة التحديات المستجدة.

إن الأداء الاستراتيجي الوظيفي الروسي قد أصبح من الفاعلية بمكان إلى الحد الذي مثل تحدياً للإرادة الأمريكية ولعل من ابرز الأمثلة على ذلك الأزمة الأوكرانية، إذ لم تمانع روسيا الاتحادية انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي[*]،

(*) يرى الغرب ،على مدار التاريخ الأوروبي، إن روسيا هي مصدر التهديد العسكري الذي يسعى للسيطرة على القارة ، ولكن هيأ انتهاء الحرب الباردة ظروف مؤاتيه لقيام علاقات روسية أوربية أفضل، إذ أصبح تأثير أوروبا الاقتصادي يفوق التهديد الروسي الأخذ في الاضمحلال، وشهد عام 1990، للمرة الأولى إمكانية قيام تعاون شامل بين كل دول أوروبا، فقد استطاعت وحدة أوروبا الغربية مع نهاية الحرب الباردة أن تجذب دول أوروبا الشرقية إلى فلكها. ويبدو أنها ستتمكن من جذب روسيا بمرور الوقت. ينظر: ريتشارد روز كرانس، توسع بلا غزو دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج، ترجمة عدلي برسوم، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة،2001، ص ص155-156.

ولكن الأمر مختلفاً تماما فيما يتعلق بانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي، فقد شهدت الأزمة الأوكرانية التوظيف الفاعل للفكر الاستراتيجي في الأداء الاستراتيجي الروسي وتحويل الفكر إلى واقع ملموس من خلال ضم جزيرة القرم التي تمثل رمزاً تاريخياً لروسيا الاتحادية.

وفي الختام نأمل أن تكون مرتكزات التحليل التي قدمها الباحث مقدمة واضحة لفهم وإدراك دلالات الوثائق الإستراتيجية الرسمية لروسيا الاتحادية، فهي تمثل محاولة متواضعة للتعرف والتقرب بشكل أكاديمي من الوثائق الإستراتيجية الروسية الرسمية، إذ تم ترجمة ثلاث منها ورفده بالتحليل العام والابتعاد عن التفاصيل الدقيقة بهدف تكوين الإدراك الشامل لنطاق التفكير الاستراتيجي الروسي لاسيما وان اغلب الدراسات، لا بل معظمها يميل إلى تناول الوثائق الإستراتيجية الغربية على سبيل المثال لا الحصر إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002، وبهذا نأمل أن نكون قد وفقنا في هذا الجهد ومن الله التوفيق.

البـاب الثانـي

إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الإتحادية حتى عام 2020

تقديم

دأبت مراكز البحوث والدراسات الدولية والإستراتيجية على نشر النتاج الأكثر أهمية في مجال الفكر الاستراتيجي الغربي، وكذلك الدراسات والبحوث المعمقة والوثائق الرسمية المهمة والتي تتناول الأمن والدفاع للقوى الدولية الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين. ومن النادر أن تتناول هذه المراكز البحثية الفكر الاستراتيجي والوثائق الرسمية المتعلقة باستراتيجيات القوى الدولية أو الإقليمية التي تقع خارج دائرة التحالف الغربي.

إن أهمية الوثيقة التي بين أيدينا تكمن في أنها إحدى الوثائق الرسمية التي صدرت مؤخرا والتي تتناول إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية حتى 2020، بشكل تفصيلي، وعلى النحو الذي من شأنه أن يساهم في معرفة الاتجاهات الأساسية الرسمية للتفكير الاستراتيجي الروسي بعيدا عن تصورات الغرب وقناعاته بشأن هذه الاتجاهات.

إن القراءة المعمقة لإستراتيجية الأمن القومي لروسية الاتحادية حتى 2020، من شأنها أن تفضي إلى تحقيق العديد من المزايا. فهي من ناحية تساعد على فهم المرتكزات الأساسية لهذه الإستراتيجية وأهدافها الرسمية المعلنة ومصادر التهديد الرئيسية التي تواجهها. وهي من ناحية أخرى تساهم في فهم الأولويات الإستراتيجية لروسيا الاتحادية ومرتكزات الأمن القومي الروسي من خلال وثيقة رسمية وليس من خلال أراء الكتاب والمحللين السياسيين باختلافاتهم. وهي فوق هذا وذاك تساعد على معرفة الافتراضات والمفاهيم الأساسية التي تنطلق منها روسيا الاتحادية في فهم العلاقات الدولية والتعامل مع قضاياها ومشكلاتها الأساسية، وفي مقدمة ذلك موضوع الشراكة

الإستراتيجية، والاستقرار الاستراتيجي، والعالم متعدد الأقطاب، وغيرها من المسلمات والمفاهيم الأساسية.

ولم يكن متاحا للقارئ المختص أن يجني كل هذه الفوائد وغيرها لولا الجهد القيم الذي قام به السيد طارق محمد ذنون الطائي، والمتمثل في ترجمة وثيقة(إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية لعام 2020) والتعليق على بعض الجوانب المهمة والتي وجد أن من المفيد للقارئ الاطلاع على بعض التوضيحات بشأنها.

نأمل أن يواصل المترجم المختص والباحث جهوده الدؤوبة لتقديم مزيدا من الأعمال المماثلة خدمة للمسيرة العلمية وللقارئ الكريم، ومن الله التوفيق.

د. صلاح حسن محمد

أستاذ العلاقات الدولية المساعد

جامعة الموصل

كلية العلوم السياسية/قسم العلاقات الدولية

توطئة

يمكن القول انه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو وقيام كيان سياسي جديد هو روسيا الاتحادية وجدت القيادات التاريخية نفسها أمام ضرورة إعادة صياغة الفكر الاستراتيجي الروسي بما يتوافق مع المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية. ومن أهم المرتكزات التي أصابها التغيير وانعكست من ثم على التفكير الاستراتيجي الروسي التخلي عن الإيديولوجية الشيوعية والتحول إلى المنهج البراغماتي في التعامل مع الشؤون الدولية كما استبدلت مفاهيم الصراع الإيديولوجي بالواقعية فضلا عن تبني مفهوم التوازن التنافسي أكثر من مفهوم التوازن التصارعي، ولذلك فان الموقف الروسي من التغيير السياسي في العالم العربي يندرج تحت هاتين الركيزتين البراغماتية والواقعية.

ومنذ تفكك الاتحاد السوفييتي أي في بداية العقد الأخير من القرن الماضي تغيرت الأوضاع الدولية وظهرت تطورات وتحولات حملت معها معطيات جديدة على مسرح العلاقات الدولية، والتي بموجبها ظهر نمط من أنماط العلاقات الدولية في نظام دولي جديد يسيطر عليه قطب دولي واحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل وفقاً لمصالحها وتتجاهل القوى الدولية الأخرى وفقاً لمبدأ النصر الذي حققته على الاتحاد السوفيتي. وهكذا قامت الولايات المتحدة بتنفيذ استراتيجياتها العالمية في جميع المناطق الحيوية في العالم ووجدت الفرصة المناسبة لردع أي قوة دولية تحاول إعادة النظام الدولي إلى عهده السابق مما أزعج الكثير من القوى الدولية الصاعدة من هذه الإستراتيجية وبدأت تفكر في الخروج منها.

وكما أثبت التاريخ إن التغير في الساحة الدولية بمعنى التحول من وضع سائد إلى وضع آخر بات يمثل ظاهرة واقعية تتغذى عبر الزمن، فان الوضع الدولي لا يمكن أن يستقر على حال معين إلى مراحل زمنية طويلة جداً لاسيما وعالم اليوم يتسم بالديناميكية والسرعة في التغيير فضلا عن خروج معيار القوة من الجانب العسكري ليشمل جوانب أُخرى مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعلوماتية....الخ.

إن تفكك الاتحاد السوفيتي أثر على مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي، فقد أنتج الواقع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة بيئة دولية جديدة تتمثل بسيطرة الولايات المتحدة على التفاعلات الدولية بجوانبها كافة، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقات الدولية ولكن بعد وصول الرئيس فلادمير بوتين ومن بعده دمتري مدفيدف ثم عودة بوتين إلى السلطة في روسيا الاتحادية بدأت مكانة روسيا الاتحادية ومن ثم موقفها من الشؤون الدولية والتغير السياسي في العالم العربي تأخذ منحى آخر. وفي ضوء ذلك فان محاولة روسيا الاتحادية تدعيم عناصر القوة وتقليص عناصر الضعف لديها، وبما يؤهلها لتعزيز مكانتها الدولية في النظام الدولي انعكس على طبيعة موقفها تجاه المتغيرات السياسية الدولية، بل أسهم في تحديد موقفها تجاه الشؤون الدولية.

ومن خلال ذلك وجدت روسيا الاتحادية بقيادة الزعامات الجديدة (فلادمير بوتين ودميتري مدفيدف) في رؤيتها لمكانة روسيا الاتحادية، طريقها في البزوغ والصعود إلى قمة الهرم الدولي لتنفيذ سياساتها الخارجية والداخلية من ناحية، وتوسيع دورها على المستوى الدولي من ناحية أخرى. ونتيجة لذلك فقد تبنت جملة من الإجراءات أهمها إصدار وثيقة قانونية سميت(إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية حتى عام2020).

إن هذه الوثيقة تحدد ملامح الفكر الاستراتيجي الروسي حتى عام 2020 وفي مختلف الاتجاهات الأمنية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، كما أنها تهدف إلى إعادة الهيبة للدولة الروسية وعلى أساس التدرج في الأولويات الوطنية والإقليمية ومن ثم الدولية ووفق منهاج ثابت ومتطور ومتجدد ويتسم بالمرونة الإستراتيجية التي تتلاءم مع الواقع. إن ترجمة هذه الوثيقة تهدف إلى التعرف على الفكر الاستراتيجي الروسي وعلى وفق الوثائق الروسية. فعلى عكس الدراسات الغربية نجد أن ترجمة النتاج الفكري الروسي هي ضعيفة مقارنة إلى ترجمة النتاج الفكري السياسي والاقتصادي الغربي.

ومن اجل تقديم بعض نتاجات الفكر الاستراتيجي الروسي إلى القارئ العربي تم ترجمة هذه الوثيقة المهمة في الفكر الاستراتيجي الروسي وتقديمها في شكل كتاب للباحثين والمختصين في الدراسات السياسية والإستراتيجية والعلاقات الدولية. علاوة على ذلك فقد تم إدراج مجموعة من المراجع المهمة في اللغة الإنكليزية التي تتناول السياسة الروسية على المستوى الإقليمي والدولي، فضلا عن بعض الإحصائيات والمخططات التي تعطي صورة واضحة عن الدولة الروسية. ونؤكد أن ترجمة هذه الوثيقة هي ترجمة للنسخة الإنكليزية وليست النسخة الروسية.

وفي الختام أتقدم بالثناء والاحترام إلى أستاذي القدير الدكتور صلاح حسن محمد الذي تبنى التقديم لهذا الجهد كما انه قدم لي النصائح القيمة المتعلقة بترجمة الكتب والدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، كما أتقدم بالشكر والثناء إلى أستاذي القدير صلاح الدين سليم الذي سعى جاهدا إلا أن يخرج هذا الجهد سليما من الناحية اللغوية والتعبيرية. كما أتقدم بالشكر والتقديم إلى كل من قدم الدعم من اجل أن يخرج هذا الجهد إلى حيز الوجود.

إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية حتى عام 2020

لقد تمت المصادقة على هذه الإستراتيجية بموجب مرسوم صادر من رئيس جمهورية روسيا الاتحادية في 2009/3/12 ذو الرقم 537. وتم ترجمتها من قبل الباحث.

المحور الأول: الأحكام العامة

بينما تتخطى روسيا الاتحادية عواقب الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنظمة في نهاية القرن العشرين وبعد أن توقف التراجع في نوعية حياة المواطنين الروس فأنها صمدت أمام الضغوط الانفصالية والقومية والإرهاب الدولي، ومنعت أضعاف الشكل الدستوري للحكومة وحافظت على سيادة ووحدة أراضي روسيا الاتحادية واستعادت قدرة البلاد على تعزيز القدرة التنافسية والدفاع عن مصالحها الوطنية بِوصفها دولة محورية في تطور العلاقات الدولية المتعددة الأقطاب .

تواصل روسيا الاتحادية سياسة الدولة للدفاع الوطني وامن الدولة والمجتمع والتنمية المستقرة التي تتلاءم مع الأوضاع الداخلية والخارجية، كما تم تحقيق الظروف المناسبة لتعزيز الأطر القانونية ذات الصلة.

أما القضايا ذات الأولوية في المجال الاقتصادي فقد تمت معالجتها، كما أن جاذبية الاستثمار الاقتصادي قد نمت، وتنمو الآن روحية المواطنين الروس ومثلهم جنباً إلى جنب، مع الولاء إلى الذاكرة التاريخية. ويتشكل حالياً الانسجام الاجتماعي على أساس القيم المشتركة والحرية واستقلال الدولة الروسية والجانب الإنساني والتعايش السلمي والوحدة الثقافية بين السكان الروس الذين ينتمون إلى أعراق متعددة, واحترام التقاليد العائلية والوطنية.

وبشكل عام، فقد تم خلق الظروف المؤاتية من اجل التخلص من التهديدات الداخلية والخارجية الحقيقة للأمن القومي، علاوة على التنمية الديناميكية وتحويل روسيا الاتحادية إلى دول رائدة عالمياً فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي، ونوعية الحياة والتأثير في الشؤون العالمية.

إن روسيا الاتحادية وفي سياق عمليات العولمة للتنمية العالمية علاوة على العلاقات السياسية والاقتصادية والتي تواجه تهديدات ومخاطر تعيق تطور الأفراد والمجتمع والدولة فأنها تنتقل إلى سياسة الأمن القومي الجديدة للدولة بعدها ضمانة للتنمية القومية الناجعة .

أن الاتجاهات الرئيسة لسياسة الأمن القومي لروسيا الاتحادية هي الأولويات القومية الإستراتيجية والتي تتمثل في التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهمة و التي تهدف إلى خلق الظروف الآمنة من أجل تحقيق الحقوق والحريات الدستورية للمواطنين الروس والتنمية المستقرة للبلاد والحفاظ على الوحدة الإقليمية وسيادة الدولة .

تعد إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية حتى عام 2010 نظاما من الأولويات والأهداف والتدابير المستقرة رسميا فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية والتي تحدد مستوى الأمن القومي ومستوى الاستقرار والتنمية الطويلة الأمد للدولة.

وترتكز الافتراضات النظرية في مجال ضمان الأمن القومي على الترابط والاعتماد الأساسي على إستراتيجية الأمن القومي لعام 2020 ومفهوم التنمية الاجتماعية طويلة الأمد لها لعام 2020.

تشكل الإستراتيجية المقدمة الأساس لنظام التنمية والتي تضمن الأمن القومي لروسيا الاتحادية، وتقدم خطة عمل وتدابير تهدف إلى ضمان الأمن

القومي. كما أنها تضع الأسس للتفاعل البناء بين مؤسسات ومنظمات الدولة والفئات الاجتماعية من اجل الدفاع عن المصالح القومية لها والحفاظ على امن الإفراد والمجتمع والدولة.

كما أن الغرض الأساسي للإستراتيجية المقدمة هو تشكيل وتوفير الظروف الداخلية والخارجية المناسبة وتقديم المساعدة لقوات الأمن الوطني من اجل تنفيذ الأولويات القومية الإستراتيجية.

المحور الثاني: المفاهيم الأساسية لإستراتيجية الأمن القومي الروسي

توظف الإستراتيجية الروسية المقدمة المفاهيم الأساسية الآتية:

- **الأمن القومي:** هو حماية الفرد والمجتمع والدولة من التهديدات الداخلية والخارجية والذي بدوره يضمن الحقوق والحريات الدستورية والنوعية الجيدة لحياة المواطنين، والسيادة والوحدة الإقليمية والتنمية المستقرة لها والدفاع عن امن الدولة.
- **المصالح القومية**: تشمل المجموع الكلي للاحتياجات الداخلية والخارجية للدولة والتي تضمن التنمية المستقرة للأفراد والمجتمع والدولة.
- **تهديدات الأمن القومي:** يتمثل في مدى الإضرار المباشرة وغير المباشرة التي تلحق بالحقوق والحريات الدستورية ونوعية الحياة والسيادة والوحدة الإقليمية والتنمية المستقرة لروسيا الاتحادية والدفاع عن امن الدولة.
- **الأولويات القومية الإستراتيجية**: وتتحقق الاتجاهات الأكثر أهمية من خلال ضمان الأمن القومي والتي تهدف إلى تحقيق الحقوق والحريات الدستورية لمواطني روسيا الاتحادية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقرة وحماية سيادة البلاد واستقلاله ووحدته الإقليمية.

- **نظام الأمن القومي**: يتضمن القوات والوسائل التي تضمن الأمن القومي.

- **قوات الأمن القومي**: تتضمن القوات المسلحة والقوات الأخرى والتشكيلات والهيئات العسكرية والتي تشكلت في إطار التشريعات الفيدرالية والمرتبطة بقوانين الخدمة العسكرية ووسائل ضمان الأمن القومي وتتمثل بالتكنولوجيا والموارد التقنية والبرمجيات والوسائل اللغوية والقانونية والتنظيمية وقنوات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتي تستخدم داخل نظام توفير الأمن القومي من اجل جمع وصياغة ومعالجة ونقل أو الحصول على معلومات عن حالة الأمن الوطني والتدابير اللازمة لتعزيزها .

تكرس القوات والوسائل التي تحقق الأمن القومي جهودها ومواردها من اجل توفير الأمن القومي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مجالات العلوم والتعليم، وكذلك في مجالات التواصل الثقافي والروحي والمعلوماتية والعسكرية والبيئية، فضلاً عن مجال الأمن الاجتماعي.

المحور الثالث: روسيا الاتحادية والعالم الحديث: الأوضاع الحالية واتجاهات التنمية

تسير التنمية في مسار التنمية العالمية في مجالات الحياة الدولية كلها والتي تتميز بدورها بدرجة عالية من الديناميكيات وترابط الأحداث. قد شهدت الدول القومية العديد من الصراعات المترابطة غير المتكافئة نتيجة عمليات العولمة وزيادة الشرخ العميق بين الدول الغنية والفقيرة. لقد أصبحت القيم ونماذج التنمية موضوع المنافسة العالمية. كما ضعفت قدرة المجتمع الدولي على مواجهة التحديات والتهديدات.

ونتيجة لظهور مراكز التأثير السياسي والنمو الاقتصادي فقد ظهرت أوضاع جيوبولوتيكية جديدة. كما أن هناك ميل متزايد للبحث عن حلول للمشاكل الموجودة وحل الأوضاع المتأزمة على أساس إقليمي ومن دون

مشاركة قوى غير إقليمية . أن عدم كفاية البنية الإقليمية والعالمية الحالية، والتوجه نحو حلف شمال الأطلسي (ولاسيما في المنطقة الأوربية - الأطلسية) وكذلك عدم اكتمال الأدوات والآليات القانونية يخلق تهديداً متزايداً للأمن الدولي .

إن توسع التحول في النظام الدولي من التكتلات المتعارضة إلى مبادئ الدبلوماسية متعددة الأطراف، جنباً إلى جنب مع إمكانيات الموارد الروسية وسياستها البراغماتية، كل ذلك سوف يزيد من إمكانية روسيا الاتحادية لممارسة تأثيرها على الساحة الدولية.

أن روسيا الاتحادية لديها إمكانيات كبيرة للمدة الطويلة الأمد من اجل خلق الظروف المؤاتية لكي تكون غنية ورائدة في الاقتصاد العالمي وعلى أساس المشاركة الفاعلة في التقسيم العالمي للعمل وتحسين القدرة التنافسية العالمية للاقتصاد الوطني والإمكانات الدفاعية ومستوى امن الدولة والمجتمع.

أن تكرار استخدام القوة في العلاقات الدولية من جانب واحد وتزايد الخلافات بين المشاركين الرئيسين في السياسة العالمية وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها من قبل الإرهابيين، فضلاً عن تحسين أشكال النشاط غير المشروع في المجالات المعرفية والبيولوجية والتكنولوجيا المتطورة سوف تؤثر تأثيراً سلبياً على ضمان الأمن القومي لروسيا الاتحادية.

كذلك سيزداد دور الأعلام العالمي، وان التهديدات سوف تزداد تجاه الدول الصناعية والنامية وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الديمقراطية. كذلك ستنمو المشاعر القومية وكره الأجانب والنزاعات الانفصالية والتطرف وبضمنها التطرف الديني.

ستصبح الأوضاع الديموغرافية العالمية والمشاكل البينية أكثر حده، والتهديدات المرتبطة بالهجرة غير القانونية وغير مسيطر عليها والعقاقير والاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم المنظمة العابرة للحدود، بل هي في ازدياد. كما ستنتشر الأوبئة التي تسببها الفيروسات الجديدة والتي لم تكن معروفة سابقاً، كما أن نقصان المياه العذبة في تزايد.

وعلى المدى الطويل، سيتم تركيز السياسة الدولية على ملكية موارد الطاقة بما في ذلك الشرق الأدنى و الجرف القاري لبحر بأرنست وأجزاء أخرى من المنطقة القطبية الشمالية وفي حوض بحر قزوين واسيا الوسطى.

وعلى المدى المتوسط فأن الوضع في العراق وأفغانستان فضلاً عن الصراعات في الشرق الأدنى والأوسط وفي عدد من دول جنوب أسيا وأفريقيا وشبة الجزيرة الكورية كلها سوف تستمر في ممارسة تأثير سلبي على الوضع الدولي.

أن الحالة الحساسة لتخزين الموارد والكائنات الخطرة وخصوصا في البلدان ذات الأوضاع السياسية غير المستقرة، وانتشار الأسلحة الخفيفة والتي تكون خارج سيطرة الدولة يمكن أن تؤدي إلى تكثيف وجودها، علاوة على أيجاد صراعات إقليمية بين الدول.

وفي ظل ظروف التنافس على الموارد فأنه ليس من المستبعد أن يتم حل المشاكل الناجمة عن طريق استخدام القوة العسكرية. إن التوازن الحالي على حدود روسيا الاتحادية وحلفائها يمكن أن يختل. أن هناك مخاطر متزايدة من أن الدول التي تمتلك السلاح النووي سوف يزداد عددها، وإمكانية الحفاظ على الاستقرار العالمي والإقليمي سوف تقل إلى حد كبير مع وضع عناصر نظام الدرع الصاروخي العالمي من قبل الولايات المتحدة في أوروبا.

كما أن عواقب الأزمات الاقتصادية - المالية يمكن أن تكون قابلة للمقارنة من خلال مقارنة الخسائر إلى عواقب الاستخدام الشامل للقوة العسكرية.

وعلى المدى الطويل، تسعى روسيا الاتحادية لبناء العلاقات الدولية على أساس مبادئ القانون الدولي وعلى أساس مؤسسة يمكن الوثوق بها وامن متساو للدول القومية.

ستبقى روسيا ومن اجل الدفاع عن مصالحها القومية ملتزمة ضمن حدود القانون الدولي، وستنفذ سياسة خارجية عقلانية وبراغماتية من خلال الابتعاد عن مواجهة مكلفة بضمانها الدخول في سباق تسلح جديد.

ترى روسيا بأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها عنصراً مركزياً لِنظام مستقر في العلاقات الدولية وعلى أساس الاحترام المتبادل والتعاون بين الدول واللجوء إلى الأدوات السياسية المدينة لحل الأزمات العالمية والإقليمية.

وسوف تزيد روسيا تفاعلها مع المحافل المتعددة الأطراف مثل مجموعة الثماني G8، ومجموعة العشرين G20 ومجموعة RIC (روسيا والهند والصين)، ومجموعة بريك BRIC(البرازيل، روسيا، الهند، الصين) كما استفاد من إمكانيات المؤسسات الدولية غير الرسمية الأخرى.

ويعد تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة توجهاً أساسيا في السياسة الخارجية الروسية. ستسعى روسيا إلى تطور الإمكانيات من اجل تحقيق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي والتنسيق بين الدول الأعضاء في الكومنولث، وكل ذلك في أطار الكومنولث ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والتي تمارس تأثير كبيرا على استقرار الوضع العام في المناطق المتاخمة لرابطة الدول المستقلة، بالإضافة إلى ذلك تعد منظمة

الأمـن الجماعـي الأداة الرئيسـة لمواجهـة التهديـدات الإقليميـة والتحـديات السياسـية والفكرية أو ذات الطبيعة الإستراتيجية العسكرية بما في ذلك مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمواد والمؤثرات العقلية.

ستعمل روسيا على تعزيز تكامل آسيا الوسطى بوصـفها نـواة للتكامـل الاقتصـادي وأداة للمسـاعدة في تحقيـق المشـاريع المشـتركة في مجـال الكهرومائيـة والبنيـة التحتيـة والصناعية وغيرها والتي لها أهمية إقليمية أساسية.

ستكتسب روسيا أهمية خاصة عندما يتم تعزيز القدرة السياسية لمنظمة شـنغهاي للتعاون وتحفيز الخطوات السياسية في إطارها من اجل تعزيز الثقة المتبادلة والشراكـة في منطقة آسيا الوسطى.

أن روسيا الاتحادية مع تعزيز آليات التعـاون مـع الاتحـاد الأوربي وبكـل الوسـائل الممكنـة وبضـمنها التشـكيل المسـتمر للمجـالات المشـتركة للأطـر الاقتصـادية والثقافيـة والعلمية والتعليمية، ومن خلال الأمن الداخلي والخارجي.

تتحقق المصالح القومية طويلة الأمد لروسيا من خلال أيجـاد نظـام مفتـوح للأمـن الجماعي الأورواطلسي و على أسس قانونية وتعاقدية واضحة.

وتبقى مسألة تحديد العلاقة مع حلف شـمال الأطـلسي حقيقـة واقعـة، وان خطـط توسع البنية التحتية العسكرية للتحالف على الحدود الروسية ومحاولات منح حلـف شـمال الأطلسي وظائف عالمية والتي تخالف معايير القانون الدولي تعد غير مقبولة لروسيا.

تستعد روسيا الاتحادية لتطوير العلاقات مع حلف شمال الأطلسي وعلى أسـس المسـاواة ولمـا فيـه مصـلحة تعزيـز الأمـن العـام في المنطقـة الأوربيـة الأطلسـية. وسـيتم تحديـد مضـمون وعمـق هـذه العلاقـات مـن خـلال مـدى

استعداد الحلف للاعتراف بمصالح روسيا الاتحادية والمرتبطة بالخطط السياسية والفكرية ومدى احترام معايير القانون الدولي، فضلاً عن مدى استعداد حلف شمال الأطلسي على الأخذ بنظر الاعتبار تحول هذه العلاقات والبحث عن مهام و وظائف جديدة ذات توجه إنساني.

كما ستسعى روسيا إلى بناء شراكة إستراتيجية متساوية وذات قيمة مع الولايات المتحدة وعلى أساس من المصالح المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار التأثير الأساسي للعلاقات الأمريكية الروسية في الموقف الدولي.

ومن ناحية الولايات المتحدة، فأن ذلك سوف يستمر من اجل تحقيق اتفاقيات جديدة في مجال نزع السلاح والسيطرة على التسلح وتعزيز إجراءات بناء الثقة، علاوة على حل القضايا المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتطور التعاون لمواجهة الإرهاب و حل الصراعات الإقليمية.

وفي مجال الأمن الدولي، فأن روسيا الاتحادية سوف تتمسك باستخدام الأدوات السياسية والقانونية والعسكرية وغيرها للدفاع عن سيادة الدولة والمصالح القومية.

أن تنفيذ السياسة الخارجية المنفتحة والتي يمكن التنبؤ بها ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية المستقرة لروسيا الاتحادية. أن التكامل الناجح لروسيا مع الاقتصاد العالمي والتقسيم العالمي للعمل يعاني من بطء وتيرة التحول من الاقتصاد الوطني التقليدي إلى مسار التنمية القائم على الابتكار.

ومن اجل مواجهة تهديدات الأمن القومي فأنه من الضروري ضمان الاستقرار الاجتماعي والوئام العرقي والمذهبي وزيادة أمكانية تعبئة الموارد ونمو الاقتصاد القومي، علاوة على تحسين نوعية العمل الذي تقوم به أجهزة الدولة ووضع آليات فعالة لتتكامل مع المجتمع المدني من اجل تحقيق حق كل مواطن

روسي في الحياة والأمن والعمل والسكن والصحة وطريقة الحياة الصحية وجعل التعليم متوفراً والتنمية الثقافية .

المحور الرابع: المصالح القومية لروسيا الاتحادية والأولويات الإستراتيجية القومية

تتألف المصالح القومية لروسيا الاتحادية على المدى الطويل مما يأتي: تطور الديمقراطية والمجتمع المدني وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وضمان متانة النظام الدستوري وسلامة الأراضي والوحدة الإقليمية وسيادة روسيا الاتحادية، وتحويلها إلى قوة عالمية، ذلك النشاط الذي يهدف إلى دعم الاستقرار الإستراتيجي وعلاقات الشراكة ذات المنفعة المتبادلة في عالم متعدد الأقطاب.

تتحقق السيادة الداخلية والخارجية للدولة بما فيها ضمان الأمن القومي من خلال الأولويات القومية الإستراتيجية. وتتمثل أولويات الأمن القومي الرئيسة لروسيا الاتحادية في: الدفاع الوطني وامن الدولة والمجتمع .

ومن اجل ضمان الأمن القومي فأن روسيا الاتحادية علاوة على تحقيق الأولويات الأساسية للأمن القومي تركز جهودها ومواردها على الأولويات الآتية للتنمية المستقرة:

1- تحسين نوعية حياة المواطنين الروس من خلال ضمان امن الفرد ورفع مستويات المعيشة والنمو الاقتصادي الذي يتحقق في المقام الأول من خلال تطوير نظام وطني للابتكار والاستثمار في رأس المال البشري.

2- العلوم والتكنولوجيا والتعليم والعناية الصحية والثقافة والتي يتم تطويرها من خلال تعزيز دور الدولة وتحسين الشراكة بين القطاعين العام والخاص. نظام المعيشة وترشيد استخدام الموارد والذي يتم دعمه من خلال الاستهلاك المتوازن وتطوير التكنولوجيا المتقدمة والاستخدام المناسب

لموارد البلد، والاستقرار الإستراتيجي والشراكة الإستراتيجية العادلة التي ترتكز على المشاركة الفعالة لروسيا الاتحادية في تطوير أنموذج متعدد الأقطاب للنظام الدولي.

ضمان الأمن القومي

تتألف المكونات الأساسية لضمان الأمن القومي من الحفاظ على الآليات القانونية والمؤسساتية وكذلك من موارد الدولة والمجتمع وبما يتوافق مع مستوى المصالح القومية لروسيا الاتحادية مع الإمكانات الاقتصادية للبد ومدى فاعلية النظام في تحقيق الأمن القومي.

الدفاع الوطني

تتألف الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بتحسين الدفاع الوطني في منع الحروب والصراعات العالمية والإقليمية، علاوة على تحقيق الردع الإستراتيجي والتنمية الشاملة وتحقيق مجموعة مترابطة من التدابير السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية وغيرها، والتي تهدف إلى منع أو الحد من خطر العمل المدمر من دولة معتدية(سواء أكان من قبل دولة أم تحالف من الدول).

كما يتحقق الردع الإستراتيجي من خلال استخدام الموارد الاقتصادية للدولة بما في ذلك تقديم الدعم لقوات الأمن القومي عن طريق تطوير نظام عسكري _ وطني للمواطنين الروس، علاوة على البنية التحتية العسكرية والنظم الإدارية للتنظيم العسكري للدولة .

تضمن روسيا الاتحادية الدفاع الوطني على أساس مبادئ الاكتفاء المعقول والفاعل وبضمنها وسائل الاستجابة غير العسكرية والآليات الدبلوماسية العامة وحفظ السلام والتعاون العسكري الدولي.

يتحقق الأمن العسكري من خلال تطوير وتحسين التنظيم العسكري والإمكانيات الدفاعية للدولة، علاوة على تخصيص الأموال الكافية والمواد والموارد الأخرى لتحقيق هذا الغرض. كما يتم تحقيق الأهداف الإستراتيجية للأمن الوطني من خلال تطوير نظام للأمن الوطني وتطور سياسة تكنولوجية - عسكرية طويلة الأمد وتطوير البنية التحتية فضلاً عن تطوير نظم الإدارة في المؤسسة العسكرية للدولة، وتحقيق مجموعة من التدابير التي تزيد من احترام الخدمة العسكرية.

أن سياسة الدولة (روسيا الاتحادية) الطويلة الأمد في مجال الدفاع الوطني والبناء العسكري بما في ذلك في أطار الدولة الاتحادية موجهه نحو تحسين القوات المسلحة والهيئات والتشكيلات العسكرية وكذلك ضمان الأمن والسيادة والوحدة الإقليمية للدولة وتحت أي ظرف في البيئة العسكرية والسياسية.

تتضمن تهديدات الأمن العسكري ليس فقط بسياسات عدد من الدول الأجنبية الرائدة والتي تهدف إلى تحقيق التفوق والسيادة الدائمة في المجال العسكري وبشكل أساسي من حيث القوات النووية الإستراتيجية ولكن أيضاً من خلال تطوير التكنولوجيا عالية الدقة والتكنولوجيا المعلوماتية وغيرها بعدها وسائل للحرب المسلحة الإستراتيجية غير نووية من خلال أيجاد نظام للدفاع الصاروخي من قبل طرف واحد وعسكرة الفضاء والذي يؤدي إلى سباق تسلح جديد وكذلك السياسات التي تهدف إلى انتشار الأسلحة الكيميائية والنووية والتكنولوجية والبيولوجية وإنتاج أسلحة الدمار الشامل ومكونات وأنظمة إيصالها.

تتفاقم الآثار السلبية على الأمن العسكري لروسيا الاتحادية وحلفائها نتيجة عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحد وتخفيض الأسلحة، علاوة على السلوكيات التي تهدف إلى زعزعة استقرار نظم الإدارة الحكومية والعسكرية ونظم الإنذار ضد الهجمات الصاروخية والسيطرة على الفضاء الخارجي وأداء القوات النووية والصناعة النووية والكيميائية وغيرها والتي من المتوقع أن تكون خطرة .

تحقق روسيا الاتحادية سياسة الدول الطويلة الأمد للأمن الوطني من خلال تطوير نظام الوثائق المفاهيمية الأساسية وكذلك الوثائق المتعلقة بتخطيط وتطوير قواعد التنظيم القانوني لهيئات الدولة من المؤسسات والشركات وتنظيم الاقتصاد الحقيقي ومؤسسات المجتمع المدني في أوقات السلم و الحرب، علاوة على تحسين قوات ووسائل الدفاع المدني وشبكات الاتصالات في البلاد والبنية التحتية للنقل لما فيه مصلحة الأمن الوطني.

أن التحدي الرئيس الذي يواجه تعزيز الدفاع الوطني في المدى المتوسط هو التحول نحو تطوير النوعيات الجيدة للقوات المسلحة مع الحفاظ على إمكانيات القوات الإستراتيجية النووية من خلال تحسين البنية التنظيمية للموظفين وقواعد الجنود والقوات المسلحة وزيادة عدد الأقسام ذات الاستعداد الدائم، فضلاً عن تحسين مستوى التدريب على العمليات والمعارك، علاوة على تحسين مستوى التنظيم والتفاعل بين مختلف صنوف الجيش.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فأنه يجب أن يوضع بنظام التوظيف للقوات المسلحة لروسيا الاتحادية والقوات الأخرى والتشكيلات والهيئات العسكرية الأخرى بما في ذلك تدريب الكوادر البشرية وتطوير البنية التحتية ذات الصلة، ويجرى الآن وضع الآليات من اجل الاستعداد الأمثل، ويتم تعزيز مكانة وهيبة الخدمة

العسكرية وحالة الضبط فضلاً عن تنفيذ برامج الحكومة والتعاقد من اجل تطوير وتحديث الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية والمتخصصة بما في ذلك وسائل الاتصال والاستطلاع والحرب الالكترونية والسيطرة.

وعلى المدى المتوسط ، فأنه ينبغي استكمال عملية التحول نحو نظام موحد للعقود من قبل الأجهزة الاتحادية للسلطة التنفيذية من اجل التسلح والتكنولوجيا العسكرية والمتخصصة لتزويد القوات المسلحة والقوات الأخرى والتشكيلات والهيئات العسكرية. كما ينبغي الانتقال إلى نظام موحد للدعم التقني واللوجستي.

وينبغي تحقيق التنظيم القانوني المعياري من اجل الحفاظ على الإمدادات من الموارد المادية والاحتياطيات للدولة، فضلاً عن التعاون مع الدول الأخرى في مجال الأمن العسكري.

تتوافق عمليات إعادة هيكلية وتحسين وتطوير المجمع الصناعي العسكري لها على المدى المتوسط مع مواجهة التحديات، ومع الأخذ بعين الاعتبار التطوير الشامل والدائم للأسلحة الحديثة والتكنولوجيا المتخصصة للقوات المسلحة والقوات الأخرى والهيئات والتشكيلات العسكرية.

المحور الخامس: الدولة والأمن العام

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للأمن القومي في مجال الدولة والأمن العام وحماية النظام الدستوري لروسيا الاتحادية بحماية حقوق وحريات الإفراد والمواطنين والسيادة والاستقلال والوحدة الإقليمية، علاوة على الحفاظ على السلم الأهلي والاستقرار السياسي والاجتماعي.

ومن اجل تحقيق الأمن القومي في مجال الدولة والأمن العام على المدى الطويل فأن روسيا الاتحادية تبدأ من ضرورة إدخال تحسينات على إجراءات

تنفيذ القانون من اجل كشف ومنع وتعطيل واكتشاف الأعمال الإرهابية والمتطرفة وغيرها من المخالفات الجنائية على حقوق وحريات الإفراد والمواطنين والملكية والنظام الاجتماعي والأمن العام والنظام الدستوري لروسيا الاتحادية.

تتمثل التهديدات الرئيسة للأمن القومي في مجال الدولة والأمن العام بما يأتي:

1- النشاطات التي تمارس من قبل المنظمات والهيئات الخاصة للدول الأجنبية والأفراد التي تستهدف إلحاق الضرر بأمن روسيا الاتحادية.

2- نشاط المجموعات والإفراد والمنظمات الإرهابية التي تهدف إلى القيام بتغيير عنيف في روسيا الاتحادية وتعمل على تعطيل عمل أجهزة الدولة(من خلال إعمال العنف ضد الجهات الحكومية والسياسية والاجتماعية) وتدمير المواقع العسكرية والصناعية والشركات والمؤسسات التي تقدم الأنشطة الاجتماعية الحيوية وترويع السكان بما في ذلك عن طريق الأسلحة النووية والكيميائية والأشعة الخطرة.

3- النشاطات القومية والدينية والاثنية المتطرفة وغيرها من المنظمات والتشكيلات التي تستهدف تدمير وحدة و سلامة روسيا الاتحادية و زعزعة استقرار الوضع السياسي والاجتماعي للبلد.

4- نشاطات المنظمات والمجموعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والمتعلقة بالإتجار بالمخدرات والمؤثرات الفعلية والأسلحة والذخائر والمواد المتغيرة.

5- التصاعد المستمر للأعمال الإجرامية التي تستهدف الإفراد والملكية الاجتماعية وقوة الدولة والأمن العام والأمن الاقتصادي فضلاً عن الأعمال المرتبطة بالفساد.

إن الاتجاهات الرئيسة الطويلة الأمد لسياسة الدولة في مجال الدولة والأمـن العـام يجـب أن تركـز عـلى تعزيـز دور الدولـة بوصـفها ضـامناً لأمـن الأفـراد، ومنهـا الأطفـال والمراهقين، وتحسين التنظيم القانوني المعياري لمكافحة ومنع الإجـرام والفسـاد والإرهـاب والتطرف، فضلاً عن الدفاع الفاعل عن الحقوق و المصالح القانونية للمـواطنين الـروس في الخارج وتوسيع التعاون العالمي في مجال تنفيذ القانون.

وعلى المدى الطويل، فأنه سيتم دعم الدولة والأمن العام من خـلال زيـادة فاعليـة أجهزة تنفيذ القانون والهيئات الخاصة وكذلك من خلال خلـق نظـام موحـد للدولـة لمنـع الجرائم(وتحديداً من قبل القاصرين)، وغيرها من الأعمال غـير المشروعـة، والنظـام الـذي يشمل رصد وتقييم فعالية ممارسات تطبيق القانون، وتطوير وتطبيـق الإجـراءات خاصـة التي تهدف إلى تخفيض مستوى الفساد والجرائم الاجتماعية .

ومن اجـل ضـمان امـن الدولـة والمجتمـع يـتم تحسـين هيكليـة ونشـاط الأجهـزة الاتحادية للسلطة التنفيذية وتنفيذ خطة مكافحة الفساد الوطنية وتطوير نظام الكشـف ومواجهة التهديدات والأزمـات العالميـة الحديثـة بمـا في ذلـك الإرهـاب الـدولي والـداخلي والتطرف السياسي والديني والنزعات الانفصالية القومية والاثنية.

ويتم حالياً إنشـاء آليـات للتنبـؤ وتحديـد الصراعـات الاجتماعيـة والعرقيـة وصياغة مفهوم طويل الأجل للتنمية الشاملة والهيئات الخاصـة، وتعزيـز الضـمان الاجتماعي للعاملين فيها وتحسـين الـدعم التكنولـوجي والعلمـي لتنفيـذ القـوانين واعتماد الوسائل والتكنولوجيا المتخصصة الواعـدة وتطـور نظـام تـدريب الكـوادر المهنية في مجال امن الدولة والمجتمع ونظام ذو وظيفة آمنه للمشاريع والمنظمات

والمؤسسات التي تتعلق بالمؤسسات العسكرية الصناعية والنووية والكيميائية ومجمعات الطاقة النووية، علاوة على أنظمة الدعم الأساسية لحياة السكان، وزيادة المسؤولية الاجتماعية لهيئات تحقيق آمن الدولة والمجتمع.

أن واحدة من متطلبات الأمن القومي هو قدرة دفاعية يمكن الاعتماد عليها لحماية حدود روسيا الاتحادية. كما تتمثل التهديدات الرئيسة للمصالح المتعلقة بحدود وامن روسيا الاتحادية هو وجود تصعيد محتمل للصراعات المسلحة المحاذية لحدودها، وتتضمن التهديدات الأمنية للحدود ونشاط المنظمات الإرهابية والمتطرفة التي ترسل مؤيديها ووسائلها الإرهابية إلى روسيا الاتحادية وتنظيم عمليات التخريب المنظم على الأراضي الروسية وكذلك زيادة نشاط المجموعات الإجرامية عابرة الحدود والعاملة في مجال النقل غير المشروع عبر الحدود الروسية الذي يتمثل بالمخدرات والمؤثرات الفعلية والسلع والبضائع والمياه والموارد البيولوجية وغيرها من القيم المادية والثقافية، وتنظيم قنوات للهجرة غير الشرعية.

يمارس التأثير السلبي على الدفاع الفعال وحماية حدود الدولة الروسية من خلال عدم كفاية تطوير البنية التحتية والمعدات التكنولوجية للأجهزة الحدودية ذات الصلة.

يتحقق حل المشاكل الأمنية الحدودية من خلال إنشاء مجمعات حدودية تمتلك التكنولوجيا المتطورة المتعددة الوظائف ولاسيما عند الحدود المحاذية لجمهورية كازاخستان وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان، فضلاً عن زيادة فاعلية الدفاع عن حدود الدولة في منطقة القطب الشمالي لروسيا الاتحادية والشرق الأقصى وبحر قزوين.

يتم تحقيق وتوفير الأمن القومي في حالات الطوارئ من خلال تحسين وتطوير نظام عام وموحد للإنذار والإغاثة لحالات الطوارئ(سواء أكانت بفعل الطبيعية أم بفعل الإنسان) وتكاملها مع أنظمة مماثلة في الخارج.

ويتم تحقيق ومعالجة تحديات الأمن القومي في حالات الطوارئ من خلال زيادة فاعلية تطبيق صلاحيات هيئات الحكم الذاتي المتعلقة بأمن النشاطات الحيوية للسكان وتجديد المعدات التكنولوجية وتقنيات الإنتاج في المواقع والمرافق الأساسية التي من المحتمل أن تكون خطرة. وإدخال التكنولوجيا الحديثة لاستعلام وإبلاغ السكان في الأماكن العامة وكذلك تطور أنظمة التدابير الوقائية لتخفيف مخاطر الأعمال الإرهابية والتخفيف من عواقب الحالات الطارئة سواء أكانت من صنع البشر أم من فعل الطبيعة.

تعمل روسيا الاتحادية على تعزيز الدفاع الوطني وتوفير أمن الدولة والمجتمع وذلك بهدف تهيئة الظروف الداخلية والخارجية المؤاتية لتحقيق أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المحور السادس: تحسين نوعية حياة المواطنين الروس

تتضمن الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بضمان الدفاع الوطني في تحسين نوعية حياة المواطنين الروس والحد من الفوارق الاجتماعية والمادية بين السكان وتحقيق الاستقرار في حجم السكان في المدى المتوسط والطويل وتحسين الوضع الديموغرافي.

يتم تحقيق تحسين نوعية حياة المواطنين الروس من خلال ضمان أمن الأفراد وتأمين السكن المريح والأمان والسلع ذات الجودة العالية والخدمات والأجواء المعتبرة للعمالة النشطة.

تتضمن مصادر التهديد للأمن القـومي عوامـل عديـدة منهـا الأزمـة داخـل الـنظم المالية والمصرفية العالمية والإقليميـة والمنافسـة الشـديدة عـلى المـواد الخـام غـير الكافيـة والطاقة والمياه والموارد الغذائية والتأخر في تطوير التقنيات الحديثة والمتقدمة التي تزيـد من المخاطر الإستراتيجية المتعلقة بالتغيرات بالبيئة الخارجية.

سيتم دعم الأمن القومي في مجال تحسين نوعية حياة المواطنين الروس مـن خـلال الحد من الجريمة المنظمة والفساد والإدمان عـلى المخـدرات عـن طريـق منـع الجماعـات الإجرامية المنظمة من إضفاء الشرعية على نشاطهم الاقتصادي، كذلك مـن خـلال تحقيـق الاستقرار السياسي والاجتماعي والديناميكية الايجابية لتطور روسيا الاتحادية، عـلاوة عـلى ضمان الاستقرار للنظام المالي والمصرفي والاستغلال الواسع النطاق للموارد المعدنية والمـواد الخـام وسـهولة الحصـول عـلى التعلـيم الحـديث والعنايـة الصـحية، فضـلاً عـن الحـراك الاجتماعي العالي وتقديم الدعم مـن اجـل رفـع العمـل الاجتماعـي بشـكل كبـير وزيـادة مؤهلات ونوعية موارد العمل وأخيراً التنظيم العقلاني لتدفق المهاجرين.

يعد الأمن الغذائي واحـداً مـن العنـاصر الرئيسـة لضـمان الأمـن القـومي في المـدى المتوسط وضمان توفير الأدوية ذات الجودة العالية.

يضمن الأمن الغـذائي مـن خـلال تطـوير التكنولوجيـا الحيويـة وتبـادل الصـادرات للمنتجات الغذائية الأساسية، عـلاوة عـلى منـع اسـتنفاذ خصـوبة التربـة وتقليـل الأراضي الزراعية والصالحة للزراعـة والاسـتيلاء عـلى أسـواق الحبـوب المحليـة مـن قبـل الشركـات الأجنبية، وزيادة عرض المنتجات الزراعية بشكل عشوائي من النباتات المعدلـة وراثيـاً مـن خلال استخدام الكائنات الحية الدقيقة المعدلة وراثياً والكائنات الحيـة الدقيقـة المنـاظرة لها.

خلق الظروف الملائمة لما فيه مصلحة تطوير قطاع الصناعات الدوائية من اجل التغلب على اعتمادها على الموردين الأجانب للمواد الخام.

تتطلب مواجهة الأخطار التي تهدد الأمن القومي فيما يتعلق بنوعية حياة المواطنين الروس وقوات الأمن الوطني جنباً إلى جنب مع مؤسسات المجتمع المدني ما يأتي:

- تحسين وحماية النظام الوطني لحقوق الإنسان من خلال تطوير النظام القانوني والتشريعي المناسب والمساعدة في تحقيق الرفاهية والحد من الفقر والتفاوت في الدخل وذلك بهدف ضمان حصول المواطنين المستمر على كمية المواد الغذائية الأساسية لنمط الحياة الصحية.
- خلق الظروف اللازمة للعيش بنمط من حياة صحية وزيادة معدلات الولادة وانخفاض معدلات الوفاة، وتحسين البنية التحتية للنقل وزيادة حماية السكان في حالات الطوارئ سواء أكانت من صنع الإنسان أم بفعل الطبيعة.
- الحفاظ على التراث الثقافي والروحي وضمان سهولة الحصول على تكنولوجيا المعلومات وكذلك المعلومات المتعلقة بقضايا مختلفة من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية و الروحية للمجتمع.
- تحسين القطاعين العام و الخاص وذلك بهدف تعزيز القاعدة المادية والتقنية للرعاية الصحية والمؤسسات الثقافية والتعليمية مثل تطوير مشاريع البناء السكني وتحسين نوعية الإسكان والخدمات المجتمعية.

المحور السابع: النمو الاقتصادي

تتضمن أهداف إستراتيجية الأمن القومي دخول روسيا في المدى المتوسط إلى مصاف الدول الخمسة الأساسية من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي

وكذلك تحقيق القدر اللازم من الأمن الوطني في المجالات الاقتصادية و التكنولوجية.

ويتم تحقيق وتوفير الأمن القومي عن طريق النمو الاقتصادي ومن خلال تطور النظام الوطني للابتكار وزيادة إنتاجية العمل والحصول على موارد جديدة وتحديث القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني وتحسين النظام المصرفي وقطاع الخدمات المالية والعلاقات المالية المترابطة.

أن التهديدات والمخاطر الإستراتيجية الرئيسة في المجال الاقتصادي على المدى الطويل تتمثل في:

1- الحفاظ على صادرات المواد الخام من اجل التنمية الاقتصادية وتقليل القدرة التنافسية والاعتماد الكبير على الظروف الاقتصادية الخارجية وفقدان السيطرة على الموارد الوطنية وتدهور قاعدة الموارد الصناعية والطاقة والتنمية غير المتكافئة للمناطق ونقص اليد العاملة المتقدمة والمستويات المنخفضة للاستقرار وحماية النظام المالي الوطني واستمرار الظروف التي تؤدي إلى الفساد والجرائم الاقتصادية والعلاقات المالية وكذلك الهجرة غير الشرعية.

2- عدم الكفاءة في التنظيم الاقتصاد الوطني للدولة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي و ظهور العجز في التجارة وميزان المدفوعات، كما أن تقلص إيرادات الموازنة يؤدي إلى تأخير الانتقال إلى النمو القائم على النمو ألابتكاري، ويترتب على ذلك تراكم المشاكل الاجتماعية في البلاد .

3- يتمثل التأثير السلبي المباشر على الأمن القومي في المجال الاقتصادي في العجز في الوقود والمياه والموارد البيولوجية نتيجة اعتماد إجراءات تمييزية

وتكثيف المنافسة غير العادلة فيما يخص روسيا، إن ذلك يعزى إلى ألازمة في النظام المالي والمصرفي العالمي .

إن روسيا الاتحادية ومن اجل تحقيق الأمن القومي عن طريق النمو الاقتصادي تُركز جهودها الأساسية على تطور العلم والتكنولوجيا والتعليم، وتطوير الاستثمار الوطني والمؤسسات المالية لما فيه مصلحة تحقيق مستوى متقدم من الأمن في المجال العسكري والصناعي الدولي.

تتم مواجهة تهديدات الأمن القومي المتعلقة بالمستويات غير المتكافئة للتنمية بين مناطق روسيا الاتحادية من خلال سياسة إقليمية عقلانية تستهدف تحسين التنسيق بين هيئات الدولة والإدارات المحلية ومجالات الأعمال والمجتمع المدني.

إن واحدة من أهم توجهات الأمن القومي الطويلة الأجل في المجال الاقتصادي تتمثل في امن الطاقة. وتشمل الشروط الأساسية لأمن الطاقة الوطني والعالمي التعاون المتعدد الأطراف لما فيه مصلحة خلق أسواق جديدة لموارد الطاقة التي تتناسب مع مبادئ منظمة التجارة العالمية والتنمية والتبادل الدولي لتقنيات حفظ الطاقة الواعدة، فضلاً عن استخدام منقيات البيئة والموارد البديلة للطاقة.

تتمثل الجوانب الرئيسة لأمن الطاقة بالإمدادات المستقرة لموارد الطاقة ذات الجودة القياسية والاستخدام الفاعل لموارد الطاقة من خلال القدرة التنافسية للمنتجين المحليين ومواجهة العجز المحتمل في موارد الطاقة وإيجاد مخزون إستراتيجي من الوقود والقدرات الاحتياطية والتجهيزات القياسية وضمان الأداء المستقر لنظام الطاقة وتوفير الوقود.

ومن أجل مواجهة التهديدات التـي يتعـرض لهـا الأمـن الاقتصـادي وقـوات الأمـن الوطني فإنه من الضروري التعاون مع مؤسسات المجتمع المـدني مـن أجـل دعـم سياسـة الدولة الإقتصادية والإجتماعية والتي تهدف إلى ما يأتي:

1- تحسين هيكلية المنتجات والصـادرات ومكافحـة الاحتكـار ودعـم سياسـة المنافسـة وتطوير النظام الوطني للابتكار بهدف تنفيـذ مشـاريع فعالـة للغايـة والـبرامج ذات الأولوية لتطوير القطاعات الاقتصادية من خلال رفدها بالتكنولوجيا المتطورة.

2- تعزيز الأسواق المالية وزيادة سيولة النظام المصرفي.

3- تقليص القطاع غير الرسمي وإضفاء الشرعية على علاقات العمـل وزيـادة الاسـتثمار في رأس المال البشري وتحقيق التوازن بين السكان الأصـليين والعـمال المهـاجرين مـع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات العرقية واللغوية والثقافية والدينية وبضمنها تحسـين سجلات الهجرة وضـمان التوزيـع الإقليمـي العـادل للعمالـة المهـاجرة وعـلى أسـاس متطلبات المناطق للعمالة .

4- تأسيس نظام التنبـؤ العلمـي والتكنولـوجي وتطبيـق الأولويـات التقنيـة والعلميـة، وتكثيف التكامل بين التعليم والعلوم والتصـنيع وتهيئـة الظـروف الملائمـة مـن اجـل تطـوير القـدرة التنافسـية لصـناعة الأدويـة المحليـة وتطـوير صـناعات تكنولوجيـا المعلومات والاتصالات والحاسوب والالكترونيات وأدوات وبرمجيات الاتصالات.

ومـن أجـل ضـمان الأمـن القـومي في المـدى المتوسـط يـتم تطـوير القطاعات الاقتصادية التنافسية وتوسيع الأسواق للمنتجات الروسية وتعزيـز فعالية صـناعات الوقـود والطاقـة واسـتخدام أدوات الشراكـة بـين القطـاعين العام والخاص ومن أجل مواجهة التحديات الإستراتيجية التي تواجـه التنميـة

الاقتصادية وإكمال البنية التحتية لقطاعات النقل والطاقة والمعلوماتية والعسكرية الأساسية لاسيما في منطقة القطب الشمالي وشرق سيبيريا والشرق الأقصى لروسيا الاتحادية.

سوف يتم دعم وتعزيز الأمن الاقتصادي من خلال تحسين التنظيم الحكومي للنمو الاقتصادي ووضع وثائق مفاهيمية وبرامجية للتخطيط الإقليمي وإنشاء نظام شامل من اجل السيطرة على المخاطر بما في ذلك دولة فعالة في مكافحة التضخم وسعر صرف العملة والبطاقة الائتمانية وسياسة فرض الضرائب على الأموال التي تهدف إلى استبدال الواردات ودعم الاقتصاد الحقيقي.

توفير الدعم والحافز من اجل تطوير سوق الابتكار وإنتاج التكنولوجية المتطورة ورفع أنتاج القيمة المضافة وتطوير التكنولوجية الواعدة ذات الاستخدام المزدوج والمتعدد.

وعلى المستوى الإقليمي، يتم تحقيق الاستقرار للأمن القومي من خلال تنمية متوازنة وشاملة ومنهجية لروسيا الاتحادية. أن واحدة من الاتجاهات الرئيسة للأمن القومي على المدى المتوسط وعلى المستوى الإقليمي تتمثل في خلق آليات تهدف إلى حفظ مستوى التفاوت بين الأقاليم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية لرعايا روسيا الاتحادية ومن خلال التنمية الإقليمية الموازنة .

وعلى المدى الطويل تتم مواجهة التهديدات المتعلقة بالأمن القومي والمرتبطة بالمستويات المتفاوتة في تنمية المناطق الروسية من خلال طرح واسع النطاق لنظام الابتكار الوطني من خلال إنشاء المناطق الصناعية الإقليمية في

بوفوليشي وفي منطقة الاورال وسيبيريا والشرق الأقصى ومناطق أخرى من روسيا الاتحادية .

ومن اجل تحقيق التنمية الإقليمية فان قوات الأمن القومي وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع تدعم التطبيق الفعال لسلطات هيئات الدولة لروسيا الاتحادية وهيئات الحكم الذاتي المحلية من خلال تنسيق وتنفيذ الإجراءات التي اتخذت على المستويات الفيدرالية والإقليمية والبلدية والتي تهدف إلى تطوير الإطار الإقليمي والاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك المساواة في المسائل المتعلقة بالميزانية .

المحور الثامن: العلم والتكنولوجيا والتعليم

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للأمن القومي في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم بما يأتي: تطوير مؤسسات الدولة العلمية والتقنية - العلمية, والقدرة على توفير المزايا التنافسية للاقتصاد الوطني وحاجات الدفاع الوطني والتنسيق الفعال بين البحث العلمي وتطور النظام الوطني للابتكار, وزيادة الحراك الاجتماعي والمستوى المهني والعام لتعليم السكان والمواصفات المهنية للكوادر المؤهلة بشكل كبير من خلال توفير التعليم المتطور.

أن التأثير السلبي على الأمن القومي من خلال العلم والتكنولوجية والتعليم يتمثل في فشل البلد في التحول نحو النظام التكنولوجي المستقبلي والاعتماد على الشحنات المستوردة للمعدات العلمية والأدوات والأجزاء الالكترونية والمواد الإستراتيجية, وكذلك من خلال تصدير التكنولوجية المحلية غير القادرة على المنافسة، أومن خلال فرض العقوبات من جانب واحد ضد المؤسسات الروسية العلمية والتعليمية، والتطوير غير الكاف للقواعد القانونية المعيارية وضعف الدافع نحو صياغة سياسات تتعلق بالصناعة والهندسة التقنية

والطرق المتعلقة بالتعليم وتدني نوعية التعليم الثانوي العام وكذلك تدني التعليم الأساسي المهني والثانوي والعالي.

إن إحدى الاتجاهات السياسية الرئيسة لروسيا الاتحادية في المدى المتوسط هي الأمن التكنولوجي. ولتحقيق هذا الهدف فأنه يتم اكتمال سياسة الدولة المتعلقة بالصناعة والابتكار والأبحاث الأساسية والتطبيقية جنباً إلى جنب مع التعليم والتي تعد من أولويات التنمية الإبتكارية للاقتصاد الوطني، فضلاً عن نظام العقود الاتحادية والعامة لتدريب الاختصاصيين المؤهلين تأهيلا عاليا وتحسين مهارات العمال، ويجري تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال العلم والتكنولوجيا وخلق ظروف مؤاتية لتكامل العلم والتعليم والصناعة وأجراء البحث المنهجي من اجل حل التحديات الإستراتيجية للدفاع الوطني وأمن الدولة والمجتمع فضلاً عن التنمية المستقرة للبلد.

ومن اجل مواجهة التهديدات في المجالات العلمية والتكنولوجية والعلمية وقوات الأمن الوطني وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني فأنه يتم تنفيذ التربية المدنية للأجيال الجديدة والتي تستند على تقاليد وهيبة العلماء والمربين وضمان فعالية تنظيم الدولة فيما يتعلق بتكامل العلوم والتعليم والصناعة والتكنولوجيا المتطورة.

أن حل قضايا الأمن القومي في مجال العلم والتكنولوجيا والتعليم في المدى المتوسط والطويل الأمد يتحقق من خلال الوسائل الآتية:

1- تشكيل أنظمة تستهدف البحوث الأساسية والتطبيقية ودعمها من قبل الدولة من اجل منهج علمي منظم لتحقيق الأولويات الإستراتيجية الوطنية.

2- إيجاد شبكة من الجامعات الاتحادية وجامعات البحث الوطنية والتي سوف تتحقق في أطار العلاقات الثنائية.

3- تدريب المختصين للعمل في مجال العلم والتعليم وتطوير التكنولوجيا التنافسية والتقنية العالية الإنتاج، وتنفيذ برامج إنشاء مؤسسات التعليم الموجه نحو تدريب الكوادر التنمية احتياجات لتنمية الإقليمية فضلاً عن أجهزة وقوات الأمن الوطني وضمان مشاركة روسيا الاتحادية في المنظمات العلمية والعلمية - التعليمية والمشاريع التكنولوجية والبحثية العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار سوق الملكية الفكرية.

المحور التاسع: الرعاية الصحية

تتضمن الأهداف الأساسية للأمن القومي في مجال الرعاية الصحية وصحة الأمة بما يأتي:

1- رفع مستوى العمر المتوقع ومعالجة عدم الاستقرار وخفض الوفيات وتحسين الوقاية من الأمراض.

2- توفير الرعاية الصحية في الوقت المناسب وتوفير المساعدة الطبية ذات التكنولوجيا العالية والمتطورة .

3- تحسين معايير المساعدات الطبية فضلاً عن نوعية وفاعلية الأدوية .

تتمثل التهديدات الرئيسة للأمن القومي في مجال الصحة والرعاية الصحية في انتشار الأوبئة على نطاق واسع والانتشار الواسع لفايروس نقص المناعة والسل والإدمان على المخدرات وزيادة فرص الحصول على المؤثرات العقلية والمواد المخدرة.

يتمثل الأثر السلبي على الأمن القومي في مجال العناية الصحية وصحة الأمة في ما يأتي:

1- انخفاض فاعلية نظام التأمين الصحي.

2- تدني نوعية تدريب وإعادة تدريب المختصين في الرعاية الصحية وعدم كفاية مستوى الضمانات الاجتماعية والأجور للأطباء وعدم كفاية التمويل لنظام المساعدة الطبية ذات التكنولوجيا المتطورة.

3- عدم اكتمال تشكيل القواعد القانونية المعيارية للعناية الصحية والتي تهدف إلى زيادة سهولة الوصول وتنفيذ الضمانات للمساعدة الطبية للسكان بشكل عام.

تتوجه سياسة الدولة لروسيا الاتحادية والمتعلقة بالعناية الصحية وصحة الأمة نحو الطب الوقائي فضلاً عن منع انتشار الأمراض الخطرة في المجتمع. ويتم تحديد الاتجاهات الرئيسة لسياسة الأمن القومي في مجال الرعاية الصحية والصحة الوطنية في المدى المتوسط من خلال تكثيف التوجه الوقائي في الرعاية الصحية مع التركيز على الحفاظ على صحة الإنسان والحفاظ على تشكيل العائلة والأسرة والأبوة والطفولة فضلاً عن الأسس الاجتماعية.

وسيتم دعم وتعزيز الأمن القومي في مجال العناية الصحية والصحة الوطنية عن طريق تعزيز جودة وسهولة الحصول على الخدمات الطبية وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية الواعدة من خلال دعم الدولة للبحوث الدوائية والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعدات المتناهية الصغر الواعدة ، فضلاً عن تحديث الآليات الاقتصادية التي لها علاقة بالعناية الصحية وتطوير القاعدة المادية والفنية لنظم الرعاية الصحية الحكومية والبلدية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية.

ومن اجل مواجهة التهديدات في مجال العناية الصحية والصحة العامة فان قوات الأمن وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني تضمن فعالية تنظيم الدولة في مجال التفتيش ومنح التراخيص وشهادات الخدمة الطبية وبالتنسيق مع المؤسسات الطبية والدوائية من اجل توفير الضمانات الحكومية فيما يتعلق بالمساعدة الطبية وتحديث نظام التأمين الطبي الإلزامي وتحديد معايير موحدة لتقييم عمل مراكز العلاج والوقاية على مستوى التشكيلات البلدية ومؤسسات روسيا الاتحادية.

إن حل مشكلات الأمن القومي في مجال العناية الصحية والصحة الوطنية في المدى المتوسط والطويل الأمد يتحقق من خلال الوسائل الآتية:

1- تشكيل برامج وطنية(مشاريع) لعلاج الأمراض الاجتماعية المهمة(الأورام، أمراض القلب، الشرايين، السكري، الجهاز التنفسي، والإدمان على المخدرات والكحول، جنباً إلى جنب مع تطوير مناهج موحدة من اجل تشخيص الأمراض والعلاج وإعادة التأهيل للمرضى.

2- وضع نظام إداري يشرف على جودة وسهولة الحصول على المساعدات الطبية وتدريب المتخصصين في مجال العناية الصحية.

3- الاستعداد لمواجهة التحول النوعي في شكل الأمراض المُعدية والسوائل التي تُمثل البيئة الأساسية للأوبئة بما في ذلك انتشار الأوبئة الناجمة عن مسببات الأمراض المعدية الخطيرة بشكل خاص، فضلاً عن تطوير وتطبيق التكنولوجيا الواعدة وبرامج وطنية لدعم الدولة في مجال الوقاية من الأمراض.

المحور العاشر: الثقافة

أن ضمان الأهداف الإستراتيجية للأمن القومي في المجال الثقافي يكون على وفق الآتي:

1- توسيع نطاق الاستفادة من القطاعات الكبيرة من السكان فيما يتعلق بالفن والثقافة الوطنية والأجنبية من خلال انتشار مراكز المعلومات حديثة موزعة إقليمياً.

2- تهيئة الظروف لتحفيز السكان على تحقيق الذات في مجال الإبداع من خلال تحسين نظم التنوير الثقافي وتنظيم الأنشطة الترفيهية والتربية الفنية اللامنهجية الشاملة.

3- المساعدة في تطوير الإمكانات الثقافية للمناطق الروسية ودعم المبادرات الثقافية الإقليمية.

تتمثل التهديدات الأساسية للأمن القومي في المجال الثقافي في هيمنة الثقافة الشاملة الموجهة نحو الاحتياجات الروحية للفئات المهمشة فضلاً عن التعديات غير المشروعة على الممتلكات الثقافية.

كما تتمثل التأثيرات السلبية على الأمن القومي في المجال الثقافي في محاولات إعادة النظر في التاريخ الروسي فيما يتعلق بدورها ومكانتها في التاريخ العالمي، ونشر الدعاية حول نمط الحياة القائم على أساس الإباحية والعنف والعرقية والتعصب الوطني والديني.

ومن اجل مواجهة التهديدات في المجال الثقافي فأن قوات الأمن القومي وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني تضمن فعالية تنظيم الدولة بهدف دعم تطوير العلاقات الثقافية الدولية والإقليمية.

سوف يتم تعزيز وحفظ الأمن القومي في المجال الثقافي من خلال الحفاظ على تطوير الثقافات المجتمعية بين الروس المتعددي الجنسيات والمواطنين والقيم الروحية للمواطنة من خلال تحسين الأساس المادي والتقني للمؤسسات الثقافية والترفيهية فضلاً عن تحسين نظام تدريب الكوادر وتوفير الرعاية الاجتماعية المقدمة لهم، علاوة على دعم أنتاج وتوزيع الأفلام السينمائية المحلية وتطوير السياحة الثقافية وإيجاد عقود حكومية من اجل أنتاج الأعمال السينمائية والأعمال المطبوعة والتلفزيون والبرامج الإذاعية ومصادر الانترنت فضلاً عن استخدام الإمكانات الثقافية الروسية في خدمة التعاون الدولي المتعدد الأطراف.

وفي المدى المتوسط والطويل الأمد، فأن حل تحديات الأمن القومي في المجال الثقافي يتحقق من خلال الاعتراف بالدور الأساسي للثقافة في انبعاث والحفاظ على القيم الأخلاقية وتعزيز الوحدة الروحية للسكان المتعددي الجنسيات لروسيا الاتحادية والصورة الدولية لروسيا الاتحادية بوصفها دولة ذات ثقافة غنية جداً والتطوير المستمر لثقافة معاصرة من خلال إيجاد نظام تعليم روحي ووطني للمواطنين الروس وتطويره.

المحور الحادي عشر: علم البيئة في نظام العيش والإدارة البيئية

تتضمن الأهداف الإستراتيجية للأمن البيئي والإدارة البيئية ما يأتي: الحفاظ على البيئة وضمان حمايتها وتقويم العواقب البيئية للنشاط الاقتصادي في ضوء الاقتصاد المتنامي والتغييرات المناخية العالمية.

تتأثر حالة الأمن القومي في المجال البيئي سلباً من خلال نضوب الاحتياطي العالمي من المعادن والمياه والموارد البيولوجية، فضلاً عن وجودها في روسيا الاتحادية في المناطق المتدهورة بيئياً.

تتدهور حالة الأمن الوطني في المجال البيئي عن طريق الحفاظ على عدد كبير من عمليات الإنتاج الخطرة ، ذلك النشاط الذي يؤدي إلى تدمير التوازن البيئي بما في ذلك عرقلة وتعطيل الصرف الصحي وانتشار الأوبئة ومعايير مياه الشرب الصحية المستخدمة من قبل السكان بشكل عام. والتخلص من التلوث الإشعاعي من مواد غير نووية وعدم خضوع دورة الوقود النووي للتنظيم القانوني المعياري والأشراف، فضلاً عن الخطر الإستراتيجي الذي يتمثل في أن نقص المواد المادية والمعدنية المهمة للبلد في تزايد، علاوة على انخفاض معدل استخراج العديد من الموارد المعدنية.

ومن اجل مواجهة التهديدات في مجال الأمن البيئي والإدارة البيئية، فأن قوات الأمن القومي وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني تعمل على خلق ظروف مؤاتية لإنتاج المنتجات الآمنة بيئياً والبحث عن مصادر جديدة واعدة للطاقة ووضع وتنفيذ برنامج للدولة من اجل أنشاء مخزون إستراتيجي من الموارد المعدنية والبيولوجية لتلبية احتياجات السكان والاقتصاد .

المحور الثاني عشر: الاستقرار الإستراتيجي والشراكة الإستراتيجية العادلة

يتم دعم تحقيق أولويات روسيا الاتحادية للتنمية المستقرة من خلال سياسة خارجية فاعلة والتي يجب أن تُركز جهودها في البحث عن توافق ومصالح مشتركة مع الدول الأخرى وعلى أساس من نظام الشراكة ذات المنفعة المتبادلة المتعددة والثنائية الأطراف .

يتم تحقيق وتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية الروسية المستقرة على المدى الطويل من خلال ضمان الاستقرار الإستراتيجي بما في ذلك التحرك الثابت نحو عالم خالي من الأسلحة النووية فضلاً عن خلق ظروف الأمن المتساوي لجميع الأطراف.

تبني روسيا الاتحادية علاقاتها مع المجتمع الدولي استناداً إلى مبدأ الحفاظ على الاستقرار والقدرة على التنبؤ في مجال الأسلحة الهجومية الإستراتيجية مع إعطاء أهمية خاصة لعقد اتفاقات ثنائية على نطاق واسع حول التخفيض المستمر والحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية.

سوف تعمل روسيا الاتحادية على مساعدة الدول الأخرى ليس فقط الدول التي تمتلك الأسلحة النووية ولكن مع أولئك الذين يرغبون في العمل المشترك من اجل ضمان الأمن المتبادل في عملية الاستقرار الإستراتيجي.

وتعتقد روسيا الاتحادية بان صيانة الاستقرار الإستراتيجي والشراكة الإستراتيجية المتساوية يمكن دعمها من خلال وجود الفرق العسكرية للقوات المسلحة الروسية في مناطق الصراع وعلى أساس معايير القانون الدولي وذلك بهدف حل التحديات السياسية والاقتصادية وغيرها عبر الوسائل غير العسكرية .

وعلى المستوى الدولي، تعمل روسيا الاتحادية ومن موقف ثابت على المشاركة الجماعية مع الدول الأخرى من اجل تعزيز الآليات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والسلع والتكنولوجيا ذات الصلة وعدم جواز استخدام القوه العسكرية بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن التمسك بالحد من التسلح والاكتفاء العقلاني في البناء العسكري.

إن روسيا الاتحادية ومن اجل صيانة الاستقرار الإستراتيجي والشراكة الإستراتيجية العادلة ستعمل ما يأتي:

ستفي بجميع المعاهدات القائمة والاتفاقيات المتعلقة بالحد من وتخفيض التسلح، وستشارك في إبرام اتفاقات جديدة تفي بمتطلبات المصالح الوطنية الروسية.

كما أنها على استعداد للدخول في مناقشات جادة حول القضايا المتعلقة بهذه المسائل، والحد من الإمكانات النووية على أساس الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلاً على أنها ستعمل على تهيئة الظروف المناسبة التي تسمح بالحد من التسلح النووي ومن دون الإخلال بالأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي.

وتعتزم روسيا الاتحادية الاستمرار في تقدم المساعدة من اجل تعزيز الاستقرار الإقليمي عن طريق وسائل المشاركة في عمليات الحد من وتخفيض القوات المسلحة التقليدية فضلاً عن تدابير بناء الثقة في المجال العسكري.

كما تأخذ بنظر الاعتبار بأن قوات حفظ السلام الدولية أداة فعالة في حل الصراعات المسلحة وستعمل روسيا الاتحادية على تقوية هذه المؤسسة وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة ، وستستمر مشاركاتها فيها .

كما ستشارك في الجهود التي تقودها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وغيرها من اجل مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي تحدث بفعل الإنسان، علاوة على تقديم المساعدات الإنسانية للبلدان المتضررة.

سوف تبذل روسيا ومن اجل تحقيق الاستقرار الإستراتيجي والتفاعل المتعدد الأطراف والعادل على الساحة الدولية وخلال مدة تحقيق هذه الإستراتيجية جميع الجهود اللازمة وبأقل قدر من الإنفاق للحفاظ على التكافؤ

مع الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الوضع الحالي والذي يتمثل بمحاولة الولايات المتحدة نشر مشروع الدرع الصاروخي بوصفه نظاماً عالمياً وتطبيق مفهوم عالمي (الصاعقة) من خلال استخدام القاذفات والأدوات الإستراتيجية النووية وغير النووية.

إن السياسة العامة لروسيا الاتحادية في مجال الأمن القومي هي نتيجة لتظافر جهود جميع عناصر النظام المتعلقة بالأمن القومي فضلاً عن الدور التنسيقي الذي يقوم به مجلس الأمن الروسي فيما يتعلق بتحقيق مجموعة من التدابير ذات الطابع التنظيمي والقانوني المعياري والإعلامي .

كما أن تحقيق الإستراتيجية المقدمة يُضمن من خلال حشد الطاقات ومؤسسات المجتمع المدني وتوجيهها نحو تحقيق مصالح روسيا الاتحادية عن طريق الإجراءات التنظيمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والخاصة وغيرها وتطويرها في إطار التخطيط الإستراتيجي.

يمكن إجراء التعديلات الدورية على الإستراتيجية المقدمة تحت رعاية مجلس الأمن الروسي وفقاً لنتائج المراقبة المستمرة من اجل تحقيق هذه الإستراتيجية، فضلاً عن التطورات التي من شأنها أن يكون لها تأثيراً كبيراً على حالة الأمن القومي.

يتمثل الدعم المنظماتي لتحقيق هذه الإستراتيجية في تحسين الإدارة العامة لروسيا الاتحادية، فضلاً عن تطوير نظام الأمن القومي على أساس تحسين آليات التخطيط الإستراتيجي التي تتلاءم مع التنمية المستقرة وتحقيق الأمن القومي استناداً إلى توجيهات رئيس روسيا الاتحادية.

يتم تشكيل نظام وثائق التخطيط الإستراتيجي(وبضمنها مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى القصير لروسيا الاتحادية، وبرنامج التنمية

الاجتماعية والاقتصادية على المدى القصير لروسيا الاتحادية، واستراتيجيات (مفاهيم) تنمية المناطق الفيدرالية والإستراتيجية والبرامج الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لروسيا الاتحادية والبرامج المشتركة التي تُشارك فيها روسيا الاتحادية والبرامج الفيدرالية الخاصة وتعاقدات الدولة في مجال الدفاع ومفاهيم وعقائد وأساسيات السياسة الروسية مع الأخذ بنظر الاعتبار ضمان الأمن القومي والسياسية الخارجية والمحلية للدولة) من قبل حكومة روسيا الاتحادية والهيئات الاتحادية ذات العلاقة بالسلطة التنفيذية وبمشاركة مؤسسات الدولة الروسية وعلى أساس دستور روسيا الاتحادية والقوانين الفيدرالية والقوانين المعيارية الأخرى لروسيا الاتحادية.

يمكن وبقرار من رئيس روسيا الاتحادية أن يقوم مجلس النواب الروسي بإعادة النظر في الوثائق المتعلقة بقضايا السياسة الداخلية والخارجية.

كما تَتشكل سياسة الدولة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجرائم المرتبطة بالمخدرات من قبل لجنة مكافحة المخدرات واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، كما تضمن الهيئات المشتركة التنسيق بين الهيئات الفيدرالية للسلطة التنفيذية والمؤسسات الحكومية لروسيا الاتحادية في المجالات ذات الصلة.

ويمكن تمحيص المسائل المتعلقة بالأمن القومي الشامل في جلسات مشتركة بين مجلس الأمن الروسي و مجلس الدولة لروسيا الاتحادية والإدارة المدنية لروسيا الاتحادية وذلك بمشاركة الهيئات الاستشارية الأخرى والتي نشأت من اجل ضمان الصلاحيات الدستورية لرئيس روسيا الاتحادية.

كما يتم تحديد الإجراءات القانونية – المعيارية والتي تدعم تحقيق الإستراتيجية المقدمة على أساس دستور روسيا الاتحادية والقوانين الفيدرالية

ومراسيم وأوامر رئيس روسيا الاتحادية وتشريعات وقرارات البرلمان الروسي فضلاً عن القوانين الاتحادية للسلطة التنفيذية.

علاوة على ذلك، دعم الأعلام و تحليل المعلومات من اجل تحقيق الإستراتيجية المقدمة تحت رعاية وتنسيق مجلس الأمن الروسي، فضلاً عن توفير المعلومات ذات العلاقة بمؤسسات الدولة والمؤسسات العلمية للدولة مع استخدام (المراكز الموزعة) والتي تعمل بالتنسيق الواحدة مع الأخرى.

سيكون من الضروري ومن اجل تطوير المراكز في المدى المتوسط التغلب على التخلف التكنولوجي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية والتي تسهم في تحديد حالة الأمن القومي. علاوة على تطوير الأمن المعلوماتي إلى أنظمة الإدارة الحكومية والعسكرية وأنظمة الإدارة المتعلقة بالمنتجات الخطرة على البيئة والمواقع المهمة، فضلاً عن تهيئة الظروف الملائمة لتوحيد البنية التحتية الوطنية للمعلومات مع الأنظمة والشبكات العالمية للمعلوماتية.

ويتم مواجهة تهديدات الأمن المعلوماتي في سياق هذه الإستراتيجية من خلال تحسين أنظمة امن المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية للبنية التحتية المهمة والمنشآت ذات الخطورة العالية لروسيا، فضلاً عن زيادة مستوى الحماية لأنظمة التعاون والأفراد والمعلومات وإيجاد نظام موحد لنظام المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية من اجل دعم نظام الأمن القومي.

كما يتم تطوير وتحقيق الكفاءة والتدابير الطويلة الأمد من اجل منع تهديدات الأمن القومي في المناطق الفيدرالية من قبل الأجهزة الاتحادية للسلطة التنفيذية وبالتعاون مع مؤسسات الدولة لروسيا الاتحادية وتحت رعاية وتنسيق حكومة روسيا الاتحادية.

أن مراقبة تنفيذ هذه الإستراتيجية يتم في أطار تقديم تقرير سنوي من قبل الأمين العام لمجلس الأمن الروسي إلى رئيس روسيا الاتحادية فيما يتعلق بحالة الأمن القومي وإجراءات تعزيزها.

المحور الثالث عشر: المؤشرات الرئيسة لحالة الأمن القومي

يتم تحديد المؤشرات الرئيسة لحالة الأمن القومي من اجل تقييم مستوى الأمن القومي ويتضمن ما يأتي: مستوى البطالة(النسبة المئوية بين السكان الفاعلين اقتصادياً) ومستوى المعامل العشري (الارتباط بين الدخل الأعلى والأدنى للسكان) ومعدل نمو أسعار المستهلك ومستوى الدين الحكومي الداخلي والخارجي بوصفها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى التحديث السنوي للأسلحة والمعدات العسكرية المتخصصة، ومستوى حجم الكوادر العسكرية والهندسية والفنية. كما يمكن جرد قائمة المؤشرات الأساسية للأمن القومي بشكل أكثر دقة ووفقاً لنتائج رصد حالة الأمن القومي. ومن المتوقع أن يكون تحقيق إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية لعام 2020 عاملاً دافعاً لتطوير الاقتصاد الوطني وتحسين نوعية حياة الروس وضمان الاستقرار السياسي داخل المجتمع وتعزيز مستوى الدفاع الوطني وأمن الدولة والقانون والنظام وتعزيز القدرة التنافسية والمكانة الدولية لها.

البـاب الثالـث

العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية

لقد تم الموافقة عليها وصدرت على شكل وثيقة رسمية من قبل الرئاسة الروسية في شباط من عام 2010. وتم ترجمتها من قبل الباحث.

المحور الأول: الأحكام العامة:

تعد العقيدة العسكرية الروسية (التي سيشار إليها من الآن فصاعداً العقيدة العسكرية) واحدة من وثائق التخطيط الاستراتيجي الأساسية في روسيا الاتحادية وتؤسس لنظام من الرؤى وتم تبنيتها رسمياً في الدول الروسية من اجل الاستعداد للدفاع المسلح والحماية العسكرية لروسيا الاتحادية.

تأخذ العقيدة العسكرية بنظر الاعتبار الأحكام الأساسية الواردة في العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية الصادرة في عام 2000، ومفهوم التطور الاقتصادي الاجتماعي الطويل الأمد لروسيا الاتحادية حتى عام 2020، والأحكام الواردة في مفهوم السياسة الخارجية لروسية الاتحادية لعام 2008، والعقيدة البحرية لروسيا الاتحادية حتى عام 2020.

يتشكل الأساس القانوني للعقيدة العسكرية من دستور روسيا الاتحادية والمبادئ العامة المدركة ومعايير القانون الدولي والمعاهدات التي عقدتها روسيا الاتحادية في مجال الدفاع والسيطرة على التسلح ونزع التسلح والقوانين الدستورية الاتحادية والقوانين الاتحادية والوثائق القانونية التشريعية لرئاسة روسيا الاتحادية وحكومة روسيا الاتحادية.

تجسد العقيدة العسكرية حرص روسيا الاتحادية على توظيف الأدوات السياسية والدبلوماسية والقانونية والاقتصادية والبيئية والمعلوماتية والعسكرية والأدوات الأخرى بهدف حماية المصالح القومية لروسيا الاتحادية ومصالح حلفائها.

لقد وردت أحكام العقيدة العسكرية في الرسالة التي وجهها رئيس روسيا الاتحادية إلى الجمعية الاتحادية الروسية ويمكن تكييفها ضمن إطار التخطيط الاستراتيجي في المجال العسكري (التخطيط العسكري).

إن تنفيذ العقيدة العسكرية يتم تحقيقه من خلال مركزية سيطرة الدولة على المجال العسكري ويتم ذلك طبقاً للتشريعات الاتحادية والقوانين المشرعة من قبل رئيس روسيا الاتحادية، وحكومة روسيا الاتحادية والهيئات الاتحادية للسلطة التنفيذية.

لقد تم توظيف المفاهيم الأساسية الآتية في العقيدة العسكرية وهي كما يأتي:

1- **الأمن العسكري لروسيا الاتحادية:** (والذي سيشار إليه من الآن فصاعداً بالأمن العسكري). يتمثل في حماية المصالح الحيوية المهمة للأفراد والمجتمع والدولة ضد التهديدات العسكرية الداخلية والخارجية والمرتبطة بعملية توظيف أو تهديد القوة العسكرية والتي تتميز بمواجهة التهديد العسكري أو القدرة على مواجهة هكذا تهديد.

2- **الخطر العسكري:** ويتمثل في التفاعلات داخل الدولة أو بين الدول والتي تتميز بمجموعة من العوامل يكون لها القدرة وتحت ظروف معينة إلى الدفع باتجاه ظهور التهديد العسكري.

3- **التهديد العسكري:** ويتمثل في التفاعلات داخل أو الدول والتي تتميز بالاحتمالية الواقعية لاندلاع الصراع المسلح بين الأطراف المعارضة أو المستوى العالي من الاستعداد لدولة معينة (مجموعة من الدول) أو المنظمات الانفصالية من خلال العمل على توظيف القوة العسكرية (العنف العسكري).

4- **الصراع العسكري:** ويتمثل بالقرار الداخلي أو التناقضات بين الدول وتتضمن استخدام القوة العسكرية (يتألف المفهوم من كل أنواع المواجهات المسلحة وبضمنها الحروب الواسعة والإقليمية والمحلية والصراعات المسلحة).

5- **الصراع المسلح:** هو صراع مسلح على نطاق محدود بين الدول (صراع دولي مسلح) أو بين الأطراف المتعارضة ضمن إقليم الدولة الواحدة (الصراع المسلح الداخلي).

6- **الحرب المحلية:** وهي حرب بين دولتين أو أكثر والتي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وعسكرية محدودة، ويكون العمل العسكري على حدود الدول المتحاربة والتي توثر بشكل أساسي على المصالح الإقليمية والاقتصادية والسياسية والمصالح الأخرى للدول المعنية فقط.

7- **الحرب الإقليمية:** هي الحرب التي يشترك فيها دولتين أو أكثر في المنطقة نفسها ويتم كسبها من قبل القوات المسلحة الوطنية أو بالتحالف ويتم فيها توظيف الوسائل التقليدية والنووية في الهجوم على الأقاليم في هذه المنطقة والمياه المرتبطة بها والمجال الجوي (الفضاء الخارجي)، وفوق كل هذا فان الأطراف تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وعسكرية مهمة.

8- **الحرب واسعة النطاق:** وهي الحرب التي تتم بين تحالفات من الدول أو دول المجتمع الدولي الرئيسة والتي تسعى فيها الأطراف إلى تحقيق أهداف سياسية وعسكرية جذرية. إن الحرب واسعة النطاق من المحتمل أن تأتي نتيجة تصعيد الصراع المسلح أو الحرب المحلية أو الإقليمية في العالم. وسوف يتطلب ذلك تحشيد كل القوى والموارد المادية والمعنوية المتاحة للدول المشاركة.

9- **السياسة العسكرية:** هي النشاط الذي تقوم به الدول لتنظيم وتفعيل الحراسة والدفاع الأمني لروسيا الاتحادية ومصالح حلفائها أيضاً.

10- **التنظيم العسكري للدولة:**(والذي سيشار إليه من الآن فصاعداً بالتنظيم العسكري) هو مجموعة هيئات الدولة العسكرية والقيادة والسيطرة والقوات المسلحة والوكالات(والتي سيشار إليها من الآن فصاعداً بالقوات المسلحة والقوات الأخرى) والتي تعمل على وضع قواعدها وتنفذ نشاطاتها باستخدام الطرق العسكرية وأجزاء من منتجات البلد والجوانب العلمية التي تشترك بشكل فاعل في أعداد الدفاع المسلح لروسيا الاتحادية.

11- **التخطيط العسكري:** هو تحديد الإجراءات والطرق لتحقيق الأهداف والمهام المرتبطة بتطوير التنظيم العسكري والتطور المنظماتي وتطور القوات المسلحة والقوات الأخرى لتوظيفهم وتزويدهم بالدعم الشامل.

المحور الثاني: الأخطار العسكرية والتهديدات العسكرية لروسيا الاتحادية

إن التطور العالمي في المسرح الراهن يتميز بإضعاف المواجهة الإيديولوجية وتخفيض مستوى التأثير الاقتصادي والسياسي والعسكري لدول معينة (مجموعة من الدول) والتحالفات وتأثير الدول الأخرى التي تطمح إلى تحقيق الهيمنة والاستقطاب التقديري وعولمة العمليات المتنوعة.

لقد بقيت العديد من الصراعات الإقليمية من دون معالجة. إن هنالك ميلاً مستمراً باتجاه الحل العسكري القومي لهذه الصراعات. كما أن تركيبة الأمن الدولي الحالي وبضمنها الآليات القانونية الدولية لها لا تضمن الأمن المتساوي لجميع الدول.

وهذا يعني بأنه على رغم من تراجع الميل إلى الولوج في حرب واسعة النطاق تستخدم فيها الوسائل التقليدية للهجوم وزوال عملية استخدام

الأسلحة النووية ضد روسيا الاتحادية فان عدد مجالات الأخطار العسكرية لروسيا الاتحادية قد تعاظمت.

تتمثل الأخطار العسكرية الخارجية الرئيسة بما يأتي:

1- الرغبة في وقف إمكانيات القوة لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي على تنفيذ مهمات عالمية التي تمثل خرقاً لمعايير القانون الدولي وتوسيع البنى التحتية العسكرية للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي بالقرب من الحدود الروسية وبضمنها توسيع الكتلة.

2- محاولات تقويض الاستقرار في الدول فرادى والمناطق وتقويض الاستقرار الاستراتيجي.

3- نشر قوات الدول الأجنبية (مجموعة من الدول) على أقاليم الدول بمحاذاة روسيا الاتحادية وحلفائها وفي المياه المتاخمة.

تتمثل الأخطار العسكرية الداخلية الرئيسية في ما يأتي:

1- المحاولات الهادفة إلى تغيير التركيبة الدستورية لروسيا الاتحادية بالقوة.

2- تقويض السيادة وانتهاك الوحدة والتكامل الإقليمي لروسيا الاتحادية.

3- تمزيق وظائف هيئات سلطة الدولة والمنشآت العسكرية والبنية المعلوماتية لروسيا الاتحادية.

وتتمثل التهديدات العسكرية الرئيسة بما يأتي:

1- التدهور الكبير في الوضع السياسي العسكري (التفاعلات داخل الدولة) وتهيئة الظروف لتوظيف القوة العسكرية.

2- تعطيل عمليات أنظمة الدولة والقيادة والسيطرة العسكرية لروسيا الاتحادية وتدمير عمل قواتها النووية الإستراتيجية وأنظمة الإنذار المبكر للصواريخ وأنظمة مراقبة المجال الجوي ومنشآت تخزين الذخائر النووية

ومنشآت الطاقة النووية ومنشآت الصناعة الذرية والكيميائية والمنشآت الخطرة المحتملة الأخرى.

3- تشكيل وتدريب التشكيلات المسلحة الغير قانونية وأنشطتها على إقليم روسيا الاتحادية أو على أقاليم حلفائها.

4- استعراض القوات المسلحة لأغراض استفزازية من خلال المناورات على أقاليم الدول المتاخمة لروسيا الاتحادية وحلفائها.

5- تصعيد نشاط القوات المسلحة للدول فرادى (أو مجموعة من الدول) من خلال التوظيف الجزئي أو الكامل وتحويل هيئات هذه الدول والقيادة والسيطرة إلى ظروف العمليات خلال أوقات الحرب.

6- تتميز الصراعات العسكرية بأهدافها، وطرقها ووسائلها لإنجاز هذه الأهداف، نطاق وزمان الأعمال العسكرية، أشكال وطرق الصراع المسلح والمعدات العسكرية التي يتم توظيفها.

إن الخصائص المميزة للصراعات العسكرية المعاصرة تتمثل بالآتي:

1- التوظيف المتكامل للقوة والقوات العسكرية والموارد غير العسكرية.

2- التوظيف الشامل للأسلحة وأنظمة الأدوات العسكرية التي ترتكز على المبادئ المتغيرة الجديدة والتي تناظر الأسلحة النووية من حيث الفاعلية.

3- توسيع نطاق توظيف القوات المسلحة والمصادر العاملة في الفضاء والغلاف الجوي.

4- تعاظم دور الحرب المعلوماتية.

5- تخفيض معامل الزمن في عملية الاستعداد للقيام بالعمليات العسكرية.

6- زيادة سرعة القيادة والسيطرة نتيجة التحول في الأنظمة العمودية المحددة للقيادة والسيطرة شبه العالمية لأنظمة القيادة والسيطرة للقوات والتسليح.

7- إيجاد المناطق الدائمة للعمليات العسكرية على أقاليم الأطراف المتحاربة .

تتمثل مميزات الصراعات العسكرية الحديثة بما يأتي:

1- عدم القدرة على التنبؤ بظهورها.

2- بروز حلقة واسعة من الأهداف العسكرية والسياسية والاقتصادية والإستراتيجية والأهداف الأخرى.

3- نمو دور أنظمة الأسلحة الحديثة المتطورة الفاعلة وإعادة تنظيم دور الأطر المتنوعة للصراع المسلح.

4- التنفيذ المسبق لتدابير الحرب المعلوماتية بهدف تحقيق الأهداف السياسية من دون توظيف القوة العسكرية.

إن الصراعات العسكرية تتميز بالسرعة والانتقالية والتدمير الكبير للأهداف المستهدفة والسرعة في مناورة القوات العسكرية والقوة النارية وتوظيف مجموعات قتالية متنوعة، وسوف يكون امتلاك المبادرة الإستراتيجية وحفظ الدولة والقيادة والسيطرة العسكرية وتامين السيطرة على البر والبحر والجو والغلاف الجوي عناصرها حاسمة بتحقيق الأهداف.

كما أن الأعمال العسكرية سوف ترمز إلى زيادة الدقة الكبيرة والالكترونية والليزر والأسلحة الكاتمة وأنظمة السيطرة الحاسوبية والطائرات بدون طيار والأسلحة البحرية الدقيقة والروبوتات الموجهة لنماذج الأسلحة والأدوات العسكرية.

ستبقى الأسلحة النووية عنصراً مهماً في منع اندلاع الصراع العسكري النووي والصراعات العسكرية التي يتم فيها استخدام الوسائل التقليدية للهجوم (سواء كانت حرب واسعة النطاق أم حرب إقليمية).

وفي حالة اندلاع الصراع المسلح الذي يتم فيه توظيف الوسائل التقليدية للهجوم (سواء كانت حرب واسعة النطاق أم حرب إقليمية) وتعريض وجود الدولة للخطر، فان امتلاك الأسلحة النووية من المحتمل أن يؤدي إلى صراع عسكري ومن ثم يتطور إلى صراع عسكري نووي.

المحور الثالث: السياسة العسكرية لروسيا الاتحادية

تتحدد المهام الأساسية للسياسة العسكرية لروسيا الاتحادية من قبل رئيس روسيا الاتحادية طبقاً للتشريعات الاتحادية وإستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية حتى عام 2020 والعقيدة العسكرية الحالية.

تهدف السياسة العسكرية لروسيا الاتحادية إلى منع سباق التسلح وردع ومنع الصراعات المسلحة وتحسين التنظيم العسكري، وتشكيل طرق توظيف القوات المسلحة الأخرى، ووسائل الهجوم بهدف الدفاع عن الأمن لروسيا الاتحادية ومصالح حلفائها.

إن روسيا الاتحادية تهدف إلى ردع ومنع الصراعات العسكرية.

تؤمن روسيا الاتحادية الاستعداد الدائم للقوات المسلحة والقوات الأخرى لردع ومنع الصراعات المسلحة وتوفير الحماية المسلحة لروسيا الاتحادية وحلفائها طبقاً لمعايير القانون الدولي والمعاهدات التي عقدتها روسيا الاتحادية.

إن المهمة الأساسية لروسيا الاتحادية هي منع الصراع العسكري النووي أو أي نوع مماثل للصراعات المسلحة الأخرى.

تتمثل المهام الأساسية لروسيا الاتحادية في ردع ومنع الصراعات المسلحة بما يأتي:

1- تقييم والتنبؤ بتطور الوضع السياسي العسكري على المستوى الإقليمي والعالمي وحالة العلاقات التفاعلية الداخلية في الإطار السياسي والعسكري الذي يعمل على توظيف الأنظمة التقنية الحديثة والتكنولوجيا المعلوماتية.

2- تحييد الإخطار العسكرية المحتملة والتهديدات العسكرية باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والوسائل غير العسكرية الأخرى.

3- صيانة الاستقرار الاستراتيجي وإمكانية الردع النووي وفق مستوى معقول.

4- صيانة القوات المسلحة والقوات الأخرى وفق مستوى من الاستعداد للتوظيف الحربي.

5- تعزيز نظام الأمن الجماعي ضمن إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي وبناء إمكانياتها لتكثيف التعاون في مجال الأمن الدولي في إطار كمونولث الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وتطوير العلاقات في هذا الإطار مع المنظمات الأخرى (الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي).

6- توسيع دائرة الدول الشريكة وتطوير التعاون معها استناداً قاعدة المصالح المشتركة في إطار تعزيز الأمن الدولي طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأخرى للقانون الدولي.

7- الالتزام بالمعاهدات الدولية في إطار الحد من تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية.

8- عقد وتنفيذ الاتفاقيات في إطار السيطرة على التسلح وتنفيذ التدابير بهدف تعزيز الثقة المتبادلة.

9- إيجاد الآليات لتنظيم التعاون الثنائي والمتعدد في إطار الدفاع العسكري.

10- المشاركة في نشاط حفظ السلام الدولي لاسيما تحت رعاية الأمم المتحدة وفي إطار التعامل مع المنظمات الدولية.

11- المشاركة في الصراع ضد الإرهاب الدولي، وتوظيف القوات المسلحة والقوات الأخرى.

إن المهام الأساسية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في أوقات السلام وخلال مدة التهديد متوسط المدى من العدوان في أوقات الحرب.

إن روسيا الاتحادية تأخذ بنظر الاعتبار الشرعية لتوظيف القوات المسلحة والقوات الأخرى بهدف رد العدوان ضدها وحلفائها وصيانة (استعادة) السلام طبقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الهياكل الأمنية الجماعية الأخرى، ولضمان حماية مواطنيها الذين يقيمون خارج حدود روسيا الاتحادية طبقاً للمبادئ العامة المعترف بها ومعايير القانون الدولي والمعاهدات الدولية لروسيا الاتحادية.

يتأثر توظيف القوات المسلحة والقوات الأخرى في أوقات السلام طبقاً للقرار الذي يتخذه رئيس روسيا الاتحادية وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في التشريعات الاتحادية.

تعد روسيا الاتحادية الهجوم على أي دولة عضو في الاتحاد أو أي عمل يتم فيه توظيف القوة العسكرية ضدها عملاً عدوانياً ضد دول الاتحاد وسوف تنفذ تدابير انتقامية.

تعد روسيا الاتحادية الهجوم المسلح على إحدى الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي عدوان ضد كل الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وفي حالة قيام ذلك فأنها سوف تتخذ التدابير اللازمة

طبقاً لمعاهدة الأمن الجماعي. وفي سياق عملية تنفيذ تدابير الردع الإستراتيجية لروسيا الاتحادية التي تتميز بطبيعة القوة، فان ذلك يتم من خلال توظيف الأسلحة الدقيقة.

تحتفظ روسيا الاتحادية بحق توظيف الأسلحة النووية في عملية الاستجابة لتوظيف الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل ضدها وحلفائها، في حالة العدوان ضد روسيا الاتحادية الذي يستخدم فيه الأسلحة التقليدية لاسيما عندما يتعرض وجود الدولة إلى تهديد.

إن قرار استخدام الأسلحة النووية يتم اتخاذه من قبل رئيس روسيا الاتحادية.

كما أن انجاز المهام التي تواجهها القوات المسلحة والقوات الأخرى يتأثر ويتم تنظيمه طبقاً لخطة توظيف القوات المسلحة لروسيا الاتحادية وخطة تعبئة القوات المسلحة لروسيا الاتحادية، والأوامر والتوجيهات التي تصدرها القيادة العليا برئاسة القوات المسلحة لروسيا الاتحادية، وغيرها من التشريعات القانونية الأخرى لروسيا الاتحادية ووثائق التخطيط الاستراتيجي المرتبطة بالإطار الدفاعي.

تحدد روسيا الاتحادية القوات التي ستكون ضمن قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي للمشاركة في عمليات حفظ السلام استناداً إلى قرار مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي بهدف مواجهة السريعة للتهديدات العسكرية للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، كما أن القيام بالمهام يتم تحديده من قبل مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي وتوظيفها طبقاً للإجراءات التي

تم تطويرها في الاتفاقية حول إجراءات التطور العملياتي والتوظيف والدعم الشامل لمنظمة الأمن الجماعي لأسيا الوسطى والنشر السريع للقوات الجماعية.

من اجل تنفيذ عمليات حفظ السلام تحت ميثاق الأمم المتحدة أو تحت تفويض كومونولث الدول المستقلة فان روسيا الاتحادية تقوم بتجهيز القوات طبقاً للإجراءات التي يتم تحديدها من قبل التشريعات الاتحادية والمعاهدات الدولية لروسيا الاتحادية.

انطلاقاً من حماية مصالح روسيا الاتحادية ومواطنيها وصيانة الأمن والسلام الدوليين، فانه يمكن استخدام تشكيلات القوات المسلحة لروسيا الاتحادية عملياتها خارج روسيا الاتحادية طبقاً للمبادئ المعترف بها ومعايير القانون الدولي والمعاهدات الدولية لروسيا الاتحادية والتشريعيات الاتحادية.

إن المهام الأساسية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في أوقات السلام هي كما يأتي:

1- الدفاع عن سيادة روسيا الاتحادية ووحدتها وعدم خرق إقليمها.

2- ضمان الردع الاستراتيجي وبضمنها منع الصراعات العسكرية.

3- صيانة الهياكل وحالة القتال والاستعداد للتعبئة وتدريب القوات النووية الإستراتيجية، والقوات والموارد التي تدعم وظيفتهم وأنظمة القيادة والسيطرة وفق مستوى يضمن توجيه ضربة تلحق الأضرار المطلوبة في المعتدي مهما تكن الظروف المحيطة.

4- تقديم التحذير في الوقت المناسب إلى القائد الأعلى نيابة عن القوات المسلحة لروسيا الاتحادية عن أي هجوم جوي أو فضائي أو إخطار هيئات الدولة العسكرية والإدارة العسكرية والقوات حول الأخطار العسكرية والتهديدات العسكرية.

5- صيانة قدرة القوات المسلحة والقوات الأخرى على نشر مجموعات من القوات المسلحة في وقت قياسي لمواجهة ظهور الأخطار الإستراتيجية المحتملة وإدامة الاستعداد للاستخدام الحربي.

6- ضمان أن يكون الدفاع الجوي من المنشآت العسكرية الأهم لروسيا الاتحادية، والاستعداد لصد القصف بوسائل الهجوم الجوي والقضائي.

7- نشر وصيانة مجموعات الأقمار الصناعية الفضائية التي تدعم نشاطاتها القوات المسلحة لروسيا الاتحادية.

8- حماية منشآت العسكرية المهمة والدولة، المنشآت المرتبطة بالاتصالات والحمولات الخاصة.

9- صيانة البنية التحتية لإقليم روسيا الاتحادية وإعداد خطوط الاتصالات للأغراض الدفاعية وبضمنها تشييد وتحديث المنشآت ذات الأغراض الخاصة، وإعادة تجديد الطرق السريعة للأغراض الدفاعية بشكل كبير.

10- حماية مواطني روسيا الاتحادية القاطنين خارج روسيا الاتحادية من الهجمات المسلحة

11- المشاركة في عمليات صيانة الأمن والسلام الدوليين وتبني التدابير اللازمة لتفادي تهديد السلام وكبح أعمال العدوان (انتهاك السلام) استناداً إلى قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة أو الهيئات الأخرى المخولة رسمياً لاتخاذ القرارات طبقاً للقانون الدولي.

12- مكافحة القرصنة وضمان تامين الشحن بالسفن.

13- ضمان الأمن للنشاطات الاقتصادية لروسيا الاتحادية في أعالي البحار.

14- مكافحة الإرهاب.

15- الاستعداد لتنفيذ تدابير الدفاع الإقليمي والدفاع المدني.

16- المشاركة في حماية النظام العام وحراسة الأمن العام.

17- المشاركة في عملية التخلص من حالات الطوارئ وإصلاح المنشآت ذات الأغراض الخاصة.

18- المشاركة في تامين حالة الطوارئ.

تكمن المهام الرئيسية للقوات المسلحة والقوات الأخرى خلال التهديد العدواني المباشر في ما يأتي:

1- اتخاذ مجموعة من التدابير الإضافية التي تهدف إلى تخفيض مستوى التهديد العدواني وزيادة مستوى القتال واستعداد تعبئة القوات المسلحة والقوات الأخرى بهدف تنفيذ عملية التعبئة والانتشار الاستراتيجي.

2- صيانة إمكانية الردع النووي إلى مستوى ثابت من الاستعداد.

3- المشاركة في صيانة النظام القانوني العسكري.

4- الإيفاء بالالتزامات الدولية لروسيا الاتحادية المرتبطة بالدفاع الجماعي، وصد أو منع الهجوم المسلح على الدول الأخرى الذي يكون استجابة لطلب موجه إلى روسيا الاتحادية طبقاً للقانون الدولي.

إن المهام الأساسية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في أوقات الحرب هي صد العدوان ضد روسيا الاتحادية وحلفائها وتوجيه ضربة ودحر القوات المعتدية وإجبارهم على وقف اعتداءاتهم وبالشكل الذي ينسجم مع مصالح روسيا الاتحادية وحلفائها.

المحور الرابع: تطوير التنظيم العسكري

البناء التنظيمي وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى

تتمثل المهام الأساسية المتعلقة بتطوير التنظيم العسكري بما يأتي:

1- معالجة الهيكل والتشكيل وتعزيز مرتكزات التنظيم العسكري بالشكل الذي ينسجم مع مهامها في أوقات السلام خلال مدة التهديد العدواني المباشر، وفي أوقات الحرب يجب الأخذ بنظر الاعتبار تخصيص الكمية الكافية من الموارد المالية والمادية والموارد المادية لتحقيق هذه الأغراض.

إن الكمية والجدول الزمني الذي تم تخطيطه من اجل تخصيص الموارد المشار إليها تم ذكرها في وثائق التخطيط والتطوير الاقتصادي الاجتماعي الطويل الأمد لروسيا الاتحادية.

2- زيادة فاعلية وأمن وظيفة أنظمة الدولة والإدارة العسكرية.

3- تحسين نظام الدفاع الجوي وانتشاء نظام الدفاع الفضائي الجوي لروسيا الاتحادية.

4- تحسين التخطيط العسكري.

5- تحسين الدفاع الإقليمي والدفاع المدني.

6- تحسين نظام حفظ الموارد التعبوية وبضمنها مخزونات التسليح والمعدات العسكرية والمتخصصة والموارد المادية والتقنية.

7- زيادة فاعلية وظيفة أنظمة العمليات وصيانة التسليح والأدوات العسكرية والمتخصصة.

8- إيجاد البنى المتكاملة للدعم المادي التقني والاجتماعي والطبي والعلمي للقوات المسلحة والقوات الأخرى، علاوة على التعليم العسكري وكوادر المؤسسات التدريبية.

9- تحسين الدعم المعلوماتي للقوات المسلحة والقوات الأخرى.

10- تعزيز مكانة الخدمة العسكرية وإعداد مواطني روسيا الاتحادية لها بكل الوسائل.

11- دعم التعاون العسكري السياسي والتقني بين روسيا الاتحادية والدول الأجنبية.

إن الأولويات الرئيسة لتطوير المؤسسة العسكرية تتمثل بما يأتي:

1- تحسين نظام إدارة المؤسسة العسكرية وزيادة فاعلية وظيفتها.

2- تطوير القاعدة التعبوية للمؤسسة العسكرية ودعم الانتشار التعبوي للقوات المسلحة والقوات الأخرى.

3- ضمان المستوى الضروري من المتطوعين والمعدات ودعم التشكيلات الكبيرة للاستعداد الدائم والوحدة العسكرية والتشكيلات الأخرى وتوفير مستوى التدريب اللازم لهم.

4- تحسين نوعية الكادر التدريبي والتعليم العسكري وزيادة الإمكانية العسكرية العلمية.

تكمن المهمة الرئيسة في البناء التنظيمي وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى في تطوير الهيكل والتراكيب والقوة بالشكل الذي يمكنها من القدرة على التنبؤ بالتهديدات العسكرية ومكوناتها وطبيعة الصراعات العسكرية والمهام الحالية والطويلة الأمد في أوقات الحرب، و الأوضاع والإمكانيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والتقنية العسكرية.

إن البناء والتطور المؤسساتي للقوات المسلحة والقوات الأخرى لروسيا الاتحادية ينطلق من الضرورة الآتية:

1- تحسين الهيكل المؤسسي والتجنيد وصنوف الخدمة والأسلحة القتالية للقوات المسلحة والقوات الأخرى وتعزيز القوة الثابتة للجنود والوحدات القتالية بهدف الانتشار التعبوي للقوات المسلحة والقوات.

2- ضمان الترابط المنطقي للاستعداد الدائم للتشكيلات العسكرية والوحدات القتالية بهدف الانتشار التعبوي للقوات المسلحة والقوات.

3- تحسين نوعية التدريب العملياتي والقتالي والخاص والتعبوي.

4- تحسين التعاون بين صنوف القوات المسلحة والأسلحة الساندة للقوات والقوات الأخرى.

5- ضمان التكامل والتنسيق في تطور الأنظمة التكنولوجية واللوجستية والأشكال الأخرى للقوات المسلحة والقوات الأخرى، علاوة على أنظمة التعليم والتدريب العسكري والكادر التدريبي والعلوم العسكرية.

6- أعداد الجنود ذو الخبرة العالية والذين يكرسون جهدهم لخدمة الوطن وتعزيز مكانة الخدمة العسكرية.

يتم تحقيق متطلبات المهمة الرئيسة للبناء المؤسسي وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى بالوسائل الآتية:

1- تشكيل وتنفيذ السياسة العسكرية بشكل راسخ.

2- تقديم الدعم العسكري والاقتصادي الفاعل والتحويل الكافي للقوات المسلحة والقوات الأخرى.

3- تحسين المستوى النوعي للمجمع الصناعي الدفاعي.

4- ضمان الوظيفة الموثوقة لنظام القيادة والسيطرة للقوات المسلحة والقوات الأخرى في أوقات السلام وخلال التهديد العدواني المباشر في أوقات الحرب.

5- ضمان القدرات الاقتصادية للبلد لمواجهة احتياجات القوات المسلحة والقوات الأخرى.

6- صيانة القاعدة التعبوية في الظروف التي يمكنها من ضمان الانتشار التعبوي والاستراتيجي للقوات المسلحة والقوات الأخرى.

7- إيجاد قوات الدفاع المدني ذات الاستعداد الدائم والقادرة على أداء وظائفها في أوقات السلام خلال مدة التهديد العسكري المباشر في أوقات الحرب.

8- تحسين نظام القواعد العسكرية للقوات المسلحة والقوات الأخرى وبضمنها القواعد العسكرية خارج إقليم روسيا الاتحادية طبقاً للمعاهدات الدولية التي عقدتها روسيا الاتحادية والتشريع الاتحادي.

9- إيجاد النظام التراتبي للبنى التحتية العسكرية في الجوانب الإستراتيجية والعملياتية.

10- الحفاظ على الموارد التعبوية في القادم من الزمن.

11- جعل أعداد المؤسسات التعليمية العسكرية في أفضل حال للتعليم العسكري بالتوافق من المؤسسات التعليمية للدولة الاتحادية لاسيما التعليم المهني العالي حيث يتم تدريب مواطني روسيا الاتحادية في برامج التدريب العسكرية علاوة على تسليحهم بأحدث المعدات المادية والتقنية.

12- زيادة مستوى الدعم الاجتماعي للجنود والمواطنين المتقاعدين من الخدمة العسكرية وعوائلهم، علاوة على أعضاء القوات المسلحة والقوات الأخرى.

13- تنفيذ الضمانات الاجتماعية للجنود والمنصوص عليها في التشريعات الاتحادية والمواطنين المتقاعدين من الخدمة العسكرية وعوائلهم وتحسين مستوى معيشتهم.

14- تحسين نظام التجنيد للجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية سواء كانوا جنود حاليين أم جنود في طور التطوع وبالشكل الذي يضمن القدرة القتالية للتشكيلات العسكرية الواسعة والوحدات العسكرية للقوات المسلحة والقوات الأخرى التي يقوم بتنفيذها بشكل أساسي من قبل الجنود الرسميون.

15- تعزيز مستوى التنظيم والقانون والنظام وتخصص القوات، علاوة على منع وإيقاف ظهور الفساد.

16- تحسين مشروعات التدريب والتعليم الوطني العسكري للمواطنين.

17- ضمان تبصير الدولة والمواطنين بنشاطات الهيئات التنفيذية الاتحادية ومراجع الهيئات التنفيذية لروسيا الاتحادية في الإطار الدفاعي.

المحور الخامس: التخطيط العسكري

يمثل التخطيط العسكري الرؤية التنظيمية والتنفيذية لتنفيذ التدابير التي تطور المؤسسة العسكرية والبناء التنظيمي وتطور القوات المسلحة والقوات الأخرى واستخدامها الفاعل والذي يمثل التنسيق بين الجدول الزمني والموارد.

إن المهام الأساسية للتخطيط العسكري هي الآتي:

1- تحديد التدابير والمهام والأهداف التنسيقية للبناء المؤسسي وتطوير القوات العسكرية والقوات الأخرى واستخدامها، علاوة على تطوير القاعدة العلمية والتقنية والتصنيعية والتكنولوجية.

2- اختبار المجالات الأفضل للبناء المؤسسي وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى وأشكال وطرق استخدامها استناداً إلى تطور الموقف السياسي

العسكري والأخطار العسكرية والتهديدات العسكرية ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي لروسيا الاتحادية.

3- تحقيق الترابط بين موارد الدعم للقوات المسلحة والقوات الأخرى ومهام بنائهم التنظيمي والتطور والاستخدام.

4- صيانة وثائق التخطيط القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى والأخذ بنظر الاعتبار نتائج انجاز الخطط للبناء التنظيمي وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى.

5- تنظيم الإشراف على انجاز خطط البناء التنظيمي وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى.

6- ضمان الترابط الزمني لوثائق التخطيط العسكري.

إن التخطيط العسكري يكون طبقاً لقانون التخطيط العسكري في روسيا الاتحادية.

المحور السادس: الدعم العسكري والاقتصادي للدفاع

تكمن المهمة الأساسية للدعم الاقتصادي والعسكري للدفاع في إيجاد الظروف للتنمية الراسخة وصيانة الإمكانيات الاقتصادية العسكرية والتقنية العسكرية إلى المستوى الضروري لتنفيذ السياسة العسكرية والاستجابة الموثوقة للاحتياجات للبناء التنظيمي في أوقات السلام خلال مدة التهديد العدواني المباشر في أوقات الحرب.

تتمثل مهام الدعم الاقتصادي العسكري للدفاع في ما يأتي:

1- تحقيق مستوى من الدعم المالي والمادي الكافي للمؤسسة العسكرية لتحقيق الأهداف الموضوعة.

2- ترشيد الاتفاق الدفاعي وضمان التخطيط العقلاني وتوزيع الموارد المالية والمادية التي تهدف إلى دعم المؤسسة العسكرية وزيادة فاعلية استخدامها.

3- تقديم الدعم من خلال الموارد الكافية وفي الوقت المناسب بهدف انجاز الخطط (البرامج) للبناء التنظيمي وتطوير القوات المسلحة والقوات الأخرى لفرض الاستخدام والقتال والأعمال الخاصة والتدريب التعبوي والمتطلبات الأخرى للمؤسسة العسكرية.

4- تركيز الموارد العلمية والمالية والمادية التقنية بهدف تهيئة الظروف لتجهيزهم بالمعدات العسكرية وإعادة تجهيزهم للقوات العسكرية والقوات الأخرى.

5- ضمان التكامل بين القطاعات المدنية والعسكرية للاقتصاد في مجالات معينة للإنتاج وتنسيق النشاطات الاقتصادية العسكرية بهدف دعم الدفاع.

6- توفير الحماية القانونية للاستخدام العسكري والاستخدام الخاص والاستخدام المزدوج بوصفها نتيجة للنشاطات العقلية.

7- انجاز التزامات روسيا الاتحادية طبقاً للمعاهدات الدولية والتي تم التوصل إليها في المجال العسكري والاقتصادي.

8- تسليح القوات المسلحة والقوات الأخرى بالأسلحة والمعدات العسكرية والمتخصصة.

إن الغاية الأساسية من تسليح القوات المسلحة والقوات الأخرى بالأسلحة والمعدات العسكرية والمتخصصة هو إيجاد وصيانة النظام المترابط والمتكامل للتسليح طبقاً لمهام وأغراض القوات المسلحة والقوات الأخرى وأشكالها وطرق استخدامها والإمكانيات الاقتصادية والتعبوية لروسيا الاتحادية.

وعليه تتمثل مهام تسليح القوات المسلحة والقوات الأخرى بالأسلحة والمعدات العسكرية والخاصة في ما يأتي:

1- التسليح الشامل (إعادة التسليح) بأحدث أنواع الأسلحة والمعدات المتخصصة للقوات النووية الإستراتيجية والاستعداد الدائم للتشكيلات الواسعة والوحدات العسكرية للقوات ذات الأغراض العامة وتشكيلات مكافحة الإرهاب والتشكيلات العسكرية الهندسية والتقنية والتشكيلات العسكرية والمتخصصة بتشييد الطرق وصيانتها بالطريقة التي تسمح بتفعيل استخدامها.

2- إيجاد أنظمة متعددة الوظائف للتسليح والمعدات العسكرية والمتخصصة وفق الأساسيات المعيارية.

3- تطوير القوات والموارد للحرب المعلوماتية.

4- تحسين نوعية وسائل التبادل المعلوماتي استناداً إلى استخدام احدث التكنولوجيا والمعايير الدولية، علاوة على المجال المعلوماتي الموحد للقوات المسلحة والقوات الأخرى بوصفها جزءاً من المجال المعلوماتي لروسيا الاتحادية.

5- ضمان الوحدة المالية والتقنية والمؤسساتية لأنظمة السلاح والقوات المسلحة والقوات الأخرى.

6- ابتكار الأنواع الجديدة من الأسلحة ذات الدقة العالية وتطوير الدعم المعلوماتي لهم.

7- ابتكار أنظمة الإدارة المعلوماتية الأساسية وجعلها تتكامل مع أنظمة القيادة والسيطرة للأسلحة والأنظمة الأوتوماتيكية لهيئات القيادة والسيطرة

على المستويات الإستراتيجية والإستراتيجية العملياتية والعملياتية والتكتيك العملياتي والتكتيكي.

إن القرارات العملياتية حول تطوير المعدات العسكرية والمعدات الخاصة والمتعلقة بتزويد الدول الأجنبية بأنواع جديدة من التسليح يتم اتخاذها من قبل حكومة روسيا الاتحادية.

أحكام الموارد المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى

تتم أحكام الموارد المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى ومخزوناتها وصيانتها في إطار أنظمة التكامل والتنسيق للدعم التقني واللوجستي.

إن المهام الأساسية لأحكام الموارد المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في أوقات السلام في تخزين المواد وتوفير الأماكن الضرورية وصيانة الموارد المادية التي تدعم الانتشار التعبوي والاستراتيجي للقوات وإجراء العمليات العسكرية (الذي يرتكز على الزمن المحدد لإدارة الاقتصاد والقطاعات الخاصة للاقتصاد والمؤسسات التصنيعية للعمل في ظروف الحرب) في ضوء الأوضاع المادية والجغرافية الإستراتيجية البارزة وإمكانيات نظام النقل.

إن المهمة الأساسية لتدبير المواد المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في أوقات التهديد العدواني المباشر هي التدبير الإضافي للموارد المادية للقوات طبقاً لمستويات ومعايير التجنيد في أوقات الحرب.

تتمثل المهام الرئيسة لتدابير الموارد المادية للقوات المسلحة والقوات الأخرى في أوقات الحرب بما يأتي:

1- توفير مخزونات الموارد المادية في ضوء أغراض مجموعات القوات والإجراءات والتوقيت الزمني للتشكيلات والمدة المتوقعة للعمليات العسكرية.

2- فقدان اقل ما يمكن من الأسلحة والمعدات العسكرية والمتخصصة والموارد المادية أثناء العمليات العسكرية في ضوء إمكانيات القوات المسلحة والقوات الأخرى والمؤسسات الصناعية المرتبطة بتسليم وتصليح الأسلحة والمعدات العسكرية المتخصصة.

المحور السابع: تطوير المجمع الصناعي الدفاعي

إن المهمة الرئيسة لتطوير المجمع الصناعي الدفاعي هو ضمان وظيفته الفاعلة بوصفه القطاع ذو التكنولوجيا العالية والمتعدد الأوجه لاقتصاد البلد والقادر على مواجهة احتياجات القوات المسلحة والقوات الأخرى والمتمثلة بأحدث أنواع السلاح والمعدات العسكرية والمتخصصة وضمان الحضور الاستراتيجي لروسيا الاتحادية في الأسواق العالمية فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات التقنية العالية.

تكمن مهام تطوير المجمع الصناعي الدفاعي فيما يأتي:

1- تحسين المجمع الصناعي الدفاعي استناداً إلى إيجاد وتطوير الهياكل الواسعة للعلوم والإنتاج.

2- تحسين نظام التعاون داخل الدولة في مجال التطوير والإنتاج وصيانة الأسلحة والمعدات.

3- ضمان الاستقلال التكنولوجي لروسيا الاتحادية في إطار إنتاج المنتجات النماذج الإستراتيجية والنماذج الأخرى للسلاح والمعدات العسكرية والمتخصصة طبقاً لبرنامج تسليح الدولة.

4- تحسين نظام ضمان الموارد والمواد الخام لدعم الإنتاج وعمليات التسليح والمعدات العسكرية والمتخصصة في كل المراحل التي تمر بها سواء كانت التدوير أم الاستخدام.

5- تشكيل مجموعة من الألوية التكنولوجية التي تضمن تطوير وإيجاد النماذج والأنظمة المستقبلية للتسليح والمعدات العسكرية والمتخصصة.

6- ضمان سيطرة الدولة على المؤسسات المهمة من الناحية الإستراتيجية في المجال الصناعي الدفاعي.

7- تسريع عملية الابتكار والنشاط الاستثماري الذي يجعل من الممكن تنفيذ عملية التجنيد النوعي للقاعدة العلمية والتنفيذية والصناعية والتكنولوجية.

8- تطوير وصيانة وإنتاج التكنولوجيا العسكرية والمدنية والتكنولوجيا المعقدة التي تضمن التطوير والإنتاج وصيانة أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية المتخصصة التي هي الآن قيد العمل أو النماذج المستقبلية، علاوة على ضمان التقدم التكنولوجي وإيجاد الأرضية المناسبة للعمل في مجال العلوم الرائدة والتكنولوجيا وفق رؤية تقوم على التطوير الكبير لنماذج جديدة من الأسلحة والمعدات العسكرية والمتخصصة التي كانت سابقاً إمكانيات بعيدة المنال.

9- تحسين نظام تخطيط البرامج المستهدفة لتطوير المجمع الصناعي الدفاعي ومن الرؤية المتمثلة في زيادة الفاعلية في مجال تزويد القوات المسلحة

والقـوات الأخـرى بالأسـلحة والمعـدات العسـكرية والمتخصصـة وضـمان الاسـتعداد التعبوي للمجمع الصناعي الدفاعي.

10- تطوير وإنتاج الأنظمة المستقبلية ونماذج التسلح والمعدات العسكرية والمتخصصة وتحسين النوعية والقدرة التنافسية للمنتجات ذات الاستخدام العسكري.

11- تحسين آلية نظام تسليم المنتجات وظروف العمل وقسم خدمات الاحتياجات الاتحادية.

12- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريعات الاتحادية لتقديم الحوافز الاقتصادية لإنجاز أنظمة دفاع الدولة.

13- تحسين أنشطة مؤسسات المجمع الصناعي من خلال وضع الآليات المؤسسية والاقتصادية التي تضمن وظيفتها وتطويرها.

14- تحسين بنية الكادر وزيادة الإمكانيات العقلية للمجمع الصناعي الدفاعي وضمان الحماية الاجتماعية للعاملين في المجمع الصناعي الدفاعي.

المحور الثامن: الاستعداد التعبوي للاقتصاد ومكونات سلطة الدولة هيئات الحكومة المحلية والمؤسسات

إن المهمة الرئيسة للاستعداد التعبوي للاقتصاد ومكونات سلطة الدولة وهيئات الحكومة المحلية والمؤسسات تعتمد على الاستعدادات الزمنية للقيام بالعمل في ظروف الحرب والإيفاء بمتطلبات القوات المسلحة والقوات الأخرى، علاوة على احتياجات الدولة والسكان في أوقات الحرب.

تتمثل مهام الاستعداد التعبوي للاقتصاد ومكونات سلطة الدولة وهيئات الحكومة المحلية والمؤسسات بما يأتي:

1- تحسين الإعداد التعبوي وزيادة الاستعداد التعبوي لروسيا الاتحادية.

2- تحسين القاعدة القانونية والتنظيمية للإعداد التعبوي وإدارة المؤسسات والاقتصاد للعمل في ظروف وأوقات الحرب.

3- إعداد نظام لإدارة الاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار والكفاءة للعمل خلال مدة التعبئة خلال مدة القانون الحربي وفي أوقات الحرب.

4- وضع الخطط التعبوية لاقتصاد روسيا الاتحادية وإدارات روسيا الاتحادية واقتصاد تشكيلات المقاطعات والخطط التعبوية للمؤسسات.

5- إيجاد وتطوير وصيانة القدرات التعبوية لإنتاج المخرجات الضرورية لمواجهة متطلبات روسيا الاتحادية والقوات المسلحة والقوات الأخرى، علاوة على احتياجات السكان خلال أوقات الحرب.

6- إيجاد وتدريب التشكيلات الخاصة بهدف تحقيق التحول للقوات المسلحة والقوات الأخرى في حالة إعلان التعبئة أو استخدامها لمصلحتها أو لفائدة اقتصاد روسيا الاتحادية.

7- تهيئة المعدات لغرض تسليمها إلى القوات المسلحة والقوات الأخرى للقيام بالتعبئة.

8- إيجاد وصيانة وتجديد مخزونات المواد الخام في الدولة وتعبئة المواد والمخزونات القابلة لإعادة الإنتاج من المنتجات السلعية والمنتجات البترولية.

9- إيجاد وصيانة وحفظ السندات الوثائقية حول التسليح والمعدات العسكرية والمنتجات المدنية الأهم والمنشآت ذات الخطورة العالية وأنظمة دعم السكان والمنشآت التي تمثل مصدر القوة الوطنية.

10- تهيئة الأنظمة المالية والديون والضرائب والنقود ونظام خاص للعمليات خلال مدة التعبئة وقانون الحرب وزمن الحرب.

11- إيجاد الظروف المناسبة لعمل الهيئات الإدارية على كل المستويات بما في ذلك إيجاد مراكز الحفظ الإداري.

12- تنظيم التسجيل العسكري.

13- الحفاظ على المدنيين خلال مدة التعبئة وأوقات الحرب.

14- تنظيم عملية الاستعداد التعبوي المشترك لمكونات سلطة الدولة وهيئات الحكومة المحلية والمؤسسات والتي يقع على عاتقها المهام التعبوية، علاوة على أولئك المسؤولون عن التدابير التعبوية لإدارة القوات المسلحة والقوات الأخرى لتنظيمها وتشكيلها خلال أوقات الحرب.

المحور التاسع: التعاون العسكري السياسي والتقني العسكري لروسيا الاتحادية مع الدول الأجنبية

تنفذ روسيا الاتحادية التعاون السياسي العسكري والتعاون التقني العسكري مع الدول الأجنبية (والتي سيطلق عليها من الآن فصاعداً التعاون العسكري السياسي والتقني العسكري) ومع المنظمات الدولية والإقليمية استناداً إلى قاعدة السياسة الخارجية والقاعدة الاقتصادية وكذلك استناداً إلى التشريعات الاتحادية والمعاهدات الدولية لروسيا الاتحادية.

تكمن مهمات التعاون العسكري السياسي بما يأتي:

1- تعزيز الأمن الدولي والإيفاء بالالتزامات الدولية لروسيا الاتحادية.

2- تشكيل وتطوير علاقات التحالف مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة شنغهاي للتعاون والدول الأعضاء في كومونولث الدول المستقلة وعلاقات الصداقة والشراكة مع الدول الأخرى.

3- تطوير المفاوضات التي تهدف إلى تشكيل أنظمة للآمن الإقليمي بمشاركة روسيا الاتحادية.

4- تطوير العلاقات مع المنظمات الدولية بهدف منع الصراعات وصيانة وتعزيز السلام في المناطق المختلفة وبضمنها مشاركة القوات الروسية في عمليات حفظ السلام.

5- ضمان العلاقات المتساوية مع الدول ذات المصلحة والمنظمات الدولية لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل الإيصال.

كما تتمثل الأولويات الرئيسة للتعاون العسكري السياسي بما يأتي:

1- مع جمهورية بيلاروسيا:

- من اجل تنسيق النشاطات في مجال تطوير القوات المسلحة الوطنية واستخدام البنى التحتية العسكرية.
- تشكيل التوافق على التدابير لصيانة القدرات الدفاعية لدول الاتحاد (روسيا وبيلاروسيا) طبقاً للعقيدة العسكرية لدول الاتحاد.

2- مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة شنغهاي للتعاون لتعزيز الجهود وإيجاد القوة الجماعية بهدف ضمان الأمن الجماعي والدفاع المشترك.

3- مع الدول الأخرى الأعضاء في كومونولث الدول المستقلة بهدف تعزيز الجهود لمواجهة المخاطر العسكرية الجديدة والتهديدات العسكرية ضمن

النطاق المشترك، بالإضافة إلى إيجاد القواعد والتنظيمات القانونية الضرورية.

4- مع المنظمات الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى بهدف إشراك ممثلين عن القوات المسلحة والقوات الأخرى في قيادة عمليات حفظ السلام، وفي عملية تخطيط وتنفيذ التدابير التي تهدف إلى الاستعداد لعمليات حفظ السلام، فضلاً عن المشاركة في التشكيل والتنسيق وتنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال السيطرة على التسليح وتعزيز الأمن العسكري وتوسيع مشاركة الوحدات الفرعية والجنود في القوات المسلحة والقوات الأخرى في عمليات حفظ السلام.

إن مهمة التعاون العسكري التقني هو إدراك الأهداف والمبادئ الأساسية لسياسة الدولة في هذا المجال والتي تم تحديدها طبقاً للتشريعات الاتحادية.

إن مهمة المجالات الرئيسة للتعاون العسكري والتقني يتم تحديدها وفقاً للمفاهيم ذات العلاقة التي تم الموافقة عليها من قبل رئيس روسيا الاتحادية.

ويمكن تعريف العقيدة العسكرية بصورة أكثر تحديداً في ضوء الطبيعة المتغيرة للأخطار العسكرية والتهديدات والمهام العسكرية في إطار ضمان الأمن والدفاع العسكري، علاوة على ذلك، في ضوء ظروف تطور روسيا الاتحادية.

الباب الرابع

مفهوم السياسة

الخارجية الروسية

تقديم

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا هي الوريث القانوني والواقعي للاتحاد السابق, واستطاعت أن تمتلك غالبية الإمكانيات التي أهلتها في البقاء كقوى كبرى, فروسيا الجديدة تعد واحدة من الدول الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي الراهن، وعلى الرغم من بعض المشاكل التي تواجهها والمتعلقة أساسا بتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية وبعض المشاكل الأمنية التي يسعى المسؤولون الروس إلى علاجها إلا أنها وبلغة الأرقام تمتلك أكثر من ورقة رابحة تؤهلها للقيام بدور قيادي على الصعيد الدولي، فهي تتمتع بثقل سياسي يمثله المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي، كما أن روسيا خامس أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان مع امتلاكها لثاني أكبر قوة عسكرية تقليدية في العالم، وأكبر قوة عسكرية في كل من أوروبا وآسيا، كل هذه المعطيات تمنح هذه الدولة هامشا معتبرا للمناورة والمشاركة الفعالة في صناعة القرارات الإقليمية والدولية المهمة.

وقد حرص الساسة الروس بعد فترة وجيزة من ظهور دولتهم الجديدة إلى محاولة تعزيز وجودهم ومكانتهم الدولية والإقليمية والسعي لمواكبة التطورات العالمية في مواضيع السياسة الخارجية وتدارك حالة التراجع التي نجمت عن تفكك الاتحاد السوفيتي, مع تأكيد القادة الروس على الظهور بمظهر القوى الكبرى ووجود عالم متعدد الأقطاب وبناء عدد من التحالفات والاستفادة منها لتعزيز مكانتها الإستراتيجية.

إن فهم السلوك السياسي الخارجي لروسيا يحتاج كما وصفه العديد من المهتمين بالشأن الروسي إلى صبر وتأني, فتشكيل تصور وفهم متكامل لمنطق سلوك خارجي لدولة معينة تجاه قضية أو منطقة محددة، لا يمكن أن يتم ما لم

يتم التعرف على السياق الاستراتيجي العام الذي جاء في إطاره هذا السلوك لاسيما عندما يتعلق الأمر بسلوك خارجي لدولة كبرى، أي أن يكون أي تصرف خارجي لها مضبوطا بقواعد محددة مسبقا، ومتماشيا مع التطورات الكبرى لهذه الدولة تجاه العالم ومناطقه الحيوية، وهنا تتحول هذه السلوكيات كتكتيكات مدروسة مكرسة لخدمة الإستراتيجية الكبرى لهذه الدولة الفاعلة والتي يمكن تحديد إطارها العام من خلال ما تتبناه تلك الدولة في إطار سلوكها الخارجي.

وتأتي هذه الترجمة لتعطي للمهتمين بالشأن الروسي وثيقة هامة في مجال السياسة الخارجية الروسية وهي وان اختلفت في التطبيق عنها من حيث المبادئ المعلنة إلا أنها تبقى في نفس الوقت السياق المعلن للسياسة الروسية . لقد كانت الترجمة احد أهم العوامل التي ساعدت على نهضة الأمم وتحقيقها لتنميتها في كل المجالات, وقد كان المترجم موفقا جدا في تعريب هذه الوثيقة الهامة في مجال السياسة الخارجية الروسية لتكون محاولة لتغطية النقص الكبير الذي تعانيه مكتبتنا السياسية في مجال الترجمة بشكل عام والسياسة الروسية بشكل خاص نتمنى أن يستمر السيد طارق محمد ذنون الطائي على هذا العمل الدؤوب, وان يكون لعمله هذا نقلة نوعية في توجهاته العلمية .... والله ولي التوفيق.

د. طارق محمد طيب القصار

رئيس قسم العلاقات الدولية

جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية

توطئة

بدء ذي بدء، لا بد من القول انه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو وقيام كيان سياسي جديد هو روسيا الاتحادية وجدت القيادات التاريخية نفسها أمام ضرورة إعادة صياغة السياسة الخارجية الروسية بما يتوافق مع المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية. ومن أهم المرتكزات التي أصابها التغيير وانعكست من ثم على تفكير القيادات الروسية هو ضرورة التعامل مع الشؤون الدولية وفق منهج براغماتي واقعي يأخذ بنظر الاعتبار المصالح الروسية.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، حاولت روسيا العودة كقوة دولية فاعلة بوصفها وريثة الاتحاد السوفيتي، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة للحيلولة دون عودتها مرة أخرى وإعطائها العديد من الوعود مقابل منحها بعض المعونات الاقتصادية، إلا أن وعود الغرب لم تتحقق بل جرى تهميش روسيا في القرارات السياسية الدولية. ولكن بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين ومن بعده دمتري مدفيدف ثم عودة بوتين إلى السلطة في روسيا الاتحادية بدأت مكانة روسيا الاتحادية ومن ثم موقفها من الشؤون الدولية تأخذ منحى آخر.

وفي ضوء ذلك فان محاولة روسيا الاتحادية تدعيم عناصر القوة وتقليص عناصر الضعف لديها، وبما يؤهلها لتعزيز مكانتها الدولية في النظام الدولي انعكس على طبيعة موقفها تجاه المتغيرات السياسية الدولية، بل أسهم في تحديد موقفها إزاء الشؤون الدولية.

ومن خلال ذلك وجدت روسيا الاتحادية بقيادة الزعامات الجديدة (فلادمير بوتين ودميتري مدفيدف) في رؤيتها لمكانة روسيا الاتحادية ،

طريقها في البزوغ والصعود إلى قمة الهرم الدولي لتنفيذ سياساتها الخارجية والداخلية من ناحية، وتوسيع موضع قدمها على المستوى الدولي من ناحية أخرى. ونتيجة لذلك فقد تبنت جملة من الإجراءات أهما إصدار وثيقة قانونية سميت(مفهوم السياسة الخارجية الروسية).

وفي هذه الوثيقة تسعى روسيا الاتحادية إلى تعزيز وجودها ومكانتها الإقليمية والدولية، ومواجهة التغلغل الأمريكي المتزايد في منطقة آسيا الوسطي والقوقاز، من خلال تدعيم علاقاتها بالعديد من الدول التي سوف يكون فعلها الاستراتيجي مؤثرا في مستقبل السياسية الدولية مثل الصين والهند ، والاستفادة منها في تدعيم نفوذها ومكانتها ومواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في آسيا الوسطي والقوقاز. ولذلك تبنت سياسة براغماتية، تراعي المعطيات الإقليمية والدولية، وتحاول الاستفادة من إمكاناتها المادية واهما الطاقة.

إن هذه الوثيقة تحدد ملامح السياسة الخارجية الروسية وفي مختلف الاتجاهات الأمنية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، كما أنها تهدف إلى إعادة الهيبة للدولة الروسية وعلى أساس التدرج في الأولويات الوطنية والإقليمية ومن ثم الدولية ووفق منهاج ثابت ومتطور ومتجدد ويتسم بالمرونة الإستراتيجية التي تتلائم مع الواقع.

ومن اجل تقديم بعض نتاجات السياسية إلى القارئ العربي تم ترجمة هذه الوثيقة المهمة في السياسة الخارجية الروسية وتقديمها في شكل كتاب للباحثين والمختصين في الدراسات السياسية والإستراتيجية والعلاقات الدولية.

علاوة على ذلك فقد تم إدراج مجموعة من المراجع المهمة في اللغة الإنكليزية التي تتناول السياسة الروسية على المستوى الإقليمي والدولي، فضلا عن بعض الإحصائيات والمخططات التي تعطي صورة واضحة عن الدولة

الروسية. ونؤكد أن ترجمة هذه الوثيقة هي ترجمة للنسخة الإنكليزية وليست النسخة الروسية.

وفي الختام أتقدم بالثناء والاحترام إلى الدكتور طارق محمد طيب القصار الذي تبنى التقديم لهذا الكتاب، كما أتقدم بالشكر والثناء إلى الأستاذ القدير صلاح الدين سليم الذي سعى جاهدا إلا أن يخرج هذا الجهد سليما من الناحية اللغوية والتعبيرية. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم الدعم من اجل أن يخرج هذا الجهد إلى حيز الوجود.

لقد تمت المصادقة على هذه الوثيقة الإستراتيجية بموجب مرسوم صادر من رئيس جمهورية روسيا الاتحادية في 12 تموز من العام 2008. وتم ترجمتها من قبل الباحث.

المحور الأول: الأحكام العامة المتعلقة بالمفهوم

إن مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية والذي سيشار إليه من الآن فصاعدا ب(المفهوم) هو نظام متكامل من الروئ حول مضمون ومبادئ والمجالات الرئيسة لأنشطة السياسة الخارجية الروسية. إن هذا المفهوم سوف يعزز ويطور الأحكام المتعلقة بمفهوم السياسة الخارجية 2000/6/28.

كما يرتكز هذا المفهوم على دستور روسيا الاتحادية والقوانين الاتحادية والمبادئ والمعايير المقرة في القانون الدولي بشكل عام والمعاهدات الدولية والوسائل التي تحكم نشاطاتها وسلطات الدولة في مجال السياسة الخارجية، فضلا عن مفهوم الأمن القومي الروسي وعقيدتها العسكرية، فضلا عن الوثائق الأخرى ذات الصلة. ويتطلب التطور الدولي في مجال العلاقات الدولية في بداية القرن الواحد العشرين وتقوية روسيا الاتحادية إعادة تقييم الوضع العام حول مكانتها وإعادة التفكير في أولويات السياسة الخارجية الروسية مع مراعاة الدور المتزايد لها في الشؤون الدولية ومسؤوليتها الكبرى في التنمية العالمية والمرتبطة بإمكانياتها الكبيرة والمشاركة في تنفيذ الأجندة العالمية وتطويرها.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الموقف الدولي وانسجاماً مع الاتجاه الايجابي المتمثل بتعزيز مكانة روسيا الاتحادية في الشؤون الدولية فإن ظهور الاتجاهات

السلبية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار في سلوك السياسة الخارجية وفي مختلف الاتجاهات.

وينبغـي وفقـا للأولويـة الأسـمى في سياسـة الأمـن القـومي(حمايـة مصـالح الفـرد والمجتمع والدولـة) أن ترتكـز جهـود السياسـة الخارجيـة الروسـية الرئيسـة عـلى تحقيـق الأهداف الأساسية الآتية:

- ضمان الأمن القـومي لروسـيا الاتحاديـة وحفـظ وتعزيـز سـيادتها ووحـدة أراضـيها وتحقيق مكانة قويـة يعتـد بهـا في المجتمـع الـدولي وبمـا يحقـق مصـالحها بوصـفها واحدة من المراكز المـؤثرة في العـالم الحـديث والتـي تعـد ضروريـة لنمـو إمكانياتهـا السياسية والاقتصادية والفكرية والروحية.

- العمل على خلق ظروف خارجية مؤاتية لعملية تحديث روسـيا الاتحاديـة وتحويـل اقتصادها بمـا ينسـجم مـع خطـوط الابتكـار وتحسـين مسـتويات المعيشـة وتوحيـد المجتمع وتعزيز أسس النظام الدستوري وسـيادة القـانون والمؤسسـات الديمقراطيـة وضمان حقوق الإنسان والحريات ومن ثم ضمان القـدرة التنافسـية لروسـيا في عـالم يتجه نحو العولمة.

- التأثير في العمليات العالمية من اجـل ضـمان نظـام عـالمي عـادل وديمقراطـي وعـلى أساس العمل الجماعي في حل المشكلات الدولية وسمو القـانون الـدولي، وفـوق كـل ذلك الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وإقامة علاقات شراكة متساوية بين الـدول والإيمان بالدور المركزي والتنسـيقي للأمـم المتحـدة بوصـفها منظمـة رئيسـة تحكـم العلاقات الدولية وتمتلك شرعية فريدة من نوعها.

- تعزيز علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة، والمساعدة في القضاء على بؤر التوتر والصراع الموجودة في المناطق المجاورة لروسيا الاتحادية والمناطق الأخرى في العالم، ومنع ظهور بؤر جديدة للتوتر.

- البحث عن مصالح متوافقة ومتطابقة مع الدول الأخرى والمؤسسات الدولية في عملية إيجاد الحلول للمهمات طبقا للأولويات الوطنية ، وعلى أساس تأسيس نظام من الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف تهدف إلى ضمان الاستقرار في المكانة الدولية لروسيا الاتحادية في مواجهة التقلبات السياسية الخارجية الدولية.

- ضمان الحماية الشاملة للحقوق والمصالح الشرعية للمواطنين الروس في الداخل والخارج.

- العمل على تعزيز الصورة الأسمى لروسيا الاتحادية عالميا بوصفها دولة ديمقراطية ملتزمة باقتصاد السوق الاجتماعي وسياسة خارجية مستقلة يعتد بها. وتعزيز ونشر اللغة الروسية وثقافة الشعب الروسي في الدول الأجنبية، وتطوير الشراكة بين الحضارات.

المحور الثاني: العالم الحديث والسياسة الخارجية الروسية

إن العالم الحديث يتجه نحو تغيرات أساسية وديناميكية والتي سوف تؤثر بشكل كبير في مصالح روسيا الاتحادية ومواطنيها. وان روسيا الاتحادية الجديدة ترتكز على أساس متين من المصالح القومية والتي تكتسب دورا متزايداً في الشؤون الدولية. كما أن الاختلافات بين الوسائل الداخلية والخارجية من اجل ضمان المصالح القومية والأمنية تختفي تدريجيا.

وفي هذا السياق فان سياستنا الخارجية تصبح واحدة من الأدوات الرئيسة للتنمية الوطنية المضطردة وضمان قدرتها التنافسية في عالم العولمة.

إن روسيا الاتحادية وبوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعضوا مشاركا في مجموعة(G8) وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية الموثوق بها تعمل على تطوير آليات الحوار والتعاون بين الحكومات، وبوصفها بلدا يمتلك إمكانيات رئيسة وموارد بالغة الأهمية في كل مجالات النشاطات الإنسانية العلاقات مع الدول الرائدة والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، والدخول بشكل راسخ إلى السياسة والاقتصاد العالميين تمارس تأثيرا كبيرا في عملية تطوير هيكل جديد للعلاقات الدولية.

ويساهم (التحول الجذري في العلاقات الدولية ونهاية المواجهة الإيديولوجية وتخطي عقبات ميراث الحرب الباردة وآثارها السيئة والصورة النمطية وتعزيز المكانة الدولية لروسيا الاتحادية) في تحسين التعاون الدولي بشكل كبير. كما أن خطر نشوب حرب واسعة النطاق بضمنها استخدام الأسلحة النووية قد تضاءلت.

وفي عالم اليوم لا يمكن للتحالفات العسكرية والسياسية التقليدية المرهقة أن تكون قادرة على مواجهة مجمل التحديات والتهديدات الحديثة والتي بطبيعتها عابرة للحدود الوطنية. لذلك يجرى استبدال المنهجيات الصلبة في التعامل مع المشكلات الدولية من خلال شبكة دبلوماسية ترتكز على الأشكال المرنة في الهياكل الدولية والبحث عن حلول جماعية للمسائل المشتركة.

جنباً إلى جنب تأتي القوة العسكرية للدول والعناصر الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والبيئية والديموغرافية والمعلوماتية في المقدمة بوصفها عناصر رئيسة لتأثير الدول في الشؤون الدولية. ومن مستويات التأثير هي

مستوى حماية مصالح الأفراد، فضلا عن الدولة والمجتمع والتنمية الروحية والفكرية للمواطنين وتحسين رفاهية الشعب، وتحقيق التوازن بين الموارد التعليمية والعلمية والإنتاج والمستوى العام للاستثمار في رأس المال البشري والاستخدام الفعال للآليات التي تحكم الأسواق العالمية للسلع والخدمات والعلاقات الاقتصادية المتنوعة والمزايا النسبية للدول في عمليات التكامل.

وقد أصبح الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول واحداً من العوامل الرئيسة للاستقرار الاقتصادي، كما أن بناء نظام عالمي أكثر استقراراً ومقاوم للازمات أصبح مطلباً أساسياً.

وفي الوقت نفسه، تعد التحديات والتهديدات الجديدة والتي تتمثل بالإرهاب الأولي وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والصراعات الإقليمية والمشاكل الديموغرافية والفقر في العالم ونضوب الطاقة علاوة على الهجرة غير الشرعية والتغيرات المناخية مشاكل عالمية وتتطلب استجابة كافية من المجتمع الدولي ككل وتضامن الجهود للتغلب عليها.

ويلعب العامل البيئي دورا متزايد الأهمية، كما أصبحت مشكلة منع ومكافحة الأمراض المعدية مسالة ملحة إلى حد كبير. وتتطلب الطبيعة المعقدة للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي وضع إستراتيجية متوازنة لحلها وعلى أساس الترابط بين قضايا الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية حقوق الإنسان.

إن الاتجاهات المتناقضة التي تحدد الحالة الراهنة للعلاقات الدولية هي نتيجة الفترة الانتقالية لتطورها، وهذه الاتجاهات هي التي تعكس الاختلافات في فهم المعنى الحقيقي لعواقب الحرب الباردة. ولأول مرة في التاريخ المعاصر

تكتسب المنافسة العالمية بعدا حضاريا والتي تشير إلى المنافسة بين أنظمة القيم المختلفة والنماذج التنموية في إطار الديموقراطية العالمية ومبادئ اقتصاد السوق.

وبينما يتم التغلب على متناقضات المواجهة بين القطبين فان التنوع الثقافي والحضاري في العالم الحديث أصبح بارزاً للعيان بشكل جلي.

كما يتنامى العامل الديني من جملة أمور أخرى في تشكيل منظومة العلاقات الدولية المعاصرة وخاصة في ما يتعلق بأساسها الأخلاقي، وهذه المشكلة لا يمكن حلها بدون إيجاد قاسما مشتركا الذي لطالما كان موجودا بين الديانات الرئيسة في العالم.

كما أن احتمالات فقدان الغرب للعمليات التاريخية العالمية تجد تعبيرا لها بشكل خاص سياسياً ونفسياً من خلال سياسة احتواء روسيا، بما فيها استخدام مقاربة انتقائية للتاريخ ولاسيما فيما يتعلق بالحرب العالمية الثانية ومدة ما بعد الحرب لتحقيق هذه الأغراض.

لقد أصبحت حاجة المجتمع الدولي إلى وضع رؤية موحدة لعصرنا ضرورة ملحة بشكل كبير، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مناقشات موضوعية ومفتوحة ونزيهة للمشاكل التي تواجه الجنس البشري، وان المطلوب هو توفير ظروف مؤاتيه للعلماء لتنفيذ عملهم المهني بغية إثبات الحقيقة التاريخية ومنع أن تصبح المسائل التاريخية أداة للسياسة العملية.

إن إستراتيجية العمل الانفرادي تؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع الدولي ويذكي التوتر وسباق التسلح، كما يفاقم الخلافات بين الدول ويثير النزاعات بين الدول ويثير النزاع العرقي والديني ويهدد امن الدول الأخرى ويوقد التوترات في العلاقة بين الحضارات بعضها مع البعض الآخر. كذلك فان استخدام الإجراءات القسرية المتمثلة باستخدام القوة العسكرية من خلال

التحايل على ميثاق الممم المتحدة وعدم قدرة مجلس الأمن في التغلب على الخلافات الاجتماعية والاقتصادية والاثنية وغيرها من الصراعات الكامنة، إن كل ما تقدم يقوض المبادئ الأساسية للقانون الدولة ويؤدي إلى توسيع مجالات الصراع بما في ذلك المنطقة الجيوسياسية المحاذية لروسيا الاتحادية.

تسعى روسيا الاتحادية إلى أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أساسياً في تطوير الحوار بين الحضارات بهدف التوصل إلى اتفاق بين ممثلي مختلف الأديان والمذاهب والثقافات.

وستواصل روسيا الاتحادية السعي إلى تعزيز مبادئ التعددية في الشؤون الدولية بما يسهم في تطوير هيكلية العلاقات الدولية والتي سوف ترتكز على اعتراف المجتمع الدولي بعدم تجزئة الأمن في العالم الحديث، والتي سوف يعكس تنوعها.

علاوة على ما تقدم، ترتبط مصالح روسيا الاتحادية بالاتجاهات العالمية الأخرى بشكل مباشر من خلال جملة أمور وهي:

– عولمة الاقتصاد العالمي، إن هذا الاتجاه وانسجاما مع الفرص التكميلية المكملة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي وتطوير التواصل الإنساني يعد أمراً محفوفاً بالمخاطر الجديدة بالنسبة للاقتصاديات الضعيفة. كما أن تهديد الأزمات المالية والاقتصادية الواسعة النطاق في تزايد، فضلا عن عدم التوازن في التنمية في المناطق المختلفة من العالم والتي هي نتيجة عدم المساواة في الإمكانيات المحلية وعدم القدرة على الاستجابة لتحديات التحديث. كما تواجه عمليات العولمة رغبة متزايدة من الدول فرادى في حماية سيادتها الاقتصادية، ويكتسب هذا النوع من الحماية في كثير من الأحيان أشكال الحماية الوطنية الاقتصادية عندما

يتم استبدال المصالح البراغماتية بالاعتبارات السياسـية. وتعـاني الهويـة الثقافيـة للأغلبيـة الساحقة من البلدان والشعوب من الهجوم المتزايد للعولمة.

إن الدور المتزايد للدبلوماسية المتعددة الأطراف والمؤسسـات والآليـات الدوليـة في الاقتصاد والسياسة العالميين يرجع إلى عنـاصر موضـوعية، وكـذلك نتيجـة لتزايـد الاعـتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول والحاجة إلى جعل إدارة التنمية العالمية سهلة بشـكل كبـير. وان تحسين الإمكانيات الاقتصادية لمراكز النمو العالمي المهمة من بين مجمل أشياء أخـرى هو نتيجة التوزيع المتساوي لموارد التنمية والذي يعزى إلى التحرر في الأسواق العالمية.

كما أن النمو الاقتصادي في تلك البلدان والمناطق تحول إلى نفوذ سياسي، فضلا عن أن الاتجاه نحو نظام عالمي متعدد المراكز ينمو بشكل متزايد من خـلال تطـوير التكامـل الإقليمي في منطقة رابطـة الـدول المسـتقلة(CIS) وفي منـاطق أوروبـا والمحـيط الأطـلسي ومنطقة آسيا والمحيط الهادي وفي أفريقيا وأمريكيا الجنوبية.

كما تكتسب مؤسسات التكامل أهمية متزايدة في الاقتصاد العـالمي وتظهـر وكأنهـا عاملا رئيسا للأمن الإقليمي ودون الإقليمي بما في ذلك المسائل التي تتعلق بأنشـطة صـنع السـلام. فضـلا عـن المنافسـة العسـكرية والسياسـية للقـوى الإقليميـة وتزايـد النزاعـات الانفصالية والعرقية والوطنية والتطرف الديني. كما إن عمليات التكامل في منطقة أوروبـا والمحيط الأطلسي غالبا ما تكون ذات طبيعة انتقائية ومحددة.

كما أن محاولات تقليل دور الدولة ذات السيادة بوصفها عنصرا أساسـياً في العلاقات الدولية، وتقسيم الدول إلى أصناف ومسؤوليات وحقوق مختلفـة هو أمر مقلق ويسهم في تقويض سيادة القانون الدولي والتدخل التعسـفي في

الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. علاوة على تجاهل الدول بشكل جماعي وانفـرادي المبادئ الأساسية للقانون الدولي، لذلك تدعو روسـيا إلى الطـابع العـالمي في فهـم وتطبيـق أحكام ومعايير القانون الدولي.

كذلك ضرورة تعزيز المكانـة الدوليـة لروسـيا الاتحاديـة وانجـاز المهـمات المتعلقـة بشراكـة مفيـدة ومتسـاوية مـع جميـع البلـدان والـترويج الفاعـل لمصـالحنا الاقتصـادية الخارجية. ويتطلب التأثير السياسي والاقتصادي والمعلومـاتي والثقـافي في الخـارج اسـتخدام الأدوات المالية والاقتصادية المتاحة للدولة وتوفير الموارد الكافية لسياسة روسيا الاتحاديـة الخارجية.

تملك روسـيا الاتحاديـة القـدرة الحقيقيـة الكافيـة لـكي تـؤدي دورا مسـتحقا عـلى الصعيد العالمي، وفي هذا المجال فان الأهمية الأساسية تكمن في المرتكزات الأساسية الآتية:

1- الدولة الروسية القوية.

2- النمو الاقتصادي المستقر.

3- الإصلاحات السياسية والاقتصادية الإضافية.

4- حل المشكلات الاجتماعية.

5- التغلب على الاقتصاد القائم على الموارد ونقله إلى الابتكار.

6- تحسين الوضع الديموغرافي.

وتتضمن العوامل المهمة الأخرى تعزيز مؤسسات المجتمع المدني والـدعم الحكومي للمنظمات الوطنية غير الحكومية والتي تهتم بتعزيز مصالح السياسة الخارجية الروسية. علاوة على ما تقـدم، تسـعى روسـيا الاتحاديـة إلى الانفتـاح، كما تتحدد سياسـتها الخارجيـة براغماتيـاً ومـن خـلال مصـالحها القوميـة. كـما

تعمل على تطوير التعاون الدولي على أساس المساواة والاحترام المتبادل للمصالح والمنـافع المتبادلة.

إن التوازن هو السمة المميزة للسياسة الخارجية الروسية ويعـزى ذلـك إلى الموقـع الجيوسياسي لروسيا الاتحادية بوصفها قوة كبرى تتوسط أوروبا واسيا، كما أنها تعد واحدة من الدول الرائدة في العالم وعضوا دائما في مجلس الأمن، ومن ثم فـان مصـالحنا الوطنيـة تجعل من الضروري العمل بفاعلية وبأجندة ايجابية تغطي مجـالا واسـعاً مـن المشـكلات الدولية.

تدرك روسيا الاتحادية بشكل كامل مسؤولياتها في الحفاظ عـلى الأمـن سـواء عـلى الصعيد العالمي أم الإقليمي، وهي على استعداد للقيام بالعمل الجماعي مع جميع الدول الأخرى بهدف إيجاد حلول للمشاكل المشتركة. وفي حالة أن شركائنا غـير مسـتعدين لبـذل جهود مشتركة فان روسيا الاتحادية ومن اجـل حمايـة مصـالحها الوطنيـة سـوف تـتصرف بشكل منفرد ولكن استنادا إلى معايير القانون الدولي.

إن روسيا الاتحادية سوف لن تتورط في مواجهة مكلفة وبضمنها الدخول في سـباق تسلح يتسبب في تدمير اقتصادها، علاوة على العواقب الوخيمة على التنمية الداخلية.

المحور الثالث: أولويات روسيا الاتحادية في التعامل مع المشاكل الدولية

إن تنوع وتعقيد المشاكل والأزمات الدولية يدعو إلى إجراء تقييم في الوقت المناسب لكل واحدة منهم عند تنفيذ السياسـة الخارجيـة الروسـية. وينبغـي أن يكـون اسـتخدام الأدوات السياسـية والدبلوماسـية والقانونيـة والعسـكرية والاقتصـادية والماليـة وغيرهـا في التعامـل مـع مشـكلات السياسـة الخارجيـة

الروسية متناسقة مع قيمتها الحقيقية من حيث الحفاظ على مصالح السياسة الخارجية الروسية، علاوة على ذلك ينبغي أن يكون تطبيق هذه الأدوات على أساس التنسيق المناسب بين كل فروع القوة، فضلا عن المؤسسات المناسبة.

أولاً: ظهور النظام العالمي الجديد

إن روسيا الاتحادية تتطلع إلى نشوء نظام مستقر للعلاقات الدولية قائم على أساس مبادئ المساواة والاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة والتعاون فضلا عن معايير القانون الدولي. وان مثل هذا النظام يهدف إلى ضمان امن يمكن الوثوق به، وعلى قدم المساواة لكل فاعل من فواعل المجتمع الدولي في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعلوماتية والإنسانية وغيرها، وتوظيف الدبلوماسية المتعددة الأطراف بوصفها أداة رئيسية.

وينبغي أن تستمر الأمم المتحدة وهي المنظمة التي لا يوجد بديل حقيقي لها كما أن لها شرعية فريدة من نوعها لكي تكون بمثابة مركز لتبادل المعلومات وتنسيق العلاقات الدولية والسياسات العالمية في القرن الواحد والعشرين. وتدعم روسيا الاتحادية الجهود الرامية إلى تعزيز مركزها ودورها التنسيقي. أن ما تقدم يعني:

- الالتزام الصارم بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.
- الإصلاح العقلاني للأمم المتحدة حتى تتمكن تدريجيا من التكيف مع نفسها وبالتالي تغيير واقع العالم السياسي والاقتصادي.
- تحسين فاعلية عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي يتحمل المسؤولية الرئيسة عن صون الأمن والسلم الدوليين، وجعل هذه الهيئة أكثر تمثيلاً في عملية الإصلاح مع الحفاظ على عملها السريع قدر الإمكان. ويجب أن يكون أي قرار بشان توسيع مجلس الأمن يتمتع بأوسع قبول

للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب أن يحتفظ الأعضاء الدائمين بوضعهم.

تعلق روسيا الاتحادية أهمية كبيرة على تحسين الإدارة والتنمية في العالم وإقامة نظام ذاتي للتنظيم ذاتي للتنظيم دولي، وهو جهد يتطلب قيادة جماعية من قبل الدول الرائدة والتي ينبغي أن تكون ممثلة من النواحي الجغرافية والحضارية مع الاحترام الكامل للدور المركزي والتنسيقي للأمم المتحدة. ولذلك فان روسيا الاتحادية مرتبطة بشك كبير مع بعض المؤسسات مثل مجموعة الثماني والشركاء التقليديين والترويكا الثلاثية (روسيا والصين والهند)، ومجموعة بريكBRIC(البرازيل وروسيا والهند والصين)، فضلا عن الاستخدام الفعال للهياكل غير الرسمية الأخرى والملتقيات الحوارية.

ثانياً: سيادة القانون في العلاقات الدولية

تدعم روسيا الاتحادية بثبات تعزيز الأساس القانوني للعلاقات الدولية وتمتثل لالتزاماتها القانونية الدولية بحسن نية، وان صياغة وتعزيز سيادة القانون الدولي هو من بين أولوياتها في العلاقات الدولية.

وتعني سيادة القانون ضمان التعاون السلمي والمثمر بين الدول مع الحفاظ على التوازن بين المصالح المتضاربة في كثير من الأحيان، فضلا عن حماية مصالح المجتمع الدولي ككل. والالتزام بالقانون الدولي مسالة مهمة لنا فيما يتعلق بحفظ مصالح بلادنا ورعاياها والكيانات القانونية المستقلة.

ولذلك تعتزم روسيا الاتحادية العمل على ضمان الامتثال من قبل أصحاب المراهنات الدولية لالتزاماتهم الدولية سواء تجاه روسيا الاتحادية أم المجتمع الدولي، ومنع الانتهاكات العسكرية للقانون الدولي من جانب الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير حكومية والأفراد.

كما أن عولمة الأمن المتمثلة بالأخطار والتحديات التي تهدد الأمن والتنمية المستدامة تزيد من أهمية مجلس الأمن بوصفه أداة عالمية للحفاظ على سيادة القانون الدولي.

تعمل روسيا على التصدي للمحاولات التي تصدر من قبل الدول فرادى أو مجموعة من البلدان لإعادة النظر في معايير القانون الدولي المقبولة عالميا والمنصوص عليها في وثائق عالمية مثل ميثاق الأمم المتحدة وإعلان عام 1970 بشان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، علاوة على الميثاق الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون لعام 1975. إن بعض الدول تفسر ولغايات سياسية وبشكل تعسفي المبادئ والمعايير القانونية الدولية الأساسية مثل عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول وحق الشعوب في تقرير المصير، علاوة على محاولات تصوير انتهاكات القانون الدولي على أنها تطبيق مبتكر وخاصة تلك التي تؤدي إلى تقويض السلم والنظام والقانون الدولي. إن مثل هذه الأعمال تلحق الضرر بالقانون الدولي وتلحق الضرر الدائم بسلطته.

تعمل روسيا الاتحادية على تشجيع التقنين والتطوير التدريجي للقانون الدولي لاسيما تحت رعاية الأمم المتحدة، والقبول العالمي لمعاهدات الأمم المتحدة والتطبيق التفسير الموحد لها. وبشكل عام المعالجة المتأنية لهذه المواثيق القانونية الفريدة من نوعها والأنظمة التي وضعتها.

سنسعى جاهدين لتعزيز الأساس القانوني الدولي للتعاون في إطار رابطة الدول المستقلة وغيرها من المحافل الإقليمية ودون الإقليمية. وتنفيذ علاقاتنا

الإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي على أساس قانوني حديث ومتين ووضع الإطار القانوني تحت رعاية المجلس الأوروبي الذي يمتد ليشمل أوروبا بأسرها.

بذل الجهود لاستكمال عملية التنظيم القانوني لحدود الدولة الروسية، علاوة على حدود المناطق البحرية المحيطة بها بما يحقق حقوقها السيادية وولاياتها القانونية.

ثالثاً: تعزيز الأمن الدولي

تدعو روسيا الاتحادية باستمرار إلى التقليل من دور عامل القوة في العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والإقليمي. ولتحقيق هذه الغايات فان روسيا الاتحادية تفي بالتزاماتها بشكل كامل بموجب المعاهدات الدولية في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من التسلح ونزع السلاح، وتعمل على بناء الثقة في المجال العسكري، كما تشارك في المفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقيات جديدة في هذه المجالات بما يتفق مع مصالحها القومية وعلى أساس الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة.

كما تؤكد روسيا الاتحادية من جديد التزامها الكامل بسياستها الراسخة والتي تهدف إلى تطوير المؤسسات المتعددة الأطراف لمنع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والتي تتمثل بالالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر وتطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، كما تشارك روسيا الاتحادية بنشاط في الجهود الدولية للسيطرة على حركة مرور المنتجات ذات الاستخدام المزدوج وحماية وتخزين الأسلحة البيولوجية وأسلحة "توكسن" وتدمير تلك الأسلحة، علاوة على اتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، إن ذلك من شأنه أن يعزز تطبيق المعاهدة النووية للحظر الشامل

للتجارب النووية كما يدعم النظام العالمي لعدم انتشار الصواريخ وعلى أساس الاتفاق الملزم قانونا.

إن روسيا الاتحادية على استعداد للتفاوض مع جميع القوى النووية من اجل تخفيض الأسلحة النووية الإستراتيجية(الصواريخ البالستية العابرة للقارات والغواصات التي تطلق الصواريخ البالستية وكذلك القاذفات الثقيلة والرؤوس الحربية التي تحملها) للوصول إلى مستوى معين لصيانة الاستقرار الاستراتيجي. كما تعمل على منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وإنشاء نظام للاستجابة الجماعية للتهديدات الصاروخية المحتملة وعلى أساس المساواة في العمل، كما تعارض القيام بإجراءات من طرف واحد في مجال الدفاع المضاد للصواريخ الإستراتيجية التي تعتبر مزعزعة لاستقرار الوضع الدولي.

وترى روسيا الاتحادية إن اتجاهات التنمية الأساسية الحالية والتعددية القطبية الناشئة وتنويع المخاطر والتهديدات تؤدي إلى استنتاج مفاده أن قضية الاستقرار الاستراتيجي لا يمكن أن تعالج في إطار العلاقات الروسية الأمريكية. وبشكل موضوعي، سيأتي الوقت الذي تشترك فيه الدول الكبرى في هذه المساعي التي تهتم بالعمل المشترك في مجال الأسلحة النووية لضمان الأمن المشترك.

إن هذا يعد جوهر المبادرات الاستراتيجي الروسية المنفتحة ولاسيما تلك التي تتعلق بالمعارضة الجماعية للتهديدات الصاروخية المحتلة لأوروبا وإضفاء خصيصة العالمية إلى نظام المعاهدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية لإزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى لعام 1978.وتدعو باستمرار إلى منع سباق التسلح كما تعارض تطوير ونشر الأسلحة التي تسهم في عدم الاستقرار وبضمنها الأنواع الجديدة من الأسلحة

مثل تخفيض إنتاج الأسلحة الحربية والصواريخ غير النووية العابرة للقارات والأنظمة المضادة للصواريخ الإستراتيجية.

تولي اهتماماً خاصاً بالجوانب المهمة من هذا القبيل لتوطيد الاستقرار الاستراتيجي الدولي والذي يهدف إلى ضمان الأمن القومي المعلوماتي الدولي. كما تدعم الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير مشروع للأسلحة الخفيفة والصغيرة. وتعتزم مواصلة تعزيز الاستقرار الإقليمي في أوروبا من خلال المشاركة في عمليات الحد من القوات المسلحة التقليدية وتخفيضها علاوة على تدابير بناء الثقة في المجال العسكري على أساس مبدأ الأمن المتساوي لجميع الأطراف. وتعد عمليات حفظ السلام أداة فعالة لتسوية الصراعات المسلحة وحلها في مرحلة ما بعد الأزمة ومهمات بناء الدولة، كما تعتزم زيادة مشاركتها في أنشطة حفظ السلام الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة وذلك في أطار التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، وسوف تساهم بفاعلية في تحسين إجراءات الأمم المتحدة الوقائية لمنع وقوع الأزمات المحتملة، وباعتقاد راسخ أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو فقط المخول بمنح الشرعية باستخدام القوة لأغراض تحقيق السلام، وتعد المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة المادة الملائمة وغير القابلة للمراجعة الأساس القانوني لاستخدام القوة لأغراض الدفاع عن النفس وبضمنها التهديدات الموجودة للسلام والأمن مثل الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وإن وجهات النظر حول مكافحة الإرهاب الدولي تعد من الأهمية بمكان فيما يتعلق بمهمات السياسة الداخلية والخارجية مع الأخذ بنظر الاعتبار الاستخدام المنهجي والشامل للإجراءات السياسية- القانونية والدفاعية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الجانب الوقائي من ردة الفعل،

والدعوة إلى توسيع الإجراءات الإضافية التي تهدف إلى تعزيز التحالف المناهض للإرهاب العالمي وتحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة المنظمات الإقليمية دون اللجوء إلى ازدواجية المعايير، وعلى أساس الاتفاقيات العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي من شأنها أن تعزز حق كل فرد بغض النظر عن دينه أو جنسه أو عرقه من اجل حمايته ضد الإرهاب والإعمال الإرهابية.

إن روسيا الاتحادية واستناداً إلى القانون الدولي وتشريعاته سوف تقوم بكل التدابير الضرورية لصد ومنع وقوع هجمات إرهابية ضدها وضد مواطنيها وحمايتهم ضد الإعمال الإرهابية، ومنع الأنشطة التي تحدث داخل أراضيها وتهدف إلى تنظيم مثل هذه الأعمال ضد المواطنين أو مصالح البلدان الأخرى، وعدم إعطاء حق اللجوء أو الأرضية للإرهابيين والمحرضين على الإرهاب .

سوف تسعى للبحث عن تسوية سياسية و دبلوماسية للصراعات الإقليمية على أساس العمل الجماعي الدولي واستناداً إلى أن الصراعات الحديثة لا يمكن حلها باستخدام القوة، وان تسويتها يجب أن تتم من خلال الحوار والمفاوضات بين جميع الأطراف وليس من خلال عزل احد الأطراف، وتركيز الجهود لمواجهة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة وبالتعاون مع الدول الأخرى من خلال الهيئات المتعددة الأطراف وخاصة في أطار الهيئات الدولية المتخصصة والهيئات ثنائية الأطراف.

وتدعم روسيا الاتحادية إلى إنشاء مؤسسات فعالة تحت رعاية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية لضمان التعاون لمواجهة الكوارث واسعة النطاق، و كذلك الكوارث التي تكون من صنع الإنسان فضلاً

عن غيرها من حالات الطوارئ بضمنها بناء القدرات وتحسين أنظمة الإنذار المبكر والتنبؤ. كما تشارك في التعاون الدولي الذي يهدف إلى تنظيم عمليات الهجرة وضمان حقوق العمال المهاجرين.

وتسهل روسيا الاتحادية بوصفها دولة متعددة الطوائف والأعراق الحوار والشراكة بين الثقافات والأديان والحضارة ، وتقوم باستمرار بهذه السياسة في أطار الأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة الأمن والتعاون والمجلس الأوربي، فضلاً عن غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، علاوة على التعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، كما تدعم المبادرات ذات الصلة بالمجتمع المدني، وتتفاعل بشكل فاعل مع الكنيسة الأرثودوكسية الروسية والطوائف الرئيسة الأخرى في البلاد.

رابعاً: التعاون الاقتصادي والبيئي الدولي

يمكن القول إن روسيا الاتحادية تقدم مساهمة كبيرة في مجال الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي من خلال ثبات نمو اقتصادها العالي والذي يعتمد إلى حدٍ كبير على الطلب المحلي المتزايد، وكذلك من خلال مواردها الطبيعية والمالية المتراكمة . وبناءاً على ذلك، تقترح المساهمة من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تشكيل بنية عادلة وديمقراطية للعلاقات التجارية والاقتصادية والنقدية والمالية وذلك بهدف أن تصبح ذات عضوية كاملة وفاعلة فيها.

إن الأولوية الرئيسة لسياسة روسيا الاتحادية في مجال العلاقات الدولية هي المساهمة في تنمية اقتصادها الوطني في بيئة العولمة و ضمان المساواة في وظائف الدولة وضمان حق رجال الأعمال الروس في نظام العلاقات الاقتصادية العالمية.

لتحقيق هذا الهدف فأن روسيا الاتحادية:

- تبحث عن الحد الأقصى من المنافع وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى في عملية تكامل روسيا مع الاقتصاد العالمي مع الأخذ بنظر الاعتبار الحاجة إلى الأمن الاقتصادي والغذائي والطاقة للبلد .
- وتعمل على خلق ظروف سياسية مؤاتيه لتنويع الحضور الروسي في الأسواق العالمية من خلال توسيع نطاق الصادرات وجغرافية العلاقات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية لروسيا الاتحادية.
- اتخاذ الإجراءات السياسية التجارية لحماية مصالح روسيا الاتحادية طبقاً للقواعد الدولية ومواجهة التدابير السياسية والتجارية للدول الأجنبية التي تهدف إلى التجاوز على حقوق روسيا الاتحادية والشركات الروسية.
- العمل على توفير الدعم الحكومي للمشاريع والشركات الروسية من اجل الحصول على أسواق جديدة وتطوير الأسواق التقليدية ومواجهة التمييز بين المستثمرين والمصدرين الوطنيين لاسيما فيما يتعلق بالسلع والمنتجات والتكنولوجيا المتطورة على المستوى العالي. كما تساعد في تخطيط الاستثمارات الأجنبية والمجالات ذات الأولوية لاقتصادها.
- الاستمرار في بناء وتحديث قدرة وصناعة الوقود والطاقة لدعم سمعتها كشريك مسؤول في أسواق الطاقة مع ضمان التنمية المستدامة لاقتصادها والمساهمة في الحفاظ على توازن أسواق الطاقة العالمية.
- العمل على تعزيز الشراكة الإستراتيجية مع المنتجين الرواد لمصادر الطاقة، وتطوير حوار فاعل مع الدول المستهلكة وبلدان المرور(الترانزيت)على أساس مبادئ أمن الطاقة المنصوص عليها في الوثائق الختامية لقمة مجموعة الثماني التي عُقدت في سانت بطرسبرغ في عام 2006، التي نصت على انه

يجب أن تتخذ التدابير من اجل ضمان تدفق الطاقة ويجب أن تدعم باستمرار الأنشطة المقبلة والتي تهدف إلى ضمان الاستقرار على الطلب والنقل الآمن.

- توظف بفاعلية إمكانيات المنظمات الاقتصادية والمالية الإقليمية لحماية روسيا الاتحادية في المناطق ذات الصلة، مع إعطاء أهمية خاصة لأنشطة المنظمات والمؤسسات التي تساهم في تعزيز عمليات التكامل في مجال رابطة الدول المستقلة. وتستخدم كل الإمكانات الاقتصادية المتاحة، والموارد والمزايا التنافسية وفقاً للقانون من اجل حماية مصالحها القومية.

تعمل روسيا الاتحادية على توسيع نطاق التعاون الدولي من اجل ضمان الأمن البيئي ومواجهة التغيرات المناخية على الأرض وبضمنها استخدام التكنولوجيا الجديدة الموفرة للموارد والطاقة لتخدم المجتمع الدولي بأسره. ومن أولويات هذا المجال التطوير الإضافي للمناهج التي تستند إلى العالم من اجل الحفاظ على البيئة الطبيعية والصحية وزيادة التفاعل مع جميع دول العالم في مجال حماية البيئة وذلك بهدف ضمان التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة.

ولذلك فأن روسيا الاتحادية تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لجميع البلدان بوصفها عنصراً لا غنى عنه في نظام الأمن الجماعي الحديث وتعتقد انه ينبغي إن تهدف المساعدة الإنمائية الدولية على البحث عن طرق فعالة لدعم الجهود المبذولة للقضاء على عدم التوازن في تنمية مختلف المناطق. ولتحقيق هذه الغايات فان روسيا الاتحادية توظف قدراتها وتنتهج سياسة فعالة وهادفة في مجال المساعدة الإنمائية الدولية سواء متعددة أم ثنائية. كما تدعم التعاون الدولي في مجال العناية الصحية مع الدور القيادي لمنظمة

الصحة العالمية بوصفها واحدة من أولويات الأجندة العالمية وكجـزء لا يتجـزأ مـن عمليـة ضمان التنمية المستدامة.

ونظراً للأهمية المتزايدة للمنـاطق البحريـة سـواء مـن الناحيـة الاقتصـادية أم مـن ناحية تعزيز الأمن فقد أصبح استخدامها الفعال ضرورة ملحـة. ولتحقيـق هـذه الأغـراض فان روسيا الاتحادية سوف تحـاول ضـمان أنظمـة الملاحـة الآمنـة والتـي تلبـي مصـالحها الوطنية، علاوة على الصعيد الرشيد والأنشطة البحثية في المحيط العـالمي جنبـا إلى جنـب مع التدابير اللازمة لحماية البيئـة البحريـة ومكافحـة الإرهـاب ومواجهـة أسـلحة الـدمار الشامل. وتعتزم روسيا الاتحادية وفقا للقانون الدولي تحديد حدود جرفها القاري ومن ثم توسيع الفرص المتاحة للاستكشاف واستغلال مواردها المعدنية.

خامساً: التعاون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

إن روسيا الاتحادية التي تلتزم بالقيم الديمقراطية وبضمنها حماية حقوق الإنسـان والحريات فإنها تعتقد بان أهدافها تتمثل بما يأتي:

- السعي إلى تحقيق احترام حقوق الإنسان والحريات في العالم بأسرة من خلال حوار دولي بناء استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاستفادة من المنـافع الأخـرى في مجـال حقوق الإنسـان عـلى الصـعيد الإقليمـي ومنـع ازدواجيـة المعـايير واحـترام الخصوصـيات الوطنية والتاريخية لكل دولة من الدول في عملية التحول الديمقراطي ودون فـرض نظـام القيم المستعارة على أي احد.
- حماية الحقوق والمصالح الشرعية للمواطنين الروس والمواطنين الذين يعيشون في الخارج استنادا إلى القانون الدولي والاتفاقيات الثنائيـة الفاعلـة مـع الأخـذ بنظـر الاعتبـار ملايـين الروس في الشتات واعتبار الروس في الخارج كشركـاء بمـا في ذلـك تعزيـز مجـالات الثقافـة واللغة الروسية.

- المساهمة في تعزيز منظمات المواطنين الذين يعيشون في الخارج من اجل توفير الحماية بشكل كبير من خلال تحقيق حقوقهم في بلدانهم التي يقيمون فيها والحفاظ على الهوية الاثنية والثقافية للمواطنين الروس في الشتات وارتباطهم مع وطنهم الأمم، وخلق الظروف المؤاتية للمساعدة في التوطين الطوعي للمواطنين الروس الذين يقطنون في الخارج وإعادتهم إلى روسيا الاتحادية بإرادتهم.

- المساهمة في تعليم ونشر اللغة الروسية باعتبارها جزء لا يتجزأ من ثقافة العالم وأداة من أدوات التواصل بين الأعراق. والمواجهة الحازمة للفاشية الجديدة أو أي شكل من أشكال التمييز العنصري والنزعة القومية العدوانية ومعاداة السامية وكراهية الأجانب ومحاولات إعادة كتابة التاريخ واستخدامه لإثارة المواجهة والانتقام في السياسة الدولية ومراجعة مخرجات الحرب العالمية الثانية.

- تطوير مبادرات وإمكانيات مؤسسات المجتمع المدني في الدبلوماسية العامة من خلال استخدام الموارد والتعاون الإنساني والثقافي الدولي بوصفها وسائل بناء الحوار بين الحضارات وتحقيق الوفاق وضمان التفاهم المتبادل بين الشعوب، مع إيلاء اهتمام خاص للحوار بين الأديان.

- العمل على بناء التفاعل مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لمنظمات حقوق الإنسان لتعزيز المعايير العالمية في مجال حقوق الإنسان وبدون ازدواجية المعايير العالمية في مجال حقوق الإنسان ومسؤولية الأشخاص عن أفعالهم، وفق كل ذلك منع ازدراء مشاعر المؤمنين بها وتعزيز التسامح الأسس الأخلاقية في الحوار حول حقوق الإنسان .

علاوة على ما ذكر أعلاه، توسيع نطاق المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتعديل التشريعات في روسيا الاتحادية وفقا لذلك.

سادساً: الدعم الإعلامي لأنشطة السياسة الخارجية

إن الجزء الأهم من أنشطة السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية هو التواصل مع العالم الخارجي بشكل دقيق وواسع النطاق حول موقفها من المشاكل الدولية الرئيسة ومبادرات السياسة الخارجية والإجراءات المتخذة في روسيا الاتحادية وعملياتها وخططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، فضلاً عن انجازات العلوم والثقافة الروسية .

وفي مجال الدبلوماسية العامة، تسعى روسيا الاتحادية إلى تحقيق "فهم العالم لمكانتها" وتطوير وسائلها الفعالة للتأثير الإعلامي على الرأي العام في الخارج، وتعزيز دور وسائل الإعلام الروسية في البيئة المعلوماتية الدولية وتوفير دعم الدولة لهم واتخاذ التدابير اللازمة ضد التهديدات المعلوماتية لسيادتها وأمنها.

المحور الرابع: الأولويات الإقليمية

يشكل تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة إحدى المجالات ذات الأولوية في السياسة الخارجية الروسية. وتقيم روسيا الاتحادية علاقات ودية مع جميع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة على أساس المساواة والاحترام والمنفعة المتبادلة ومراعاة مصالح كل منهما للآخر. كما يتم تطوير التحالفات والشراكات الإستراتيجية مع الدول التي تبدي استعدادها للمشاركة فيها.

وتعمل روسيا الاتحادية على توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى

التعاون الذي تحقق، وتنتهج بشكل راسخ مبادئ اقتصاد السوق الذي يعد شرطاً مهماً من اجل تعزيز العلاقات المتساوية وتعزيز الشروط الموضعية للنهوض بالأشكال الحديثة للتكامل.

وتعمل روسيا الاتحادية على تطوير فاعل للتكامل بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في المجال الإنساني من خلال حفظ وزيادة التراث الثقافي والحضاري الذي يعد موردا مهما لكل الدول في رابطة الدول المستقلة ولكل دولة عضو فيها في عصر العولمة . كما تولى اهتماما خاصا بدعم المواطنين الذين يعيشون في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، علاوة على التفاوض من اجل التوصل إلى اتفاقيات متبادلة تهدف إلى ضمان الحقوق الثقافية واللغوية والاجتماعية والحقوق والحريات الأخرى .

كما أن روسيا الاتحادية سوف تعمل على زيادة التعاون مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة من اجل ضمان الأمن المتبادل وبضمنها الجهود لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة وبشكل أساسي الإرهاب الدولي والتطرف وتجارة المخدرات والجريمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية. وهنا تتضمن الأولويات ما يأتي: القضاء على التهديدات الإرهابية وتجارة المخدرات النابعة من الأراضي الأفغانية والوقاية من مخاطر زعزعة استقرار الأوضاع في آسيا الوسطى والقوقاز.

ولتحقيق هذه الأهداف تقوم روسيا بما يأتي:

- اتخاذ الخطوات اللازمة من اجل الاستفادة من إمكانيات رابطة الدول المستقلة بوصفها منظمة إقليمية ومنتدى للحوار السياسي المتعدد الأطراف والية للتعاون المتعدد الجوانب مع الأولويات المحددة في المجالات الاقتصادية والتفاعل الإنساني ومواجهة التحديات والتهديدات القائمة والمستجدة.

- مواصلة الجهود المتفق عليها لخلق الظروف المؤاتية للتأسيس الفاعل لدولة الاتحاد عن طريق التحول التدريجي في العلاقة بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وعلى أساس مبادئ اقتصاد السوق في إطار تطوير المجالات الاقتصادية المشتركة. كذلك التفاعل الفاعل مع روسيا البيضاء وكازاخستان في إطار الجماعة الاقتصادية الأوربية الآسيوية(المجموعة الاقتصادية الاوراسية) من اجل إقامة الاتحاد الجمركي والإطار الاقتصادي المشترك وتشجيع الدول الأعضاء في (المجموعة الاقتصادية الاوراسية) للمشاركة في هذا العمل.
- تعزيز المجموعة الاقتصادية الاوراسية كعنصر أساسي للتكامل الاقتصادي والية للعمل لدعم تنفيذ مشاريع المياه والطاقة والبنى التحتية والصناعة والمشاريع الرئيسة الأخرى.
- العمل على تعزيز منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) بوصفها أداة رئيسة للحفاظ على الأمن والاستقرار في منظمة رابطة الدول المستقلة التي تركز على التكيف مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي للدول الأعضاء من اجل اتخاذ الإجراءات المشتركة العاجلة والفعالة، وتحويلها إلى مؤسسة مركزية تضمن الأمن في المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتها.
- سوف تستمر روسيا الاتحادية في توفير الدعم للحلول السلمية للنزاعات في منطقة رابطة الدول المستقلة استنادا إلى القانون الدولي واحترام الاتفاقيات السابقة والبحث عن اتفاق بين الأطراف المعنية من خلال المسؤولية الكاملة لمهمتها بوصفها وسيط في المفاوضات وحفظ السلام.
- ويتحد موقف روسيا الاتحادية تجاه الكيانات دون الإقليمية وغيرها من الهيئات التي تكون روسيا ليست طرفا فيها في منطقة رابطة الدول المستقلة

من خلال مساهمتهم الحقيقية في ضمان علاقات حسن الجوار والاستقرار وحرصهم على اخذ المصالح الشرعية لروسيا بعين الاعتبار في سلوكياتهم واحترام آليات التعاون القائمة وعلى النحو المطلوب مثل رابطة الدول المستقلة (CIS) ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) و المجموعة الاقتصادية الروسية الأوروبية (EUR-ASEC)، ومنضمة شنغهاي للتعاون (SCO).

وبالطريقة نفسها، سوف تحدد روسيا نهجها لتطوير التفاعل العملي الشامل في منطقة البحر الأسود وبحر قزوين من خلال الحفاظ على هوية منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود وتعزيز آليات التعاون بين دول بحر قزوين .

إن الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الروسية على المسار الأوروبي هو تحقيق الانفتاح الكامل، ونظام ديمقراطي للأمن الجماعي الإقليمي والتعاون، وكذلك ضمان وحدة المنطقة الأوروبية الأطلسية من فرانكو فو إلى فلاديفوستوك وعدم السماح لها بالتفتت من جديد وإعادة إنتاج هذا المنهج الذي لا يزال موجودا في البنية الأوروبية التي تشكلت خلال الحرب الباردة. هذا هو جوهر المبادرة التي تهدف إلى التوصل إلى معاهدة الأمن الأوروبي من خلال قمة تعقد لعموم أوروبا.

وتدعو روسيا الاتحادية لبناء أوروبا موحدة دون تقسيمها إلى خطوط من خلال التفاعل المتساوي بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وهذا من شانه أن يعزز موقف الدول الأوروبية الأطلسية في المنافسة العالمية. إن روسيا الاتحادية وبوصفها الدولة الأوروبية الأكبر وذات مجتمع متعدد الأجناس والأعراق وبلد ذو تاريخ طويل على استعداد لأداء دور بناء في ضمان التوافق الحضاري في أوروبا والتكامل المنسجم للأقليات الدينية بما في

ذلك اتجاهات المهاجرين المقيمين وذو الميول المختلفة. وتدعو روسيا الاتحادية إلى تعزيز دور المجلس الأوروبي كمنظمة أوروبية عالمية ومستقلة والتي تحدد مستوى المعايير القانونية في جميع الدول الأعضاء فيه دون ممارسة التمييز ضد أو منح الامتيازات لأي طرف باعتبارها أداة مهمة للقضاء على خطوط التقسيم في القارة.

إن من مصلحة روسيا الاتحادية بان تفي منظمة الأمن والتعاون الأوروبية بالتزاماتها لأنها منتدى للحوار العادل بين الدول الأعضاء في المنظمة وصنع القرار بالاتفاق الجماعي وعلى أساس إتباع نهج شامل يتضمن الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية للأمن والذي يرتكز على توازن المصالح. ومن اجل التنفيذ الكامل لهذه لوظيفة فأن العلمية الكاملة لوظيفة منظمة الأمن والتعاون يجب أن تدعم بإطار تنظيمي متين بما يضمن سيادة وصلاحيات(الهيئات بين الحكومات) التي تقوم على الأساس الجماعي.

تسعى روسيا الاتحادية في الإطار العسكري والسياسي إلى تقليص عدم التوازن الحالي في الأسلحة التقليدية وإجراء تخفيض جديد للقوات المسلحة واعتماد تدابير بناء الثقة .

إن روسيا الاتحادية سوف تطور علاقتها مع الاتحاد الأوروبي باعتباره شريكا تجاريا واقتصاديا وكذلك في مجال السياسة الخارجية، ومن ثم فان ذلك من شانه أن يعزز ويقوي وبكل الطرق الممكنة آليات التفاعل وبضمنها تأسيس مجالات مشتركة في المجال الاقتصادي والأمن الداخلي والخارجي والتعليم والعلم والثقافة . ومن وجهة النظر المستقبلية فان من مصلحة روسيا الاتحادية الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي حول معاهدة شراكة إستراتيجية ذات طبيعة خاصة وكذلك الإشكال الأكثر تقدما من المساواة والتعاون والمنفعة المتبادلة مع

الاتحاد الأوروبي في جمع المجالات وذلك بهدف إقامة نظام بدون تأشيرة دخول بين الطرفين.

كما تهتم روسيا الاتحادية بتفعيل الاتحاد الأوروبي وتطوير قدراته في المجالات المتفق عليها التجارية والاقتصادية والإنسانية والسياسة الخارجية والأمن. وكذلك أن تطوير العلاقات الثنائية ذات المنفعة المتبادلة مع ألمانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا وفنلندا واليونان وهولندا والنرويج وبعض الدول الأخرى في أوروبا الغربية يعد موردا مهما لتعزيز المصالح الوطنية لروسيا الاتحادية في الشؤون الأوروبية والعالمية، علاوة على المساهمة في وضع الاقتصاد الروسي على المسار الإبتكاري للتنمية، كما ترغب روسيا الاتحادية في التفاعل مع بريطانيا العظمى كما هو الحال مع الدول الأخرى.

وقد طورت روسيا الاتحادية التفاعل العلمي مع بلدان الشمال الأوروبي وبضمنها تنفيذ آليات متعددة الأطراف لمشاريع التعاون المشتركة في منطقة بأرنست واليورو والقطب الشمالي، مع مراعاة مصالح السكان الأصليين. كما أنها منفتحة على الآخرين من اجل توسيع التعاون العلمي والاحترام المتبادل لدول وسط وجنوب شرق أوروبا مع الأخذ في الاعتبار الاستعداد الحقيقي للقيام بذلك مع كل أطراف من الأطراف.

إن روسيا الاتحادية لديها إرادة للتفاعل مع لاتفيا وليتوانيا واستونيا من منطلق مبادئ حسن الجوار مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المتبادلة. ومن المسائل ذات الأهمية لروسيا هي المسائل المتعلقة بحقوق السكان الذين يتكلمون اللغة الروسية ووفقا لمبادئ ومعايير القانون الأوروبي، علاوة على المسائل المتعلقة بضمان بقائها بمنطقة كالينغراد.

انطلاقاً من التقييم الواقعي لدور حلف شمال الأطلسي وروسيا الاتحادية، فان روسيا ترى انه من المهم ضمان التطور التدريجي للتفاعل في إطار مجلس روسيا - حلف شمال الأطلسي من اجل ضمان القدرة على التنبؤ والاستقرار في المنطقة الأوروبية والأطلسية والاستفادة القصوى من الفرص المتاحة للحوار السياسي والتعاون العملي في حل القضايا المتعلقة بسبل مواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأزمات الإقليمية والاتجار بالمخدرات والكوارث الطبيعية وكذلك التي تكون من صنع الإنسان.

ستعمل روسيا الاتحادية على بناء علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي مع الأخذ بعين الاعتبار درجة استعداد الحلف للشراكة على أساس المساواة، وعدم خرق مبادئ ومعايير القانون الدولي وتنفيذ الالتزامات من قبل جميع الدول الأعضاء، ويتم ذلك في إطار مجلس روسيا - الناتو، وليس عن طريق ضمان امن احدهما على حساب امن روسيا الاتحادية، والالتزام بضبط النفس فيما يتعلق بالاستعراض العسكري. إن روسيا ثابتة على موقفها السلبي من توسيع حلف شمال الأطلسي لاسيما خطط قبول أوكرانيا وجورجيا في عضوية الحلف، فضلا عن تقريب البنية التحتية العسكرية لحلف الناتو بقرب الحدود الروسية بأكملها وبما يخرق مبادئ الأمن ويؤدي إلى إيجاد خطوط تقسيم جديدة في أوروبا ويتعارض مع مهام زيادة فاعلية العمل المشترك من اجل الاستجابة لمواجهة التحديات الحقيقية لعصرنا.

عندما تبني روسيا الاتحادية علاقاتها مع الولايات المتحدة فإنها تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط المنفعة المتبادلة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الثنائي وغيرها، بل أيضاً تأثيرها الأساسي في حالة الاستقرار

الاستراتيجي العالمي والوضع الدولي بأكمله . كما أن روسيا مهتمة للاستخدام الفاعل للبيئة الخارجية الموجودة في عملية التفاعل وبضمنها الحوار المستمر حول قضايا السياسة الخارجية والأمن والاستقرار الاستراتيجي والتي تسمح بإيجاد حلول مقبولة للطرفين وعلى أساس المصالح المتطابقة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، لابد من تحول العلاقات الروسية الأمريكية إلى علاقات شراكة إستراتيجية وتجاوز حواجز المبادئ الإستراتيجية للماضي والتركيز على التهديدات الحقيقية والعمل على حل الخلافات بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة على أساس الاحترام المتبادل في المجالات التي لا تزال قائمة .

لقد كانت روسيا الاتحادية على الدوام تفضل عقد اتفاقيات جديدة مع الولايات المتحدة حول نزع السلاح والسيطرة على التسلح من اجل الحفاظ على استمرارية هذه العملية وتحسين تدابير بناء الثقة والشفافية في النشاط الفضائي والدفاع المضاد للصواريخ فضلاً عن قضايا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتطوير الطاقة النووية السلمية وتوسيع التعاون لمواجهة الإرهاب وغيرها من التحديات والتهديدات، علاوة على تسوية النزاعات الإقليمية. كما إن روسيا الاتحادية مهمته بان تكون تصرفات الولايات المتحدة تنسجم مع مبادئ ومعايير القانون الدولي وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة.

تتمثل الأولويات الطويلة الأمد لسياسة روسيا الاتحادية فيما يتعلق بالولايات المتحدة هو جعل العلاقة معها ترتكز على أساس اقتصادي متين، وضمان التنمية المشتركة للثقافة لتسوية الخلافات على أسس الواقعية والبراغماتية واحترام التوازن في المصالح التي سوف تسمح بضمان قدر اكبر من الاستقرار، وبشكل عملي في العلاقات الروسية الأمريكية.

إن العلاقات مع كندا والتي تعد مستقرة من الناحية التقليدية وتتمتع بالحصانة من مؤثرات البيئة السياسية تشكل عنصرا مهما في الجانب الأمريكي الشمالي للسياسة الروسية. وتهتم روسيا الاتحادية في زيادة حركة التجارة الثنائية والعلاقات الاقتصادية والتعاون في مجال الاستثمار. علاوة على التفاعل في منطقة القطب الشمالي.

وفي سياق السياسة الخارجية المتعددة الجوانب لروسيا الاتحادية، فان منطقة آسيا - المحيط الهادي لها أهمية كبيرة ومتزايدة باضطراد ويعزي ذلك إلى انتماء روسيا الاتحادية إلى هذا المنطقة المتطورة بشكل ديناميكي من العالم ورغبتها في الاستفادة من إمكاناتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في سيبيريا والشرق الأقصى، وكذلك الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب وضمان الأمن وصيانة الحوار بين الحضارات. كما ستستمر روسيا في المشاركة الفاعلة في آليات التكامل الرئيسة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي لاسيما منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادي واليات الشراكة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (اسيان) بما في ذلك المنتدى الإقليمي للأسيان.

كذلك تعزيز منظمة شنغهاي للتعاون وتعزيز مبادرتها لإقامة شبكة من الشراكات بين المؤسسات التكاملية في منطقة آسيا والمحيط الهادي التي تحتل مكانة مهمة.

إن تنمية العلاقات الودية مع الصين والهند يشكل عنصرا مهما للسياسة الخارجية الروسية في آسيا. وسوف تعمل روسيا على بناء الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية في جميع المجالات وعلى أساس الرؤية المشتركة إلى القضايا الرئيسة في السياسة العالمية بوصفها جزءاً أساسياً من الاستقرار الإقليمي والعالمي. وتوسيع نطاق ونوعية التفاعل الاقتصادي بما يتماشى مع المستوى

العالي للعلاقات السياسية التي تشكل المهمة الأساسية في مجال العلاقات الثنائية بين البلدين. وفي إطار الشراكة الإستراتيجية العميقة فان روسيا ثابتة على مبادئها التي تهدف إلى تعزيز التفاعل حول القضايا الدولية الأساسية والتعزيز الشامل للعلاقات الثنائية ذات المنفعة المتبادلة على جميع الجبهات وخاصة ضمان النمو الكبير في المجال التجاري والاقتصادي.

وتتفق روسيا الاتحادية مع الاهتمام الذي أبدته الصين والهند من اجل بناء سياسة خارجية فعالة وتفاعل اقتصادي ثلاثي الأبعاد يتألف من روسيا والهند والصين.

كما أن روسيا الاتحادية مع إقامة علاقات حسن الجوار وخلق شراكة مع اليابان وبما يعود بالنفع على شعب البلدين، وان العوائق الموروثة من الماضي يجب أن لا تشكل عقبة في هذا الطريق، وسيتم مواصلة العمل لا يجاد حل مقبول من الطرفين لهذه القضايا. وتعتزم روسيا تطوير علاقاتها مع تركيا ومصر والجزائر وإيران والسعودية وسوريا وليبيا وباكستان وغيرها من الدول الإقليمية الرائدة في صيغ تفاعلات ثنائية ومتعددة الأطراف.

وتهدف السياسة الخارجية الروسية إلى زيادة قوة الدفع الايجابية في علاقتها مع دول جنوب شرق آسيا وخاصة تطوير شراكة إستراتيجية مع فيتنام، علاوة على تعزيز التعاون المتعدد الجوانب مع إندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين وسنغافورة وغيرها من بلدان المنطقة.

إن المسالة ذات الأهمية الأساسية لروسيا الاتحادية هي التوصل إلى مناخ سلمي ومستدام لآسيا، حيث لا تزال هناك مصادر للتوتر والصراعات والمخاطر المتزايدة من انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما ستتركز جهودنا على ضمان المشاركة الفاعلة لروسيا في البحث عن حل سياسي للمشكلة النووية في

شبه الجزيرة الكورية والحفاظ على علاقات بناءة مع الجمهورية الديمقراطية الشعبية وكوريا الجنوبية وتعزيز الحوار بين سيؤول وبيونغ بانغ وتعزيز الأمن في شمال شرق آسيا. وسوف تساهم روسيا الاتحادية مساهمة كاملة من أجل إيجاد السبل السياسية والدبلوماسية لتسوية الوضع بشان البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الاعتراف بحق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي (NPT) في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، علاوة على الامتثال الصارم لمتطلبات نظام عدم الانتشار النووي.

إن تفاهم الأزمة في أفغانستان يشكل تهديداً لأمن الحدود الجنوبية لرابطة الدول المستقلة. وستبذل روسيا وبالتعاون مع الدول الأخرى المعنية والأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون والمؤسسات المتعددة الأطراف جهودا متواصلة لمنع تصدير الإرهاب والمخدرات والتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم لمشاكل هذا البلد مع احترام حقوق ومصالح كل الجماعات العرقية في البلاد وتحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء الصراع في أفغانستان بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة ومحبة للسلام.

وستقدم روسيا مساهمة كبيرة في استقرار الوضع في منطقة الشرق الأوسط من خلال استخدام موقعها بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعضوا في اللجنة الرباعية للوسطاء الدوليين. وان الهدف الرئيسي هو توجيه الجهود الجماعية المقبولة دوليا من اجل التواصل إلى تسوية شاملة وطويلة الأمد للصراع العربي الإسرائيلي بكافة جوانبه، بما في ذلل إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش في امن وسلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وينبغي التوصل إلى هذه التسوية بمشاركة جميع الدول والشعوب التي تشكل

العناصر الرئيسية وتحقيق الاستقرار في المنطقة والأخذ بعين الاعتبار مصالحها المشروعة.

كما أن روسيا الإتحادية مع زيادة الجهود الجماعية وعلى أساس الاحترام المتبادل والمساهمة في وضع حد للعنف والتوصل إلى تسوية سياسية في العراق من خلال المصالحة الوطنية واستعادة عافية الدولة واقتصادها.

ومن اجل تحسين تفاعلها مع دول العالم الإسلامي فان روسيا الاتحادية سوف تحاول الاستفادة من مشاركتها بوصفها عضوا مراقباً في أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، والقيام بدور فعال في تنفيذ الشراكة مع مجموعة الثماني (G8) وعلى نطاق أوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما ستعطي أولوية خاصة لتطوير التعاون الاقتصادي والمنفعة المتبادلة لاسيما في قطاع الطاقة مع دول هذه المنطقة التي تعد ذات أهمية إستراتيجية للمصالح القومية لروسيا الاتحادية.

فضلاً عن ذلك سوف تعزز تفاعلها المتعدد الجوانب مع الدول الأفريقية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بما في ذلك الحوار والتعاون داخل مجموعة الثماني (G8) والمساهمة في إيجاد حل سريع للصراعات الإقليمية والأزمات في أفريقيا. كما ستعمل على تطوير الحوار السياسي مع الاتحاد الإفريقي والمنظمات دون الإقليمية والاستفادة من قدراتها لإشراك روسيا في تنفيذ المشاريع الاقتصادية في القارة.

وتسعى روسيا إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع البرازيل وتوسيع نطاق التعاون السياسي والاقتصادي مع المكسيك والأرجنتين وكوبا وفنزويلا وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظماتهم التي تعتمد على التقدم الذي تحقق مع دول المنطقة في السنوات الأخيرة، وتعزيز تفاعلها مع

هذه البلدان في إطار المنظمات الدولية، وتشجيع تصدير المنتجات ذات التكنولوجيا المتطورة إلى بلدان أمريكا اللاتينية وتنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا المتطورة ومجالات أخرى، ووفقا للخطط التي وضعتها منظمات التكامل الإقليمي.

المحور الخامس: تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية

إن رئيس روسيا الاتحادية ووفقا لصلاحياته الدستورية يوجه سياستها الخارجية الوطنية، وبصفته رئيس الدولة يتصرف بالنيابة عن روسيا الاتحادية في الساحة الدولية.

كما يقدم المجلس الفيدرالي ومجلس الدوما لروسيا الاتحادية وفي إطار الصلاحيات الدستورية الدعم التشريعي اللازم لسياسة البلاد الخارجية واتخاذ التدابير للوفاء بالتزاماتها الدولية، فضلاً عن تعزيز كفاءة الدبلوماسية البرلمانية. وتعمل حكومة روسيا الاتحادية على تنفيذ السياسة الخارجية للبلد.

ويعمل مجلس الأمن الروسي الاتحادية على تقييم التحديات والأخطار التي تهدد المصالح الوطنية والأمنية الروسية في المجال الدولي، ويقدم المقترحات إلى رئيس روسيا الاتحادية ليتخذ القرار بصفته رئيس الدولة حول القضايا السياسية الخارجية لروسيا الاتحادية في مجال الأمن القومي فضلا عن تنسيق أنشطة الهيئات التنفيذية الاتحادية في عملية تنفيذ القرارات المتخذة في مجال ضمان الأمن القومي ويعمل على تقييم كفاءة تلك القرارات.

تعمل وزارة الشؤون الخارجية لروسيا الاتحادية على تطوير الإستراتيجية العامة للسياسة الخارجية الروسية، وتقدم المقترحات ذات الصلة إلى رئيس

روسيا الاتحادية، كما تنفذ السياسة الخارجية وفقا لهذا المفهوم، وتنسق نشاطات السياسية الخارجية للهيئات التنفيذية الاتحادية.

كما يطور المسؤولين في روسيا الاتحادية علاقاتهم الدولية بما يتوافق مع دستور روسيا الاتحادية، والقانون الفيدرالي رقم 4 في 1999/5/4 الذي يتضمن على تنسيق العلاقات الاقتصادية الدولية والخارجية لروسيا الاتحادية وكذلك التشريعات الأخرى. وتقدم وزارة الشؤون الخارجية لروسيا الاتحادية وغيرها من الهيئات التنفيذية الاتحادية المساعدة لمسؤولي روسيا الاتحادية من اجل تنفيذ التعاون الاقتصادي الدولي مع الأمثال الصارم لسلامة وسيادة الأراضي الروسية، والاستفادة من قدرات مجلس رؤساء روسيا الاتحادية الذي يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية لروسيا الاتحادية، كما إن تطوير التعاون في المناطق الإقليمية والحدودية يعد من المسائل المهمة للعلاقات الثنائية مع الدول والمناطق ذات العلاقة في المجالات التجارية والاقتصادية والإنسانية والمجالات الأخرى.

ومن اجل تنفيذ قرارات السياسة الخارجية تتعاون الهيئات التنفيذية الفيدرالية وعلى أسس ثابتة مع الجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وجمعيات رجال الأعمال في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية وتشجيع مشاركاتهم في التعاون الدولي. كما أن التوسع في إشراك المجتمع المدني في عملية السياسة الخارجية تتفق مع اتجاهات التنمية المحلية في روسيا وتلتقي مع هدف الحفاظ على انسجام البلد حول قضايا السياسة الخارجية وتسهم في تنفيذها بكفاءة.

وفيما يتعلق بتمويل أنشطة السياسة الخارجية ينبغي استخدام موارد الميزانية الاتحادية على نطاق واسع من خلال ميزانية مفتوحة ومن خلال آلية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وعلى أساس طوعي.

إن التنفيذ الثابت للسياسة الخارجية الروسية يعتمد على خلق ظروف مؤاتيه من اجل تحقيق الخيار التاريخي لشعب روسيا الاتحادية وعى أساس سيادة القانون والمجتمع الديمقراطي الاجتماعي الموجه.

قائمة المصادر والمراجع المهمة

1- سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.

2- عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: ازمة الفترة الانتقالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

3- ليساين بارير، صوت الإستراتيجية، عبر شبكة المعلومات الدولية: www.uo.academy.org/../entvance-to-the-stratiyic.think-by .

4- حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009.

5- وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، 2012.

6- سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية الجورجية على صعيد العلاقات الأمريكية الروسية، مجلة دراسات دولية، العدد42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009.

7- رياض محمد, الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكيا, ط4, دار النهضة العربية، بيروت، 1997, ص105.

8- عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

9- نزار إسماعيل الحيالي, الإستراتيجية العسكرية الروسية وإشكالية التحول من الهجوم إلى الدفاع, أوراق إستراتيجية،العدد57, مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد, 2000.

10- محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، 2007.

11- لمى مظر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

12- هربرت شنيدر، تاريخ الفلسفة الأمريكية، ترجمة: الدكتور محمد فتحي الشنطي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964.

13- بشير عبد الفتاح، أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران، مختارات إيرانية، العدد 9، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http : // www.albainah. net / index. aspx ? function .

14- أحمد السيد النجار، مصاعب الانتقال ودوافع التكتل في الجمهوريات السوفيتية (سابقاً)، مجلة السياسة الدولية، العدد116، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1994.

15- أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007.

16- نبيل جعفر عبد الرضا وعلي نعيم الخو يطر، الأهمية الاقتصادية الدولية لنفط بحر قزوين، مجلة دراسات دولية، العدد 17، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002.

17- عادل محمود مظهور، منطقة بحر قزوين: الثروة والصراع، مجلة دراسات دولية، العدد 23، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004.

18- عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية، المجلة العربية للعلـوم السياسية، العدد26، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2010.

19- عادل محمود مظهور, النظام الدفاعي الصاروخي الأمـريكي الأبعـاد وآثارهـا عـلى الأمن القومي العربي, مجلة دراسات سياسية، العدد16, مركز الدراسات الدوليـة، جامعة بغداد، 2002.

20- نورهان الشيخ ، العلاقات الروسية الأورواطلنطية بين المصالح الوطنيـة والشراكـة الإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 70، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007.

21- طارق محمد ذنون الطـائي، العلاقـات الأمريكيـة الروسـية بعـد الحـرب البـاردة وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشـورة، جامعـة الموصـل، كليـة العلـوم السياسية، الموصل، 2012.

22- ناظم عبد الواحد الجاسور، مستقبل التعاون بين النظام الإقليمي العربي والنظـام الإقليمي الأسيوي (دراسة في محددات العلاقة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الآسيان)، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العدد 2 ،2001.

23- عامر هاشم الزوبعي، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعـة النهـرين، كليـة العلـوم السياسـية، بغداد،2000.

24- خافير سولانا، حلف الناتو في القرن الحـادي والعشريـن، مجلـة الثقافـة الدوليـة، العدد99، المجلس الوطني للثقافة والأدب، الكويت، 2000.

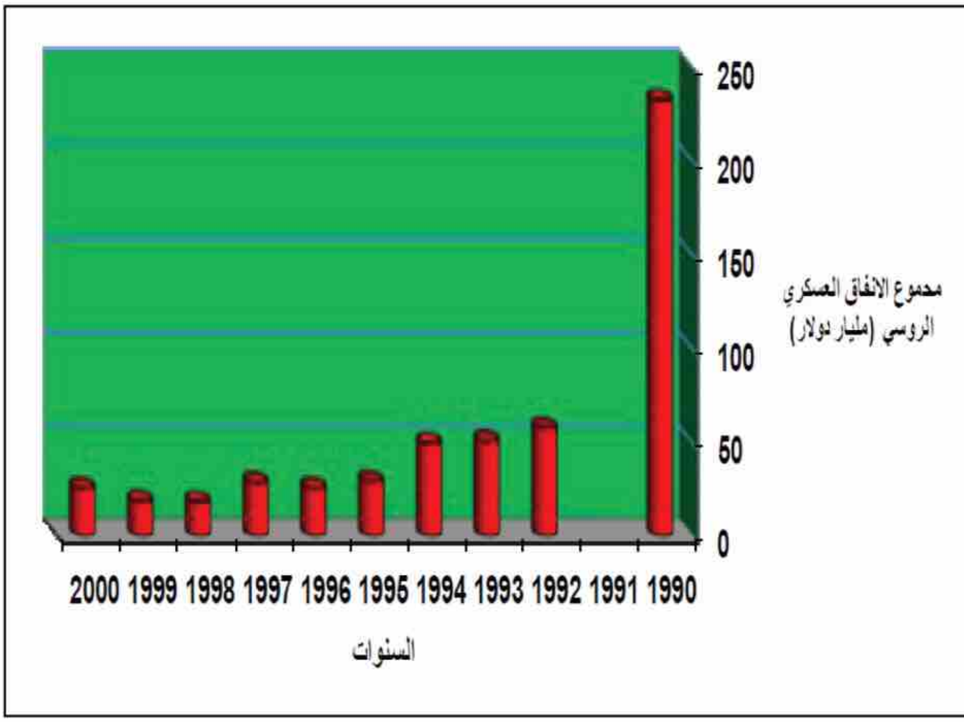
25- فريد يريـك معتـوق، الإسـتراتيجية الأمريكيـة الجديـدة، مجلـة الـدفاع الـوطني، العدد48، بيروت ، 2004.

26- ريتشارد روز كرانس، توسع بلا غزو دور الدولـة الافتراضـية في الامتـداد للخـارج، ترجمة عدلي برسوم، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة،2001.

الملاحق

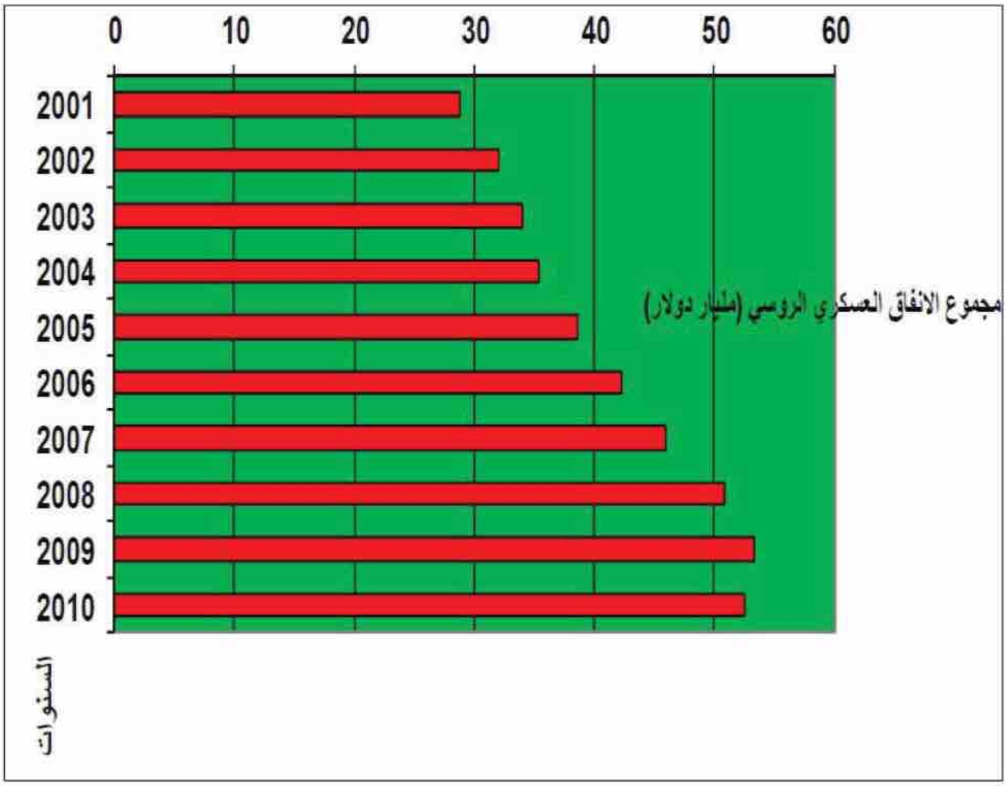
الشكل رقم(1)

الإنفاق العسكري الروسي(1991_2000)



الشكل رقم(2)

الإنفاق العسكري الروسي(2001_2010)



الأشكال(1) و(2) من إعداد الباحث: بالاعتماد على المصادر الآتية:

1-The SIPRI Military Expenditure Databasekk,Stockholm International Peace Research Institute 2011: http://www.sipri.org/.

بيترستالنهاين وآخرون، الإنفاق العسكري، في كتاب التسلح و نـزع السـلاح والأمـن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2008، ص ص288_289.

شكل رقم (3)

نسبة الروس في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق

الجمهورية	عدد السكان بالمائة	نسبة الروس إلى عدد السكان
أوكرانيا	%77.8	%17.3
أذربيجان	%90	%2.5
كازاخستان	%53.4	%30
بيلاروسيا	%81.2	%11.4
قرغيزستان	%64.9	%12.5
طاجيكستان	%64.9	%3.5
تركمانستان	%85	%4
أوزبكستان	%80	%5.5
ليتوانيا	%80.6	%8.7
لاتيفيا	%57.7	%29.6
استونيا	%65.3	%28.1
مولدافيا	%63.5	%13
أرمينيا	%93	%2
جورجيا	%70.1	%6.3

- **نقلاً عن:** لمى مضر الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة (1990– 2003)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبوظبي، ط1 ، 2005، ص356.

شكل رقم(4)

الجمهوريات ذات الاستقلال الذاتي

الجمهورية	العاصمة	الموقع	التبعية	المساحة 1000كم2
ابخازيا / إسلامية	سوخومي	جنوب القوقاز	جورجيا	9
أدجاريا / إسلامية	باطومي	جنوب القوقاز	جورجيا	3
أودمرت	أجيفسك	غرب الأورال	روسيا الاتحادية	42
شمال اوسيتيا	فلادي قفقاس	شمال القوقاز	روسيا الاتحادية	8
بشكيريا / إسلامية	أوفا	غرب الأورال	روسيا الاتحادية	144
بوريات	أولان أودي	بحيرة البيكال	روسيا الاتحادية	351
داغستان/ إسلامية	مخاشكلا	شمال القوقاز	روسيا الاتحادية	50
ياقوتيا	ياقوت	سيبيريا	روسيا الاتحادية	3103
كالموق	اليستا	شمال غرب قزوين	روسيا الاتحادية	76
كاريليا	بتروز افودسك	شمال بطرسبرغ	روسيا الاتحادية	172
كومي	أوختا	غرب الاورال	روسيا الاتحادية	416
.ماري	يشكار اولا	شمال قازان	روسيا الاتحادية	23
.موردفينيا	سرانسك	قرب موسكو	روسيا الاتحادية	26
.نخشفان / اسلامية	نخشفان	جنوب القوقاز	اذربيجان	6
. قباردين- بلقار / إسلامية	تالشك	شمال القوقاز	روسيا الاتحادية	13
.قرة قلبق / إسلامية	نوكوس	آسيا الوسطى	أوزبكستان	165
شيشان – انحوش / إسلامية	غروزني	شمال القوقاز	روسيا الاتحادية	19
شوفاش	شسيبوكساري	غرب الفولجا	روسيا الاتحادية	18
توفا	فيزيل	جنوب سيبيريا	روسيا الاتحادية	171
تتارستان / إسلامية	قازان	الفولجا	روسيا الاتحادية	68

المصدر: مصطفى الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة، المؤسسة العربية للدار والنشر، بيروت، ط1، ص260.

شكل رقم (5)

الـدول الأعضاء في برنامج الشراكة من اجل السـلام

المنطقة /الدولة	تاريخ الانضمام إلى البرنامج	المنطقة /الدولة	تاريخ الانضمام إلى البرنامج
وسط أوروبا 1- بولندا	2 فبراير 1994	15- مولدافيا	16 مارس 1994
2- المجر	8 فبراير 1994	16- روسيا	22 يونيو 1994
3- سلوفاكيا	9 فبراير 1994	17- بيلاروسيا	11 يناير 1995
4- تشيكيا	10 فبراير 1994	دول الاتحـاد الأوروبي مـن غير الأعضاء في الحلف	
		18- السويد	8 مايو 1992
جنوب شرق أوروبا 5- رومانيا	26 يناير 1994	19- فنلندا	9 مايو 1994
6- بلغاريا	14 فبراير 1994	20- النمسا	10 فبراير 1995
7- ألمانيا	23 فبراير 1994	القوقـاز 21- جورجيا	23 مارس 1994
8- سلوفينيا	30 مارس 1994	22- اذربيجان	مايو 1994
9- مالطا	26 ابريل 1995	23- ارمينيا	أكتوبر 1994
10- مقدونيا	15 نوفمبر 1995	وسط آسيا 24- تركمانستان	مايو 1994
دول البلطيق 11- ليتوانيا	27 يناير 1994	25- كازاخستان	2 مايو 1994
12- استونيا	3 فبراير 1994	26- قيرغستان	يونيو 1994
13- لاتفيا	14 فبراير 1994	27- أوزبكستان	يوليو 1994

المصدر: عماد الجاد، اثر تغير النظام الدولي عـلى حلـف شـمال الأطـلسي، مجلـة السياسـة الدولية، القاهرة، العدد، 134، 1998، ص18.

الشكل رقم(6)

بيانات أساسية عن روسيا الاتحادية

ت	الموضوع	الملاحظات
	الموقع	تقع روسيا في شمال القارة الأسيوية و تطل على القطب الشمالي بين أوروبا وشمال المحيط الهادي.
1	المساحة الإجمالية	17.075200 كيلو متر مربع.
2	التعداد السكاني	140.04 مليون نسمة (يوليه 2009).
3	معدل نمو السكان	-0.47% (2009)

الشكل رقم(7)

الناتج القومي

ت	الموضوع	الملاحظات
1	إجمالي الناتج القومي	2.225 تريليون دولار (2008).
2	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي	1. القطاع الزراعي : 4.1% 2. القطاع الصناعي : 41.1% 3. قطاع الخدمات: 54.% (2007)
3	معدل النمو في الناتج القومي	6 % (2008)
4	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي	15,8 ألف دولار.

شكل رقم(8)

المؤشرات الاقتصادية لروسيا الاتحادية

ت	الموضوع	الملاحظات
1	القوة العاملة	75.7 مليون (2008).
2	توزيع القوة العاملة	1- قطاع الزراعة: 10.2%. 2- قطاع الصناعة: 27.4%. 3- قطاع الخدمات: 62.4% (2007).
3	نسبة البطالة	6.2% (2008).
4	معدل التضخم	13.9% (2008)
5	قيمة الصادرات	476 مليار دولار

المصدر: الأشكال رقم(6) و(7) و(8) من أعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:

http//:www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/F5834021-136E.../resource.doc

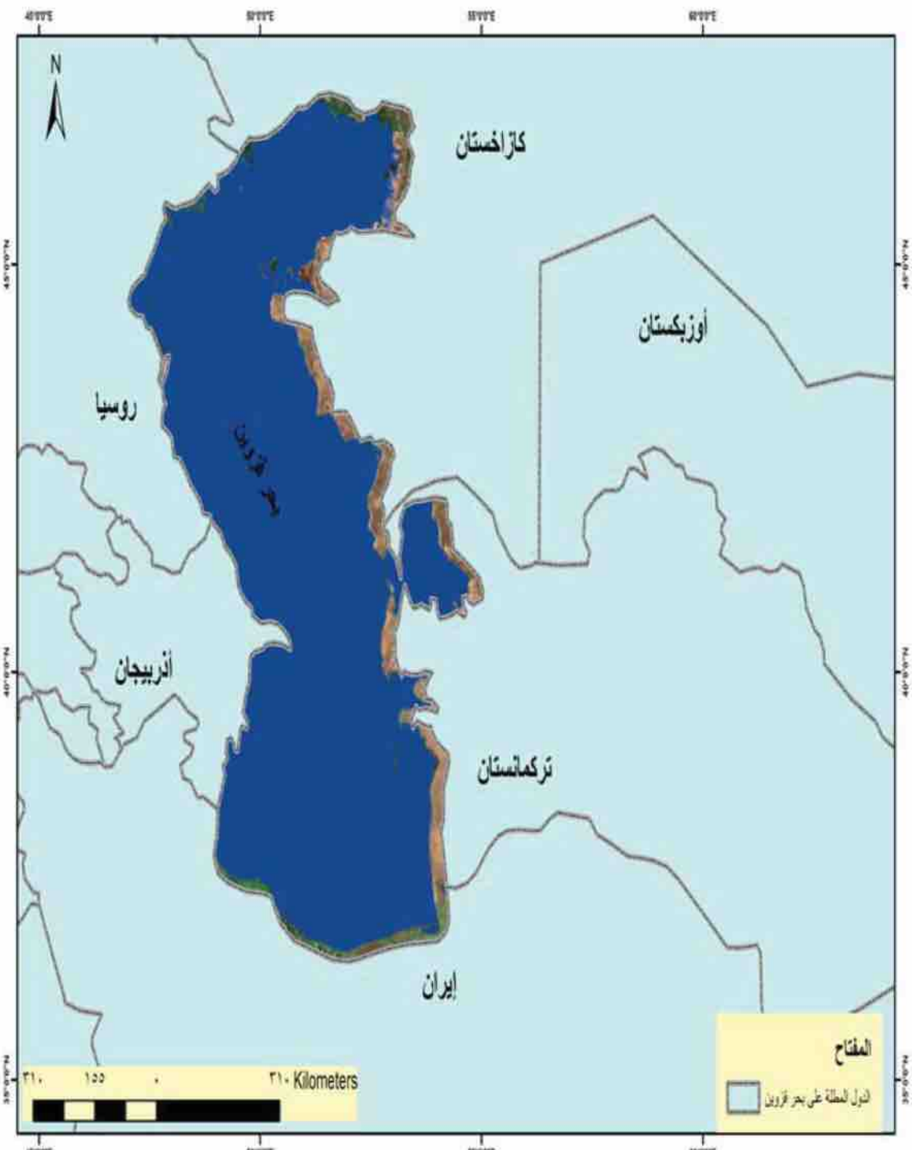
شكل رقم (9)

خارطة روسيا الاتحادية والجمهوريات المحاذية لها



شكل رقم (10)

خارطة بحر قزوين والدول الساحلية



قائمة المحتويات